الحرب العالمية الأولى
وأثرها في فلسطين
إرث مئة عام

يتضمن هذا الكتاب ترجمة النص الإنجليزي

World War I
Impact on Palestine
A Hundred Year Legacy

نُشِر الكتاب بالشراكة بين مركز الجزيرة للدراسات ومركز العودة الفلسطيني في 2016.

الحرب العالمية الأولى وأثرها في فلسطين

إرث مئة عام

تمهيد: ريتشارد فوك

حرَّرته: صوفيا أكرم

شارك في التحرير: سامح حبيب وعمر قشوع

مجموعة من المؤلفين

ياسين أقطاي — سلمان أبوستة — أوليفر مايلز — جون كي

آنتوني غورمان — غادة الكرمي — بيتر شامبروك — غلبير أشقر

جعفر هادي حسن — محمود حداد — ملاذ الأغا — مارك ماكدونالد

كارل صباغ — جف هاندميكر

ترجمة: عارف أحمرو

مركز الجزيرة للدراسات

ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى: نيسان/أبريل 2018 م – 1439 هـ

ردمك 978-614-01-2512-4

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هواتف: 4930181 –4930183 –4930218 (974+)
فاكس: 4831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre
100 H Crown House North Circular Road,
London NW10 7PN, United Kingdom
Tel: +44(0) 2084530919
Fax: +44(0) 2084530994
E-mail: info@prc.org.uk
www.prc.org.uk

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت – هاتف 785107 (9611+)
الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت – هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

تمهيد 7

ريتشارد فوك

مقدمة 15

صوفيا أكرم

الفصل الأول: فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى 19

فلسطين في إرث الإمبراطورية العثمانية 21

ياسين أقطاي 21

الحركة الصهيونية وعلاقاتها بأطراف النزاع (ألمانيا والإمبراطورية العثمانية والحلفاء) 29

جعفر هادي حسن 29

فلسطين والمسألة الشرقية/الغربية 37

محمود حداد 37

الفصل الثاني: فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى 57

في المكان غير المناسب: الأهمية الاستراتيجية لفلسطين بالنسبة إلى أطراف النزاع 59

جون كي 59

وعود لفلسطين من مراسلات الحسين – ماكماهون إلى وعد بلفور وما بعده 69

كارل صبَّاغ 69

كيف أدت الحرب العالمية الأولى إلى إصدار وعد بلفور؟ 87

آنتوني غورمان 87

الفصل الثالث: فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى *97*

من معاهدة سان ريمو إلى الانتداب 99

غادة الكرمي 99

الصراع للإبقاء على القفص الحديدي للانتداب 1930–1948 107

بيتر شامبروك 107

الفصل الرابع: فلسطين بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية 131
تدويل القضية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الأولى: تأطير الدبلوماسية الدولية وتحليلها 1919–2012..... 133
ملاذ الأغا..... 133
ما بعد الإقصاء: تقييم نضال اللاجئين الفلسطينيين من أجل حمايتهم والاعتراف بهم وإمكانية إسهامهم في تسوية سلمية..... 155
جف *هاندميكر*..... 155
كيف أكسبت نتائج الحربين العالميتين، الأولى والثانية، إسرائيل حصانة؟..... 191
غلبير أشقر..... 191

الفصل الخامس: مستقبل فلسطين مئة عام بعد الحرب العالمية الأولى..... 195
مراحل تطور موقف المجتمع الدولي من فلسطين..... 197
أوليفر مايلز..... 197
موقف غربي مستقبلي من فلسطين..... 205
مارك ماكدونالد..... 205
مئة عام من الكفاح الفلسطيني: دروس لرسم مستقبل فلسطين..... 215
سلمان أبوستة..... 215

خلاصة..... 225
قائمة المراجع..... 231

تمهيد

ريتشارد فوك (*)

عندما نشأتُ في أربعينات القرن العشرين، تعلَّمتُ أن الحرب العالمية الأولى كانت النتيجة المأساوية للجانب المظلم من موقف الدول الأوروبية من مسألتي السلام والاستقرار، متمثلاً في دول يواجه بعضها بعضًا في إطار تحالفات وحروب تُشَنُّ لأغراض تافهة. في ذلك الصراع، الذي ساد اعتقاد بأنه لا يصبُّ أساسًا في مصلحة الناس، قُتِل تسعة ملايين جندي، بالإضافة إلى سبعة ملايين مدني. وبفعل هذه المذبحة تاق الناس إلى انتهاء هذا النوع من الحروب؛ فظهرت رغبة شديدة في أن تكون تلك آخر الحروب، وهي فكرة لقيت صدى في الآمال التي عقدها الرئيس الأميركي، وودرو ويلسون، والتي تمخضت عن إنشاء عصبة الأمم. وقد تعلَّمتُ في تلك الفترة أن الخطأ الفادح الذي ارتُكب في مؤتمر السلام في فرساي، عام 1919، كان تحميل المسؤولية على ألمانيا وفرض تعويضات مرهقة عليها، وهو ما أسهم في ظهور هتلر (Hitler) والحزب النازي وأدى مباشرة إلى قيام الحرب العالمية الثانية والهولوكوست. وبالتالي صُوِّرت الحرب العالمية الأولى على أنها مجرد مأساة أوروبية ويهودية، دون أن يُلتفت فعلاً إلى أثرها شديد الضرر في الشرق الأوسط.

ونعلم أن الحرب العالمية الثانية أودت بحياة أناس أكثر بكثير ممن أودت بحياتهم الحرب الأولى، فضلاً عن المعاناة الهائلة وظهور الأسلحة النووية. وخلافًا لما كانت عليه الحال بالنسبة إلى الحرب العالمية الأولى، ساد اعتقاد بأن الحرب العالمية الثانية

(*) ريتشارد آندرسون فوك (Richard Falk) (المولود في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 1930)، بروفيسور أميركي في القانون الدولي بجامعة برنستون سابقًا. ألَّف أو شارك في تأليف عشرين كتابًا وحرَّر أو شارك في تحرير عشرين مجلدًا آخر. وفي 2008، عيَّن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فوك لست سنوات مقرِّرًا خاصًّا لدى الأمم المتحدة بشأن "وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967".

كانت مفيدة وضرورية، على اعتبار أنها قضت على الفاشية الأوروبية والإمبريالية اليابانية. واعتُبرت الحرب العالمية الثانية حربًا عادلةً أفضت إلى سلام عادل أعاد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدى الأطراف المهزومة إلى نصابها بأسرع ما يمكن، فاستعادت مكانتها بسرعة كأعضاء محترمين في المجتمع الدولي. أما الأسلوب التأديبي في إقرار السلام الذي اقترنت به معاهدة فرساي[1]، فقد نُبذ في عام 1945، وإن كان قد أُبقي عليه في صورة المحاكمات على جرائم الحرب التي جرت لمن بقي على قيد الحياة من القادة السياسيين والعسكريين الألمان واليابانيين. ورغم إنشاء الأمم المتحدة، فقد عكس ميثاقُها الواقعيةَ السياسيةَ التي اتسمت بها تلك الفترة، وترك مهمة الحفاظ على السلام (أو شن الحرب) للدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة ومن ثم الاتحاد السوفيتي، التي احتفظت بحقِّ النقض الذي عطَّل حركة المنظمة، كلما رأت تلك الدول مصلحة لها في ذلك.

أما ما لم نتعلمه في مدارسنا فهو التأثيرات السلبية للحرب العالمية الأولى ودبلوماسية السلام التي تلتها على مصير الشعوب العربية بالشرق الأوسط. ولم يتبيَّن إلا حديثًا أن كثيرًا من الاضطرابات في الشرق الأوسط مردُّها السياسة الاستعمارية التي بقيت مهيمنة خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها. ومن الغريب جدًّا أننا يمكن أن نعزو جانبًا من هذا التصور الجديد إلى نشوء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي تجرَّأ على القول بأن ظهوره يُشكِّل "نهاية معاهدة سايكس – بيكو"[2]، وهو ما يبدو معقولاً لأول وهلة. هذا الادعاء، الذي لا بد أنه أذهل

(1) معاهدة فرساي هي إحدى المعاهدات التي أُبرمت لدى انتهاء الحرب العالمية الأولى، وقد وقِّعت عليها ألمانيا مع الحلفاء في قصر فرساي قرب باريس، في 28 يونيو/حزيران 1919.

(2) معاهدة سايكس – بيكو، التي تعرف رسميًّا بمعاهدة آسيا الصغرى، كانت معاهدة سرية أُبرمت بين حكومتي بريطانيا وفرنسا، بعدما توصل إليها السير إدوارد غري وبول غامبون بين 15–16 مايو/أيار 1916. وقد قسَّمت هذه المعاهدة الأقاليم العربية التي كانت تحكمها الإمبراطورية العثمانية والتي تقع خارج شبه جزيرة العرب، إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية (وغير ذلك). وقد أسندت إلى فرنسا إدارة سوريا الحديثة ولبنان. وتَقَرَّرَ أن يبقى جزء كبير من فلسطين تحت إدارة دولية. ومع ذلك، تشير المعاهدة إلى إمكانية تخصيص أرض لدولة عربية، جرى التفاوض في بنودها بين الدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج – بيكو والبريطاني السير مارك سايكس.

معظم المراقبين المعاصرين في البداية بغموضه المحيِّر، يشير إلى اعتراض التنظيم على الحدود المصطنعة التي تحاكي النموذج الأوروبي والتي فُرِضت على المنطقة بعد سقوط الدولة العثمانية، رغم ما ينطوي عليه ذلك الاعتراض من خيال. أما إعلان التنظيم عن إقامة الخلافة فيمكن الطعن فيه باعتباره ضربًا من الخيال السياسي؛ لكنه يربط فكرة الجماعة السياسية المشروعة بهوية دينية وحضارية بدلاً من حدود الدول العلمانية التي رسمتها الدول الاستعمارية الأوروبية. وتتواءم هذه المعايير التي حددها التنظيم لفكرة الجماعة مع أسس هوية الإنسان في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الاستعمار. وفي هذا الصدد، يُمثِّل إعلان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تفعيلاً لأفكار آية الله الخميني الذي دأب على القول بأنه يقود "ثورة إسلامية" لا "ثورة إيرانية"، وأفكار الإسلامي المصري البارز، سيد قطب، الذي ربط بين حدود الدول الحديثة وبين مادية غربية غريبة وفاسدة.

وهذا يشير إلى الدبلوماسية السرية القبيحة التي اتبعتها بريطانيا وفرنسا اللتان عززتا مطامعهما الاستعمارية في الشرق الأوسط على حساب الشعب العربي. وتتمثَّل الفكرة الأساسية في ضمان أن تجني بريطانيا وفرنسا الغنائم التي كان يُتوقَّع أن يتيحها انفصام عرى الإمبراطورية العثمانية لدى انتهاء الحرب. وقتئذٍ كانت الدبلوماسية السرية هذه هي العُرف السائد لدى دول أوروبا الاستعمارية؛ وفي هذا السياق كان الهدف منها تقويض الأفكار المناهضة للاستعمار التي رفعها وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) ودعا فيها إلى إقامة كيانات سياسية مستقلة بعد سقوط الدولة العثمانية، وذلك بتطبيق مبدأ تقرير المصير الذاتي. وكانت النية معقودة أيضًا على الالتفاف على الصفقة المربكة التي أُبرمت بين بريطانيا وشريف مكة، الحسين بن علي، وقادة آخرين، والتي وُعد العرب فيها بالاستقلال السياسي مقابل أن يساعدوا الحلفاء في إلحاق هزيمة بألمانيا وبالإمبراطورية العثمانية. أحسن العرب الظنَّ فثاروا على الحكم العثماني، وبالتالي كان اقتسام الأوروبيين لأراضي الدولة العثمانية خيانة للأمانة.

لعبت بريطانيا وفرنسا لعبة استعمارية فعلاً تضمنت استيلاءً على الأرض واستغلالاً للموارد وطرق التجارة والقواعد العسكرية وتعزيز إمبراطوريتيهما. وقد

أُبقيت هذه النوايا طيَّ الكتمان؛ لأنه كان لأميركا تصور مختلف لإحلال سلام لدى انتهاء الحرب العالمية الأولى، واعتُبر إسهام العرب في المجهود الحربي ضروريًّا لانتصار الحلفاء. إلا أنه حدثت تطورات أثَّرت سلبًا إلى حدٍّ ما في هذه التحركات؛ إذ غيَّرت روسيا موقفها السياسي نتيجة للثورة البلشفية حتى قبل أن تضع الحرب أوزارها؛ فقد سارع القادة الجدد في موسكو إلى نشر وثائق رسمية كانت لديهم بهدف فضح الدسائس الاستعمارية. وكان من بين هذه الوثائق معاهدة سايكس – بيكو التي أُبرمت عام 1916. ولم تكن الولايات المتحدة الأميركية مستعدة لقبول ذلك المشروع القائم على أساس فرض حكم استعماري رسمي على الأراضي العثمانية. في المقابل، اتُّفق على تسوية بارعة؛ فبدلاً من الحكم الاستعماري أو الاستقلال السياسي، اتفقت الدول الظافرة على إنشاء انتدابات أبوية في طابعها لإدارة المناطق العثمانية السابقة، بالإضافة إلى اقتسام المستعمرات الألمانية. وقد مكَّنت هذه البدعة الدولية بريطانيا وفرنسا من أن تتحكَّما في أراض كانتا تطمعان فيها، ولم يحدَّ من نفوذهما فيها سوى تعهد غامض وغير ملزم بأن تكونا مسؤولتين أمام عصبة الأمم، ريثما تحضِّران هذه المجتمعات للحكم الذاتي أو الاستقلال في نهاية المطاف. وكان من شأن هذا الترتيب أن قضى على آمال العرب القومية وأنشأ نظامًا سياسيًّا للمنطقة لبَّى في معظمه رغبات الدول الاستعمارية، وأبقى المصير السياسي لشعوب المنطقة في يد الأجانب.

يُعَدُّ فهم هذه القرينة جزءًا مهمًّا من أسلوب سرد الحكاية التاريخية للمنطقة، وهو ما لم يُعترَف به في المداولات العامة عن التقلبات التي عانت منها. بل إن ما لم يُفهم أكثر من ذلك هو الحدُّ الذي يمكن به الربط بين الآلام السياسية التي يعاني منها الشرق الأوسط حاليًّا وبين الترتيبات التي اتُّفق عليها عام 1919 في مؤتمر السلام بفرساي، بما في ذلك الأسلوب المدمِّر الذي اتُّبع مع الدولة الألمانية المهزومة.

ولا شك في أن الشعب الذي تأثر أكثر من غيره بهذه الدبلوماسية قبل قرن من الزمن هو شعب فلسطين الذي عانى من سلسلة من المآسي، ولا سيما الهيمنة الأجنبية والتصفية العِرقية والاستيلاء على أملاكه وتعرضه لمجازر وفظائع واحتلال

وحشي وعقاب جماعي وفصل عنصري وإرهاب رسمي وجرائم متعددة ضد الإنسانية. وينفرد الفلسطينيون تقريبًا بحرمانهم حتى من حدٍّ أدنى من الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم، إذا ما قورنوا بغيرهم من الشعوب التي تسعى لأن تكون لها دولة ذات سيادة ضمن حدود بلادهم.

مرة أخرى، إذا ما عدنا بالنظر إلى ما قبل قرن من الزمن، فسنتمكن من تفسير هذه المأساة. فبموجب معاهدة سايكس – بيكو، أُعطيت فلسطين إلى بريطانيا، مراعاةً لاهتمامها بشكل خاص بحراسة قناة السويس وإنشاء سكك حديدية لتوفير طريق تجاري ثانٍ إلى جنوب آسيا.

في الفترة ذاتها، قطعت حكومة بريطانيا للحركة الصهيونية العالمية تعهدها المشؤوم متمثلاً في وعد بلفور عام 1917، الذي نصَّ على أن "حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن لليهود في فلسطين".

وقد قُيِّد الوعد إلى الحدِّ الأدنى بعبارة تقول: "شريطة ألا يضرَّ ذلك بالحقوق المدنية والدينية للسكان الحاليين من غير اليهود". (وهذه صيغة غريبة بالنظر إلى أن 95 في المئة من السكان كانوا من غير اليهود). وقد اتضح منذ البداية تضارب الهدفين وأن التعهد الذي قُطِع للسكان العرب كان مجرد كلام شكلي منمَّق لم تعزِّزه الإرادة السياسية اللازمة، ولم يتصدَّ له فعلاً السكان الأصليون الذين يُشكِّلون الأغلبية. وبمرور السنين، تَبيَّن ازدهار الصهيونية وتراجع حقوق العرب واتضح الاستيلاء على أرضهم وتراجع أغلبيتهم فتصاعدت موجة الاعتراض الفلسطيني على الهجرة اليهودية.

أما ما لم يتضح بالقدر ذاته في مناقشات الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فهو المدى الذي تعاظمت به تأثيرات وعد بلفور بفعل الدبلوماسية الخرقاء التي اتبعها الساسة في فرساي الذين قرَّروا مصير ألمانيا بعد عام 1918.

وقد ساد ألمانيا شعور بالمهانة من فرض سلام تأديبي عليها انتقص من حقوقها السيادية وقدرتها الاقتصادية، وهو ما مهَّد السبيل لظهور هتلر وأدى مباشرة إلى اضطهاد اليهود وغيرهم وانتهى بالهولوكوست. هذا التسلسل للأحداث، الذي عزَّزه رفض الدول الديمقراطية الليبرالية قبول أكثر من ثلة من

اللاجئين اليهود، أدى إلى فيض من الهجرة اليهودية إلى فلسطين غيَّر الميزان السكاني والسياسي فيها على نحو شكَّل المستقبل القاتم للسكان الأصليين الذين كانوا يُشكِّلون الأغلبية، بينما كانت تتحقق الأحلام الصهيونية.

من شأن هذا السرد للظروف التي كانت سائدة في الشرق الأوسط أن يُمكِّننا من إدراك مدى أهمية معرفة العلاقة بين هذه الظروف وبين الرواية التاريخية للأحداث.

وهذا الكتاب الذي يتألف من دراسات بقلم خبراء صيغت بعناية يسهم جوهريًّا في سدِّ الثغرات الكثيرة في فهم الناس لهذه المسألة، وذلك بشرح الكيفية التي أثارت بها خيانات الدبلوماسية قبل قرن من الزمن أحداثًا وتوترات ظلت تعتمل طويلاً حتى انفجرت فأودت معها بأرواح وبددت آمالاً. وقد مرَّ نحو قرن من الزمن إلى أن اهتزت الأسس التي أرسيت بُعيد الحرب العالمية الأولى؛ إذ شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة غليانًا غير مسبوق أشعلته ثلاث سلاسل على الأقل من التطورات:

أولها: النهضة الإسلامية التي بدأت بالثورة في إيران بين عامي 1978 و1979 من القرن الماضي؛ وثانيها: هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2011 والرد العسكري الأميركي الذي تمثَّل بحرب عالمية على الإرهاب؛ وثالثها: الدعم غير المشروط على مدى عقود من الزمن لإسرائيل في صراعها مع الفلسطينيين. ومع الإفاضة في الحديث عن الحروب الكبرى، لا بد من تسليط الضوء أيضًا على علاقة ذلك بسياسة الطاقة؛ فقد زاد إدراك وجود حقول نفط وغاز طبيعي هائلة في المنطقة من الحوافز التي دفعت الغرب إلى الهيمنة على الشرق الأوسط، ولا سيما المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج وأصبحت تلك سمة غالبة للاستراتيجية الأميركية الكبرى بعدما حلَّت الولايات المتحدة محلَّ الدول الاستعمارية الأوروبية في أعقاب حرب السويس عام 1956.

لا يمكننا، بطبيعة الحال، أن نزيل أخطاء الماضي. لذا، علينا أن نبدأ من حيث نحن الآن، فنعمل على إيجاد حلول سياسية تكون إنسانية في تأثيراتها المجتمعية. في الوقت ذاته، فإن الفهم الصحيح للحقائق والمعرفة التاريخية العميقة المناسبة يمكن أن

يساعدا في تقدير ما يبدو أنه عادل ومستدام في أوائل القرن الحادي والعشـــرين. وفي هذا الصدد، فإن النضال الفلسطيني من أجل السلام والعدل يستحق التأييـــد والتعاطف من جميع شعوب العالم. وبدون هذا التأييد في صورة حركـــة تضـــامن عالمية مع المقاومة الفلسطينية لا يمكن تصحيح الأخطاء التاريخية التي سُـــردت في هذه الصفحات ولو متأخرًا.

مقدمة

صوفيا أكرم (*)

أحيت بريطانيا العظمى في الآونة الأخيرة الذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى التي دارت بين 28 يناير/كانون الثاني 1914، وبين 11 نوفمبر/تشرين الثاني 1918.

لم تكن الحرب العظمى، كما عُرفت، أكثر الحروب إزهاقًا للأرواح في التاريخ فقط، بل لعله نجمت عنها أيضًا تحولات فاقت أي حرب أخرى. وقد تردد وقعها في صورة تحولات سياسية وثورات عمَّت العالم، وتمخضت عن حدود جديدة وقررت مصير ممالك. والشعب الذي يعرف ذلك أكثر من أي شعب آخر هو شعب فلسطين، الذي تَحَدَّدَ مستقبله بفعل تزايد التأييد للهجرة اليهودية إبان الحرب. ويتبدى هذا التغيير السكاني والسياسي لفلسطين اليوم؛ حيث يجد الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني نفسيهما في نزاع طويل الأمد وحيث يعيش الفلسطينيون مشردين وبلا دولة. وينطوي هذا الخليط من الظلم والمقاومة والكارثة الإنسانية على تبعات جيوسياسية بالغة تستحق تحليلاً تاريخيًّا وقانونيًّا ثاقبًا.

وليس ثمة من هو أكفأ لهذه المهمة من مركز العودة الفلسطيني ومركز الجزيرة للدراسات؛ فقد كانا رائدين في الأبحاث في هذا المضمار كما أسهما بقسط وافر في أبحاث مستفيضة عن هذه المسألة على مدى عقد من الزمن تقريبًا. لذا، ليس

(*) بعد أن حازت صوفيا أكرم (Sophia Akram) على درجة الليسانس في القانون، نالت درجة الماجستير في السياسة الدولية وحقوق الإنسان من جامعة سيتي بلندن. زودت الوزارات البريطانية والمنظمات غير الحكومية البارزة بأبحاث وبرامج ودعم في مجال السياسات والاتصال. وفضلاً عن كونها باحثة، فهي تعنى بشكل خاص بحقوق الإنسان والهجرة الإجبارية، وهي حاليًّا محررة استكتاب مؤقتة لدى أبحاث المنشورات المشتركة في اليابان JPRS.

من الغريب أن هذا النشاط قد جمع بين أربعة عشر من أبرز المؤرِّخين وخبراء القانون والأكاديميين والمسؤولين لدراسة الأحداث التي سبقت الحرب العالمية الأولى والأحداث التي واكبتها والتي تلتها، لكي تتكوَّن لدى المرء رؤية مدروسة للأزمة الفلسطينية.

لن يتأتَّى للمرء أن يدرك وقع الحرب على أرض فلسطين ما لم يعرف عن تلك الأرض. حكمت الإمبراطورية العثمانية فلسطين قرونًا من الزمن. وبالتالي تقف تركيا اليوم موقفًا خاصًّا من مسألة فلسطين. وبصرف النظر عن رأي المرء في العثمانيين، فقد أثَّروا في فلسطين والفلسطينيين تأثيرًا بالغًا.

عندما يُسأل الأتراك فهم يقولون: إن الإمبراطورية العثمانية لم تحكم فلسطين لكي تستوطنها أو تفرض لغتها أو ثقافتها عليها. وفي المقابل، شعر الفلسطينيون بأخوَّة مع العثمانيين، فاعتبروا أنفسهم مواطنين عثمانيين وكان لهم تمثيل في مجلس المبعوثان الذي كان بمثابة برلمان عثماني.

ولعل النزاهة والأخوَّة التي عامل العثمانيون الفلسطينيين بها هي التي جعلت العثمانيين يرفضون الرضوخ للضغط الصهيوني عليهم كي يسمحوا بهجرة اليهود إلى فلسطين جماعيًّا. ولا يزال الصهاينة يستخدمون ذلك الإرث العثماني في التوسع الإسرائيلي؛ حيث يستغلون قانونًا عثمانيًّا قديمًا لكي يتمكنوا من إنشاء مستوطناتهم.

وبالنظر إلى الشوط البعيد الذي قطعه الاستيطان في الأرض المحتلة، فلعل من الغريب أن الحركة الصهيونية في بواكيرها قبل الحرب العالمية الأولى، لم تكن آراء القائمين عليها موحَّدة؛ فقد ظهرت انقسامات داخل الحركة على الصعيد الدولي وفيما بين الأطراف المتحاربة، بل لم يكن ثمة إجماع على اختيار فلسطين وطنًا لليهود. ولم يحدث اتفاق على اختيار فلسطين إلا عند صدور وعد بلفور عام 1917. وقد ساعد طرفا الحرب الحركة الصهيونية؛ حيث وقفا في معسكرين أحدهما معاد قطعًا لليهود والآخر مؤيد لهم، وحيث استغلَّا فلسطين لتحقيق مصالحهما الانتهازية، سواء عن قصد أو عن غير قصد. فإنشاء وطن لليهود وهجرتهم جماعيًّا إلى فلسطين تعني خلوَّ أوروبا منهم، وهي غاية كانت مناسبة

لدول من قبيل روسيا وألمانيا. أما الدول التي تعاطفت مع اليهود من قبيل بريطانيا فقد اقترنت بمبدأ عودة اليهود إلى أرض الميعاد. فضلاً عن ذلك، كانت هناك أسباب استراتيجية تنم عن دهاء وتتمثل في الرغبة في أن يكون اليهود الأوروبيون في الشرق الأدنى بمثابة جنود للدول الأوروبية؛ إذ إن لفلسطين فوق كل شيء أهمية استراتيجية كبرى من الناحيتين الجغرافية والجيوسياسية. ومع ذلك، تحقق إنشاء وطن لليهود بمخادعة الفلسطينيين بعدما انتظروا الاستقلال. لقد خولفت تلك الوعود خطيًّا ورسميًّا من خلال وثائق تاريخية؛ لا مجرد وثيقة واحدة، تبيِّن زيف الوعود. لكن ثمة أربع من المعاهدات والوعود يجدر تمحيصها حتى يتبيَّن كيف قُسِّمت الأرض الفلسطينية ظلمًا وعدوانًا. تلك الوثائق هي وعد بلفور الذي صدر عام 1917، ومعاهدة سايكس – بيكو، ومراسلات الحسين – ماكماهون، والبيان الأنغلو – فرنسي. ولكن، هل أشار أي من هذه الاتفاقات إلى عملية الفرز التي فُرضت على الفلسطينيين؟

بعد الحرب العالمية الأولى، تَقَرَّرَ مستقبل فلسطين؛ فقد قرَّر مؤتمر سان ريمو أن تخضع فلسطين لانتداب بريطاني. وقد أُشربت الوقائع والمفاوضات التي جرت بين البرلمان البريطاني والدول المتحالفة وداخل وزارة الخارجية البريطانية، المطامعَ الصهيونية. وفي المقابل، لم يكن لدى شعب فلسطين المتواضع الإمكانات للتصدي لهذه القوة الجبارة. وقد نُظِرَ إلى الفلسطينيين باعتبارهم متشردين وأوباشًا، ورأى تشرشل (Churchill) أن العرب لا يستحقون الأرض وأنهم لم يعمروها وتركوها يبابًا. في الوقت ذاته، وجدت وزارة الخارجية البريطانية نفسها أمام تزايد العداء لليهود كساميين واضطهادهم. لذا، تحوَّل الانتداب البريطاني على فلسطين إلى قفص حديدي وقوقعة فولاذية للفلسطينيين، فمكَّن للمشروع الصهيوني لكنه ألقى عبئًا ثقيلاً على الفلسطينيين وأدخل همًّا متزايدًا إلى قلوبهم وعقولهم، ولذا لم تتوقف المقاومة له بتاتًا.

بعد انتهاء الانتداب بمدة طويلة وبعد الوعد الذي قُطع لليهود والوعد الذي أُخلف للفلسطينيين، ظل التقسيم والتفريق، وظلت سياسة الحكومة البريطانية تحابي إسرائيل. ولا يعني ذلك أن هموم الفلسطينيين لم تكن موضع نقاش؛ لكنها

بقيت في مكان متأخر وأحيانًا في مقدمة الحوارات الدولية؛ على أنها اعتُبرت مسألة إنسانية وليست سياسية. لم يكن هذا التدويل دائمًا في صالح الفلسطينيين؛ فقد مكَّن التدخل الدولي في مساعي السلام إسرائيلَ من الإفلات من العقاب في كثير من المسائل ولا سيما التوسع في الاستيطان غير القانوني، والإمعان في حرمان الفلسطينيين من حقوقهم وأرضهم. وحال ذلك أيضًا دون حلِّ الاستعصاء القائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ وهو ما أدى إلى رفض حق العودة الذي هو مسألة أساسية في أي حلٍّ سلميٍّ مُجْدٍ وليس النزاع في حدِّ ذاته.

وهذا يدفع إلى التساؤل عن جدوى حلِّ الدولتين، بينما تعمل دولة واحدة أصلاً على توسيع سيطرتها على المنطقة؛ حيث يُعَدُّ التوسع الاستيطاني مثالاً على الاستخفاف التام بمساعي السلام. ومع ذلك، لا يجري النظر إلى بديل في سياق العلاقات الدبلوماسية؛ فالسياسات البريطانية والأميركية كانت بشكل عام متحيزة إلى إسرائيل.

وعلى أية حال، يُلاحَظ تحوُّل بين البرلمانيين البريطانيين؛ حيث يتزايد التعاطف مع الفلسطينيين. ولا يحتمل أن يحدث الشيء ذاته في الكونغرس الأميركي؛ فثمة علاقة راسخة تتميز بدعم بالغ لإسرائيل بالمعونات والتمويل العسكري.

ومن شأن إدراك هذه المسألة أن يمكِّننا فعلاً من فهم هذه الفوضى التي تحيق بالمنطقة وممارسة النشاط السياسي الفعَّال في هذا الشأن. فاليوم، نرى اليهود أقوياء ومتنفذين في واحدة من أقوى الدول في العالم، وهي الولايات المتحدة الأميركية؛ لكنه كما أن الحركة الصهيونية تجمَّعت من قطاعات كانت مشتتة في وقت من الأوقات، فإننا نشهد تغيرًا عميقًا يمكن أن يكون أثره بالغًا في إسرائيل.

الفصل الأول

فلسطين
قبل الحرب العالمية الأولى

فلسطين في إرث الإمبراطورية العثمانية

ياسين أقطاي (*)

يمثّل الهجوم الإسرائيلي الضاري على غزة عام 2009، والتعرض للسفينة مافي مرمرة عام 2010، المرحلة التي دلّ موقف تركيا الحديثة فيها على عمق ارتباطها التاريخي بفلسطين. فقد كان رجب طيب أردوغان، رئيسُ وزراء تركيا وقتئذٍ، أحد أشد منتقدي العدوان الإسرائيلي، ولا سيما بعد الاعتداء الإسرائيلي على سفينة مافي مرمرة، وما أسفر عنه من مقتل تسعة نشطاء أبرياء، بمن فيهم المواطن الأميركي، فرقان دوغان، ذو التسعة عشر ربيعًا. ولكي نفهم الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي المستمر، ودور تركيا فيه، علينا أن نعود إلى أواخر أيام الإمبراطورية العثمانية.

فعلى مدى أربعة قرون من الزمن، وبالتحديد من عام 1516 وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت الإمبراطورية العثمانية تحكم فلسطين. وقد كانت

(*) بروفيسور في علم الاجتماع التطبيقي، وهو نائب رئيس حزب العدالة والتنمية في تركيا. وُلِد ياسين أقطاي (Yasin Aktay) عام 1966 في سيرت (مدينة في الأناضول جنوب شرقي تركيا). حاز درجة الليسانس عام 1990، ودرجة الماجستير عام 1993، وحصل على الدكتوراه عام 1997، من كلية الاجتماع بجامعة الشرق الأوسط في تركيا. وفي عام 1999، أصبح أستاذًا مساعدًا في علم الاجتماع المؤسسي. وبينما كان أقطاي مدرِّسًا وباحثًا في جامعات مختلفة بالولايات المتحدة بين 2001–2004، كان محررًا لمجلة التذكرة مع فرحات قنطل في تليفزيون مهتاب. وما زال يُعِدُّ برنامجًا تليفزيونيًّا آخر كان قد بدأه عام 2011 باسم باكيس أجيزي (المنظور) في شبكة تليفزيونية. في الوقت ذاته، ما زال يقدم برنامجًا بعنوان "بين التراث والحداثة" في القسم العربي بالتليفزيون التركي. وما زال أقطاي، الذي يكتب مقالات عدة في الصحف بتركيا والخارج، يكتب مقالات في أعمدة ثابتة بصحيفة "يني شفق"، وهو في الوقت ذاته أستاذ شرفي بمعهد التفكير الاستراتيجي في أنقرة.

الإمبراطورية سخية كغيرها من الإمبراطوريات التي سادت على مدى قرون عدة أعراقًا عدة وأتباع ديانات عدة. وعلى مدى التاريخ العثماني، كان هناك سلاطين ساعدوا جماهير مسلمة خارج حدودهم كلما سنحت الفرصة وتمكنت الدولة العثمانية من ذلك. ففي القرن الميلادي السادس عشر، على سبيل المثال، كان الأسطول العثماني القوة البحرية الأولى في المحيط الهندي؛ حيث كان يساعد أهل المنطقة المسلمين في محاربة الاستعمار البرتغالي حتى حدود الهند وإندونيسيا. وقد رأى السلطان عبد الحميد الثاني[1] أن من واجبه أن يفعل الشيء ذاته في القرن التاسع عشر الميلادي، لا سيما أن قطاعًا ضخمًا من المسلمين في إفريقيا وآسيا كان يعيش في ظل إمبراطوريات أوروبية.

في عام 1951، أوفد السلطان عبد الحميد مستشاره، أنور باشا، على رأس وفد كبير من الباحثين الإسلاميين إلى الصين. وعندما وصل الوفد إلى الصين رحَّبت به السلطات الصينية، ولا سيما المسلمون الذين عاشوا في الصين قرونًا من الزمن. ومن ثم عمل السلطان عبد الحميد على إنشاء جامعة في بيجين سُميت جامعة بيجين الحميدية. وحتى في الصين، أراد السلطان عبد الحميد أن يوجد شعورًا بالانتماء والوحدة بين المسلمين، يرتكز على الالتفاف حول الخلافة.

ومهما يكن من أمر، فلم يكن هناك مكان في بقاع الإمبراطورية العثمانية أحبَّ إلى السلطان عبد الحميد من فلسطين، وهو ما ظهر في اللقاء الذي حدث بينه وبين ثيودور هرتزل (Theodore Herzl)[2].

قبل التطرق إلى تفاصيل ذلك اللقاء التاريخي، تجدر الإشارة إلى حقائق مهمة وتطورات سياسية حدثت في القرن التاسع عشر.

---

(1) السلطان عبد الحميد الثاني (1842–1918)، كان السلطان الرابع والثلاثين للإمبراطورية العثمانية.

(2) ثيودور هيرتزل (1860–1904)، كان صحفيًّا نمساويًّا وكاتب مسرحيات وحركيًّا ناشطًا سياسيًّا ومؤلِّفًا. وكان أحد آباء الصهيونية السياسية الحديثة. شكَّل هيرتزل المنظمة الصهيونية العالمية، ودعا إلى الهجرة اليهودية إلى فلسطين سعيًا لإقامة دولة يهودية فيها.

استعراض فترات تاريخية مهمة

عندما انعقد مؤتمر بازل[1] عام 1897، وقد كان المؤتمر الأول للصهيونية، كان 95 في المئة من سكان فلسطين عربًا فلسطينيين، و99 في المئة من أراضيها يملكها عرب. وعندما ظهرت الصهيونية في أوروبا لحلِّ المسألة اليهودية، لم تُولِ عناية تُذكَر للحقوق التاريخية. وقد انعكس هذا أيضًا في تصريح غولدا مئير (Golda Meir)[2] الشهير حين قالت: "لا يوجد شيء يسمى شعب فلسطين، ولا يوجد شعب يعتبر نفسه فلسطينيًّا جئنا وأخرجناه وأخذنا أرضه منه. لم يوجد شعب فلسطيني".

بين عام 1887 وعام 1888، قُسِّمت المنطقة التي أصبحت فيما بعد منطقة انتداب بريطاني إلى ثلاث وحدات إدارية، هي: سنجق (لواء) القدس، الذي ضم النصف الجنوبي من البلاد، وسنجقا نابلس وعكا في الشمال. وقد أُلحق السنجقان الشماليان بولاية بيروت، لكن سنجق القدس كان يدار مباشرة من إسطنبول، نظرًا إلى أهميته بالنسبة إلى العثمانيين.

وظهر اعتزاز الفلسطينيين بتراثهم وانتسابهم العربيين، فلم يقفوا عند حدِّ اعتبار أنفسهم أحفادًا للفاتحين العرب المسلمين في القرن الميلادي السابع، بل اعتبروا أنفسهم أيضًا أحفادًا للسكان الأصليين الذين عاشوا في فلسطين منذ الأزل، بمن فيهم العبرانيون والكنعانيون قبلهم. واعتبر الفلسطينيون أنفسهم ورثة لكل ما اقترن بها من تراث غني. وكان ولاؤهم السياسي للإمبراطورية العثمانية، وهو ما يعزى من ناحية إلى أن السلطان العثماني هو أيضًا الخليفة وأمير المؤمنين، ويعزى من ناحية أخرى إلى شعورهم بأنهم مواطنون في الإمبراطورية وليسوا خاضعين لها. وقد استقوا هذا الشعور بالمواطنة من حقيقة أن الأتراك العثمانيين لم يستعمروا بلاد العرب بتاتًا و لم يعمدوا إلى استيطانها.

---

(1) المؤتمر الصهيوني الأول، عُقد في بازل، بسويسرا عام 1897، وأسَّس المنظمة الصهيونية العالمية.

(2) غولدا مئير (1917–1976) كانت سياسية إسرائيلية ورابع رؤساء الحكومات الإسرائيلية من 17 مارس/آذار 1969 إلى 3 يونيو/حزيران 1974.

وقد أتاح سَنُّ الدستور العثماني الجديد عام 1878 (على قِصَرِ عهده) الفرصة لإجراء أول انتخابات لمجلس المبعوثان (البرلمان) العثماني، الذي شغل نواب عرب كثيرون، بمن فيهم فلسطينيون من القدس، مقاعد فيه. (من الغريب أن الفلسطينيين تبوأوا مقاعد في مجلس المبعوثان بإسطنبول قبل عشرين سنة من عقد الصهاينة أول مؤتمر لهم في بازل عام 1897). وكان يُعيَّن عرب، بمن فيهم فلسطينيون، في مناصب عليا لم تقتصر على الإدارة المدنية والسلك الدبلوماسي والقضاء والجيش فحسب، بل تجاوزتها أيضًا إلى الوزارات العثمانية.

وفي الفترة ذاتها تقريبًا، وخلال ثمانينات القرن التاسع عشر، كانت أوروبا مصابة بحمَّى الشعور القومي حين ظهرت الصهيونية أيضًا كقوة في الساحة السياسية، وقد تاق الصهاينة إلى التخلص من وضع الأقلية اليهودية والخطر المزدوج للاستيعاب والاضطهاد. لذا، رأوا في الاستيلاء على أرض تقام فيها دولة يهودية ذات سيادة وسيلة للخلاص من ذلك. واعتبرت علاقة اليهود الدينية القديمة بفلسطين مبررًا لاختيارها لإقامة تلك الدولة، وإنْ كان بعض الصهاينة الأوائل مستعدين لقبول مكان آخر.

كان القرار الصهيوني الذي اتُّخذ أواخر القرن التاسع عشر، باستعمار فلسطين بهدف تحويلها إلى دولة يهودية، بصرف النظر عن رغبات سكانها الأصليين، إيذانًا ببدء المرحلة الحديثة المضطربة من تاريخ فلسطين، التي نشهد تبعاتها في أيامنا هذه. وكان لا بد للخط الذي رسمه الصهاينة من أن يؤدي إلى نزاع ومأساة، وهي نتيجة توقعها بعض قادة الصهيونية أنفسهم من أمثال زئيف جابوتنسكي (Ze'ev Jabotinsky)[1].

ولكي نفهم مغزى ذلك لا بد لنا من أن نشير إلى أن المظلمة الرئيسية للفلسطينيين لدى الآستانة، إن كانت هناك مظلمة، هي أنهم أرادوا مزيدًا من

(1) زئيف جابوتنسكي (1880–1940)، كان زعيمًا صهيونيًّا تطويريًّا من يهود روسيا، ومؤسس منظمة الدفاع الذاتي اليهودية في أوديسا. ومع يوسف ترمبلدور، أسَّس الفيلق اليهودي في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى؛ ومن ثم أسَّس منظمات يهودية متطرفة في فلسطين، بما فيها منظمات بيتار وهاتسوهار والأرغون.

الاعتراف بحقوقهم ومزيدًا من المشاركة في الحكم؛ وهو ما يعني أنهم رأوا أنفسهم كبلد بعيد يريد أن يُسنَد إليه مزيد من اختصاصات الحكم. وبالنظر إلى هذا المطمح، فإن البرنامج الصهيوني، الذي تنافس معهم في أحقية امتلاك الأرض ذات العدد القليل من السكان بدا مطلبًا وقحًا وغير مشروع.

بدأت المراحل الأولى من النشاط الصهيوني في فلسطين رغم تعاظم قلق الفلسطينيين منه ومعارضتهم له. وقد سعت السلطات العثمانية مرارًا لفرض ضوابط قانونية على الهجرة الجماعية الصهيونية والاستيلاء على الأراضي لكنها أُحبطت بفعل ضغوط الدول الأوروبية، وفساد مسؤوليها المحليين، وجشع الصهاينة وبعض ملّاك الأراضي.

حدث أول الاحتكاكات بين الفلسطينيين واليهود نتيجة لبرنامج الاستعمار الاستيطاني واتضاح الأهداف السياسية للصهاينة الذين هاجروا من أوروبا. وقد اشترت المؤسسات الصهيونية المركزية عقارات كثيرة من ملّاك إقطاعيين في بيروت، من وراء ظهور سكانها ومزارعيها الفلسطينيين.

جمعت الحرب العالمية الأولى بين بريطانيا والعرب المستائين من الحكم العثماني في تحالف. وكان شريف مكة، الحسين بن علي، يأمل، باصطفافه إلى جانب بريطانيا والحلفاء الغربيين ضد الآستانة، أن يوحِّد العرب في دولة مستقلة عندما تنتهي الحرب. وفي يوليو/تموز 1915، تبادل الشريف حسين مراسلات بحُسن نية مع السير هنري ماكماهون (Henry McMahon)، المندوب السامي البريطاني في مصر.

فسَّر العرب مراسلات الحسين – ماكماهون، التي اختُتمت عام 1916، على أن بريطانيا ستعترف للعرب، أثناء التسوية بعد الحرب، بدولة عربية موحدة تضم الولايات العربية من الإمبراطورية العثمانية، بما فيها فلسطين. ومع ذلك، فبحلول مايو/أيار عام 1916، كانت بريطانيا وفرنسا وروسيا قد أبرمت اتفاقًا سريًّا يقضي بتدويل معظم أراضي فلسطين. وأهم ما تلا ذلك من تطورات رسالة سرية وجَّهها آرثر جيمس بلفور، وزير خارجية بريطانيا، في نوفمبر/تشرين الثاني عام 1917، إلى البارون ليونيل وولتر روثتشايلد (Lionel Walter Rothschild)، وهو

صهيوني بريطاني، تتعهد فيها بريطانيا بإنشاء وطن لليهود في فلسطين. هذه الوثيقة تمثِّل تحولاً في حظوظ الصهيونية.

وقد سقطت القدس في يد القوات البريطانية وقوات الكومنولث البريطاني بقيادة الجنرال السير إدموند أللنبي (Edmund Allenby) في ديسمبر/كانون الأول عام 1917. أما المناطق الأخرى من البلاد فقد احتُلَّت بحلول أكتوبر/تشرين الأول عام 1918، وبذا فُتِح الباب على مصراعيه لتحقيق الحلم الصهيوني.

السلطان عبد الحميد الثاني وهرتزل

نظرًا إلى الأسباب المتعددة المذكورة، كانت لفلسطين مكانة مفضلة في العهد العثماني، وهو ما ظهر في اللقاء الشهير بين السلطان العثماني وثيودور هرتزل.

بعد المؤتمر الصهيوني الأول حين نشطت الحركة اليهودية، أصدر السلطان عبد الحميد فرمانه الشهير عام 1900 بمنع الحجاج اليهود من الإقامة في فلسطين أكثر من ثلاثة أشهر. وكان ممثلو الصهيونية قد بدأوا الاتصال بالسلطان عام 1882، حين قدَّمت جمعية "أصدقاء صهيون" طلبًا إلى المجلس العثماني في روسيا للإقامة في فلسطين. ردَّ السلطان قائلاً: "ترسُم الحكومة العثمانية بأن اليهود الراغبين في الهجرة إلى تركيا لن يُسمَح لهم بالإقامة في فلسطين".

في عام 1902، شكَّل هرتزل وفدًا آخر لمقابلة الباب العالي، السلطان عبد الحميد، ثانية، بعدما حاول إقناعه بطلبه عام 1897. وكان السلطان وقتذاك قد رفض مقابلته فذهب الوفد إلى الصدر الأعظم، تحسين باشا، وقدَّم إليه مقترحاته. وأبدى الوفد استعداده لتسديد كل ديون الحكومة العثمانية التي بلغت ثلاثة وعشرين مليون جنيه إسترليني ذهبي وبناء أسطول لحماية الإمبراطورية كُلفته مئتان وثلاثون مليون فرنك ذهبي وتقديم قرض بلا فائدة قدره خمسة وثلاثون مليون ليرة ذهبية لإنعاش الخزينة العثمانية.

كل تلك العروض كانت مقابل سماح السلطان لليهود بإنشاء دولة يهودية في فلسطين؛ أي بيع الفلسطينيين وأرزاقهم والديار المقدسة مقابل هذه العروض.

ردُّ السلطان عبد الحميد كان في منتهى الروعة والحزم وهو: "حتى لو أعطيتموني ملء الأرض ذهبًا، وليس 150 مليون جنيه إسترليني، فلن أوافق على ذلك إطلاقًا. لقد خدمت مِلَّة الإسلام وأمة محمد أكثر من ثلاثين عامًا، ولم ألطِّخ سمعة المسلمين ولا سمعة آبائي وأجدادي السلاطين والخلفاء العثمانيين. ولن أوافق أبدًا على ما تطلبونه مني".

وزاد على ذلك بأن منع المنظمات الصهيونية من شراء أراضٍ في فلسطين؛ فأحبط سعيها لإيجاد موطئ قدم لها هناك. وفي نهاية المطاف، سُمِح للصهاينة بشراء أراض والاستيطان في فلسطين بعد عهد عبد الحميد، حين تولت جمعية تركيا الفتاة مقاليد الأمور في الإمبراطورية العثمانية.

إرث الإمبراطورية العثمانية

الإرث العثماني في فلسطين إرث حيٌّ وحقيقي. ويجري استغلاله حاليًّا لتعزيز الاحتلال الإسرائيلي، وقد يكون أيضًا سببًا يحيي الأمل. فلننظر أولاً إلى حيث انتهزت إسرائيل كل الفرص لإضفاء صبغة شرعية على سياستها غير المشروعة المتمثلة في مصادرة الأراضي الفلسطينية. بادئ ذي بدء، عندما وقعت الأراضي تحت حكم الجيش الإسرائيلي بعد حرب عام 1967، امتثلت إسرائيل للقانون الدولي، الذي ينص بوضوح على أنه لا يجوز مصادرة أو احتلال ممتلكات خاصة أو عامة إلا لدواعٍ أمنية. وبالتالي، فعندما بنت مجموعة من المتطوعين المسلحين أول مستوطنة وهي إيلون موريه[1]، على أرض فلسطينية، رفع أصحابها دعوى قضائية وربحوها. وما إن بلغت هذه الأخبار أرييل شارون (Ariel Sharon)[2]، حتى أدرك مدلولاتها، وهي إغلاق الباب أمام سرقة إسرائيل للأرض الفلسطينية في الضفة الغربية.

---

(1) إيلون موريه: مستوطنة إسرائيلية تقع على سفوح الجبل الكبير شمال شرق مدينة نابلس في الضفة الغربية. وتعتبر دول العالم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية غير قانونية بموجب القانون الدولي.

(2) أرييل شارون (1928–2014): كان سياسيًّا وعسكريًّا إسرائيليًّا وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية الحادي عشر إلى أن أقعدته جلطة في يناير/كانون الثاني عام 2006، حتى وفاته في 11 يناير/كانون الثاني 2014 عن 85 عامًا.

عندئذٍ عقد شارون اجتماعًا عاجلاً بمستشارين في القانون فعثر خبير شاب في القانون هو ألكسندر راباتي (Alexander Rabati) على منفذ قانوني، وهو قانون يعود إلى أيام العثمانيين. ينص هذا القانون القديم المنسي الذي يُدعَى قانون الأرض المَوات، وهي الأرض التي تكون بين القرى وتكون غير مستصلحة للزراعة أو أغراض أخرى، على أنه يجوز للدولة أن تضع يدها عليها. وفي صباح اليوم التالي، مسح شارون الأراضي المحتلة بطائرة هليكوبتر وصوَّر قطع الأراضي الكائنة بين القرى. وسرعان ما تحولت هذه الأراضي التي وضعت دولة إسرائيل يدها عليها إلى مستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومهما قدَّر المرء تبعات قانون إحياء الأرض المَوات فلن يكون قد بالغ؛ واليوم، يسكن حوالي نصف مليون إسرائيلي في هذه المستوطنات. وقد يقول قائل إنه إذا طُبِّقت الأحكام العثمانية في مجال ما فلمَ لا تطبَّق في مجالات أخرى أيضًا؟! وبطبيعة الحال، فإن إسرائيل لا تقبل سلطة قانون أية جهة، حتى لو كانت الأمم المتحدة، باستثناء قانونها هي.

ترمي هذه الخطوات إلى توفير قشرة من الشرعية عندما لا يتوفر مسوِّغ قانوني. أما في الجانب الإيجابي فيمكن أن يساعد إرث الحكم العثماني في معالجة مسألة اللاجئين وحقهم في التعويض. فمنذ عام 1948 والمؤسسات الفلسطينية المعنية بمسألة اللاجئين تسعى للحصول على سجلات دقيقة للأراضي والممتلكات كانت قد فُقِدت عند قيام إسرائيل.

كانت الحكومة التركية قد زوَّدت السلطة الفلسطينية عام 2005 بنسخة عن الأرشيف العثماني تضم كل الوثائق والمستندات الخاصة بملكية الأرض قبل قيام إسرائيل حتى عام 1916. وكانت السلطة الفلسطينية قد طلبت تلك السجلات لدعم مطالباتها بالأرض الفلسطينية، وتُبيِّن هذه المستندات الملكية الحقيقية للأرض.

وتعد مأساة اللاجئين الفلسطينيين من أهم المآسي التي تستحق الحل؛ ويؤمَّل أن يسهم إرث العثمانيين في دعم هذه القضية من خلال الجهود الإيجابية التي تبذلها تركيا، التي تعد الآن حاملة مشعل آخر وأعظم إرث للإمبراطورية العثمانية.

الحركة الصهيونية وعلاقاتها بأطراف النزاع (ألمانيا والإمبراطورية العثمانية والحلفاء)

جعفر هادي حسن(*)

خلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، لم تكن الحركة الصهيونية تنظيمًا متجانسًا؛ بل كانت في الواقع تتألف من أجنحة وقوى مختلفة لكل منها وجهات نظره الثقافية والدينية والعملية والسياسية وغير ذلك. وكان لكل منها قائده أو قادته، وكانت ولاءات الجاليات اليهودية في العالم وقتذاك مقسمة أيضًا بين الأطراف المتحاربة. وقد أثّرت في هذه الولاءات عوامل، منها: الموقع الجغرافي والمعاملة التي كان اليهود يلقونها في كلٍّ دولة من الدول التي كانوا فيها. وكان كثير من اليهود بمن فيهم من كانوا في الولايات المتحدة وفي فلسطين يؤيدون تركيا ويناهضون روسيا، بينما ذُكر أن أنصار الحلفاء (ولا سيما في إنجلترا وفرنسا وروسيا) كانوا أقلية. وقد أثار هذا الوضع مشاكل حادة ومعقدة للحركة الصهيونية.

من أوائل المشاكل التي واجهت الحركة هو أن مقر اللجنة التنفيذية للحركة الصهيونية لدى اندلاع الحرب كان في برلين، عاصمة إحدى أكبر الدول المتحاربة؛ ولذا اعتُبرت موالية لألمانيا. بينما أيدت فروعُها في البلدان الأخرى

(*) جعفر هادي حسن متخصص في اللغات السامية (العربية والعبرية والآرامية والسريانية والفينيقية) والدراسات اليهودية. حائز على درجة الدكتوراه من جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة. وهو أيضًا حائز على درجتي الليسانس والماجستير في اللغة العربية وآدابها من العراق. درَّس الدكتور حسن في جامعات عدة، منها: البصرة والملك عبد العزيز ومانشستر وسولفورد وماغيل والجامعة الإسلامية العالمية والكلية الإسلامية للدراسات العليا بلندن.

الحلفاءَ ولو جزئيًّا. ودفع منتقدو الصهاينة الموالين لألمانيا بالقول: إن من شأن هذا التعاون الوثيق مع ألمانيا في حربها السياسية أن يعرِّض ملايين من يهود أوروبا الشرقية للخطر، لا سيما أن أنشطة اللجنة التنفيذية للحركة لم تعد سرًّا؛ وهي الأنشطة التي استُخدمت لاحقًا لتبرير الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الروسية ضد اليهود بين عامي 1914–1915[1].

صحيح أن الاتحاد الألماني الصهيوني ساند ألمانيا في الحرب وأعلن أنه يتوقع من جميع أعضائه الشبان أن يتطوعوا للخدمة العسكرية قائلاً: إن ألمانيا تقاتل من أجل "الحق وحرية القانون والحضارة العالمية ضد أظلم الظلم وأكثر صور القسوة دموية حسبما تمثِّله تصرفات القيصرية"[2].

بالإضافة إلى ذلك، كان يوجد مستوطنون يهود في فلسطين التي كانت جزءًا من الإمبراطورية العثمانية. معظم هؤلاء اليهود كانوا مواطنين أوروبيين وقد طالبت الحكومة التركية بأن يصبحوا مواطنين عثمانيين وإلا فإن عليهم أن يرحلوا. وقبل كل شيء، كانت هناك مسألة المستوطنات بعد الحرب. وبالنظر إلى تلك المشاكل، تَقرَّر بُعيد اندلاع الحرب إنشاء مكتب اتصال صهيوني في بلد محايد. وعندما نوقش هذا المقترح ثار جدل بين الأعضاء؛ حيث فضَّل بعضهم الولايات المتحدة، التي كانت محايدة وقتذاك، بينما اقترح آخرون غير ذلك. وفي نهاية المطاف اتُّفق على كوبنهاغن، عاصمة الدنمارك. وقد استاء بعض قادة الحركة من هذا القرار فقرروا قطع علاقتهم بالمكتب. وكان من هذه الشخصيات البارزة والمتنفذة حاييم وايزمان (Chaim Wiezmann)، الذي قطع علاقته بالصهاينة الأوروبيين بُعيد افتتاح المكتب. ويقول وايزمان – الذي كان نشطًا جدًّا في التمهيد لوعد بلفور والذي صنَّع الأسيتون الكيمياوي، الذي أدى إلى إنتاج 30000 طن استعملتها بريطانيا في الحرب – في كتابه "التجربة والخطأ"، إنه طلب خطيًّا من المكتب ألا تُوجَّه أيُّ رسائل إليه. وعندما دُعي إلى أول اجتماع مهم وقت الحرب للجنة الإجراءات، رفض الحضور وكتب إلى صديقه الدكتور

(1) Laqueur, W. *The history of Zionism*, (Taurus Parke Paperbacks, 2003).

(2) Ibid., p. 172.

شاماريا ليفين (Shamarya Levin) – الذي وُصِف بأنه أكفأ أساطين الدعاية في الحركة – قائلاً: "لن أذهب إلى المؤتمر ولا أستطيع أن أفعل ذلك، لا كيهودي ولا كمواطن بريطاني"؛ وفضلاً عن ذلك كتب إلى لويس برانديس، رئيس فرع الحركة الصهيونية في أميركا، يقول: "بالنظر إلى الموقف السياسي الحالي، لا يسعني إلا أن أقول: إنه سيَثبت أنه لا فائدة للحركة من مؤتمر كوبنهاغن، بل سيضر بمستقبلها"[1]. وساق وايزمان سببًا لخطواته هذه بالقول: "أردت من الإعراض عن مكتب كوبنهاغن أن أضمن سلامة سجلِّي؛ لأنه رغم أنني كنت شديد الاعتراض على روسيا، فكل ما في الأمر أنني مناهض لألمانيا وموالٍ لبريطانيا". ونتيجة لذلك، أبقى وايزمان محادثاته مع الساسة البريطانيين طيَّ الكتمانً، ولم يَبُحْ بها لأحد، بل إنه لم يخبر بها حتى أقرب أصدقائه إليه، ناهيك عن مكتب كوبنهاغن أو برلين. ولم يكن أي طرف يعلم أي شيء في عام 1917 عن منجزات الطرف الآخر أو مَواطن فشله[2].

ويجدر بالذكر أن وايزمان اشتكى بمرارة من زملائه فقال إنهم يعتبرونه شخصًا مهووسًا غريب الأطوار وشديد الإعجاب بالإنجليز وبكل ما هو إنجليزي؛ وأردف قائلاً: إن هذا الموقف استمر أيضًا لدى فئات معينة، حتى بعد الحرب. واستطرد قائلاً: إن بعض الصهاينة اتهموه أيضًا بالاستعداد لبيع الحركة الصهيونية، وهو ما لم يطقه[3].

أما الصهاينة في أميركا فقد انتقدوا الفرع البريطاني لضلوعه مع الحكومة البريطانية نيابة عن الحركة؛ ففي رسالة شديدة اللهجة، وُجِّهت إلى القادة الصهاينة في إنجلترا، قال الدكتور يودا ماغنس (Judah Magnes)، سكرتير الاتحاد الصهيوني الأميركي، الذي أصبح فيما بعد رئيسًا للجامعة العبرية، والدكتور شاماريا ليفين: إن أنشطة القياديين الصهاينة في إنجلترا مسؤولة عن اضطهاد اليهود

(1) Weizmann, C. *Trial and error: The autobiography of Chaim Weizmann*, (Greenwood Publishing Group, 1972), p. 211.

(2) Laqueur, W. *The history of Zionism*, op. cit., p. 174.

(3) Weizmann, *Trial and error: The autobiography of Chaim Weizmann*, op. cit., p. 174.

في فلسطين، وإن عليهم أن يكفوا عن ذلك فورًا[1]. ورأيا أن تلك الأعمال لم تقتصر على إيذاء اليهود في فلسطين، الذين كانوا قبل كل شيء تحت الحكم العثماني، بل إنها تتعارض أيضًا مع حياد الحركة الصهيونية، الذي كان أحد الأسس التي اتفقت عليها الحركة في كوبنهاغن.

وعلى نقيض الصهاينة في أميركا، حثَّ البارون إدموند دي روثشايلد (Edmond de Rothschild)، الذي عُرِف بدعمه الشديد للأنشطة الصهيونية؛ حيث صبَّ أموالاً على مشاريعها على مدى عقود من الزمن، وبالتالي سُمِّي: أبو المهاجرين اليهود في فلسطين، حثَّ قادة الحركة عام 1914، بعد دخول تركيا الحرب، على ألا يتحفظوا في أنشطتهم الصهيونية في "أرض إسرائيل" (فلسطين) وأن يطالبوا صراحةً بإنشاء دولة يهودية.

ومع ذلك، كان موقف الصهاينة في فلسطين مختلفًا عن هذا الموقف؛ فقد سعوا إلى تسويةٍ ضمن الإمبراطورية العثمانية ومهادنةِ حكومتها. ويقول ديفيد فيتال (David Vital) في كتابه "الصهيونية، المرحلة الحاسمة": إن لدى الصهاينة في فلسطين ميلاً شديدًا للسعي إلى تسوية مع الأتراك، على أمل أن تعترف الإمبراطورية العثمانية بإسهاماتهم فتلبي مطالبهم.

وقد اختُبر هذا الميل الغريزي إلى التسوية عندما اندلعت الحرب الإيطالية – التركية فتشتتت القيادة الصهيونية بين تجنب التدخل وبين ما بدا فرصة لإثبات الولاء للأتراك. ومع أنه دارت مداولات لتشكيل فيلق يقاتل مع العثمانيين، لم تخرج هذه الفكرة إلى حيز الوجود. وكذلك لم يُنفَّذ مقترح أقرب إلى التحقيق يقضي بتشكيل مفرزة لمداواة الجرحى برعاية الهلال الأحمر، وذلك نظرًا إلى القيود المالية. وفي نهاية المطاف، لم يزد الصهاينة في فلسطين على أن عبَّروا عن تعاطفهم مع تركيا[2].

أما بالنسبة إلى اليهود الصهاينة في روسيا، فقد كانوا ضد الحلفاء وكانوا يؤيدون ألمانيا، استنادًا إلى رونالد غريهام (Ronald Graham)، المسؤول في وزارة

(1) Weizmann, *Trial and error: The autobiography of Chaim Weizmann*, op. cit., p. 226.

(2) Vital, D. *Zionism: the crucial phase*, (Oxford University Press, 1987), pp. 83-84.

الخارجية البريطانية. وقد ورد نصٌّ واضح بذلك في رسالة وجهها غريهام إلى بلفور، في 25 أكتوبر/تشرين الأول 1917. تقول الرسالة: إن المعلومات المستقاة من كلِّ الجهات تشير إلى الدور المهم جدًّا الذي "كان اليهود يقومون به وقتئذٍ على الصعيد السياسي في روسيا. ومن المؤكد أن اليهود كانوا يناوئون الحلفاء في تلك المرحلة ويؤيدون ألمانيا؛ أما في روسيا فقد كان السواد الأعظم من اليهود صهاينة، ولو كان لهم أن يدركوا أن تَحقُّق التطلعات الصهيونية يعتمد على تأييد الحلفاء وطرد الأتراك من فلسطين، لأمكننا أن نكسب عنصرًا فعالاً لصالحنا"[1].

مثال واضح آخر على اختلاف الولاءات لدى فئات الصهاينة هو فكرة تشكيل الفيلق اليهودي، الذي أصبح يُعرف فيما بعد بفيلق البغال الصهيوني. بدأت هذه الفكرة لدى فلاديمير جابوتنسكي (Vladimir Jabotinsky)، مؤسس حركة الصهيونية وبيتار الإصلاحية، وثلة من زملائه الصهاينة. وقد رأت هذه الجماعة أن مما يمكن أن يجعل المفاوضين في مؤتمر السلام يحملون اليهود على محمل الجد هو تشكيل وحدة عسكرية يهودية تقاتل إلى جانب الحلفاء[2].

لكنه ما إن اطَّلع الصهاينة الآخرون على هذه الخطة، حتى واجهت معارضة شديدة، ليس فقط من طرف عامة الصهاينة في بريطانيا (مع استثناءات نادرة) الذين اعتدوا حتى بدنيًّا على جابوتنسكي، بل أيضًا من طرف الهيئات الصهيونية الرسمية، التي كانت ملتزمة بالحياد. وقد شجب مكتب كوبنهاغن الخطة بعبارات شديدة اللهجة ورفض مقترح جابوتنسكي بعنف. ولم تكتف الحركة بمنع جميع الصهاينة من الاضطلاع بدور نشط في هذا المشروع، بل أنذرت جابوتنسكي أيضًا بالقول: "إنه إن لم يكف عن هذه الأعمال، فسيُدفن المشروع الصهيوني إلى الأبد"[3].

وقد رأت لجنة الإجراءات التابعة للمنظمة أيضًا أن فكرة الفيلق اليهودي تتعارض تمامًا مع مبدأ الأنشطة الصهيونية، بل إن بعض أعضاء اللجنة سموا

---

(1) Vital, *Zionism: the crucial phase*, op. cit., p. 289.

(2) "Encyclopedia Judaica, Zionism". http://www.encyclopedia. com/article-1G2-2587521568/zionism.html

(3) Jabotinsky Ze'ev, *The Jewish Agency for Israel*. http://www.jewishagency.org

المشروع "جناية"[1]. وقد رفض جابوتنسكي ما قالته اللجنة فردَّ عليها بالقول إنها خاطئة تمامًا وإن عليها أن تحضر إلى الدنمارك المحايدة من ألمانيا العميـــاء وروســـيا المريضة؛ وأضاف أنه متأكد من أن ألمانيا عاجزة عن الانتصار في الحرب وأن تركيا ستتحطم بددًا. واقترح على اللجنة حلاً وسطًا رفضته[2].

ورغم اعتراضات أغلبية قادة الصهيونية، انتقل إلى لندن؛ حيث واصل العمل على تشكيل الفيلق. وقد تشكَّل الفيلق واشترك في معركة غاليبولي؛ وبعد المعركة سرَّحت القيادة البريطانية الفيلق ونُقِل كثير من أفراده إلى إنجلترا حيث شكَّلوا نواة الفيلق اليهودي الذي كان جابوتنسكي الشخصية الرئيسية فيه. ومن ثم قاتل هـــذا الفيلق إلى جانب الجيش البريطاني في فلسطين.

يجدر التنبيه إلى أن الخلافات بين الفئات الصهيونية استمرت بعد الحرب وبعد صدور وعد بلفور؛ حيث ظهر مفهومان متباينان في أيديولوجيتهما وأسلوبهما. فمن ناحية، كان الصهاينة الأميركيون، وعلى رأسهم براندیس، ينتقدون القيادة السياسية في لندن، ويرون أنه بوعد بلفور أُنجزت المهام السياسية الرئيسية للحركة، وأنه يجب تكريس الطاقات لبناء فلسطين. ودعوا إلى التركيز التام على فلســـطين بالتمويـــل والجهود، وطالبوا "بألا تخصص الإسهامات إلا لمشاريع في ذلك البلد؛ و لم يؤيـــدوا قومية المهجر ورفضوا تمويل الأنشطة الصهيونية خارج فلسطين". من ناحية أخرى، انتقد الصهاينة البريطانيون والأوروبيون، وعلى رأسهم وايزمان، طريقـــة الصـــهاينة الأميركيين قائلين: إنهم يفتقرون إلى "قلب يهودي" وإن سياســـة برانـــديس تعـــني "صهيونية بلا صهيون". وخلافًا لبراندیس، دفع وايزمان والأوروبيون بالقول: إنه لا يمكن استعمار فلسطين بالطريقة التي استُعمرت بها أميركا، وإنه يجب دعم الجهـــود الدولية التي تُبذَل من أجل القضايا الصهيونية في كل مكان[3].

خلاصة القول هي أن النماذج آنفة الذكر تدل على أن الحركة الصـــهيونية وقت الحرب العالمية الأولى وما بعدها لم تكن موحدة في موقـــف واحـــد مـــن

(1) Vital, *Zionism: the crucial phase*, op. cit., p. 149.
(2) Ibid., p. 149.
(3) Laqueur, *The history of Zionism*, op. cit., pp. 458-459.

الأطراف المتحاربة، بل كان أعضاء الحركة في البلدان المختلفة يتخذون مواقف متباينة ومتعارضة. ولا تهدف هذه الورقة إلى تقديم عرض مستفيض لوجهات النظر المتعددة تلك ولمضامينها، بل ترمي إلى تسليط الضوء على بعض من المواقف المهمة التي اتخذتها شخصيات بارزة وقيادية في الحركة الصهيونية. وأخيرًا، فرغم تعدُّد الولاءات لدى أعضاء الحركة الذين أشرنا إليهم، فقد سعى جميعهم جاهدين لبلوغ هدف مشترك مهم، وهو إنشاء دولة يهودية.

لقد كان الحصول على وعد بلفور سيئ السمعة الأساس لإقامة هذه الدولة، لكن هذا الوعد ذاته كان لسوء الطالع، سببًا في طامة كبرى لشعب فلسطين الذي ما زال يعاني من تبعاته حتى يومنا هذا.

فلسطين والمسألة الشرقية/الغربية

محمود حداد (*)

"... القرن العشرون هو ابن القرن التاسع عشر، وإذا كانت إنجلتـــرا في القرن العشرين قد تولت إعادة إسرائيل إلى فلسطين، فذلك لأن القرن التاسع عشر كان مدفوعًا بشكل عام بدوافع دينية..."[1].

يقول البروفيسور الراحل ألكسندر شولش (Alexander Schölch): "المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر كانت تدور حول كم من الإمبراطورية العثمانية يجب الحفاظ عليه لحماية مصالح الدول الأوروبية؟ وكانت فلسطين تقع من الإمبراطورية موقع القلب. لذا، لم يكن التغلغل الأوروبـــي مسألة سيطرة على أراض، بل مسألة نفوذ يُمارَس من خلال التغلغل الحضاري الديني والوصاية الدينية"[2].

قد لا يكون رأي البروفيسور شولش صحيحًا في جميع الحـــالات، باســـتثناء حالة بريطانيا التي سنبيِّنها لاحقًا. ومع ذلك، فإن المسألة الماثلة أمامنا يمكن تحليلها وتنقيحها بالتفصيل؛ لأنه كانت هناك اعتبارًا من القرن التاسع عشر خمسة عوامل عامة وكبرى دفعت الدول الغربية على اختلافها إلى الاهتمام بفلسطين، وهي:

- الأيديولوجية والممارسات المعادية لليهود في مجتمعات روسيا وأوروبـــا الشرقية ودولها.

(*) محمود حداد أستاذ في تاريخ العرب والمسلمين بجامعة بالاماند، وأستاذ مساعد ومشارك في قسم التاريخ بجامعة كولومبيا في نيويورك.

(1) Tuchman, B.W. *Bible and sword: England and Palestine from the Bronze Ageto Balfour*, (Funk & Wagnalls, New York, 1956), p. 181).

(2) Schölch, A. *Palestine in transformation 1856-1882: studies in social, economic and political development*, Translated by William C. Young and Michael C. Curry, (Institute of Palestine Studies, Washington, D.C, 1993), pp. 49-50.

- الاتجاه والأيديولوجية المؤيدة لليهود في المقابل في أوروبا الغربية.
- العاملان المذكوران آنفًا مع السياسات الدينية الثقافية في ألمانيا وفرنسا.
- المزج بين العوامل الاستراتيجية والدينية في السياسة البريطانية واعتبارها ضمنًا أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين يمكن أن تكون أداة مفيدة للمشروع الاستعماري البريطاني.
- عجز الإمبراطورية العثمانية عن بسط سيادتها كاملة على فلسطين وغيرها من الأراضي العثمانية في القرنين التاسع عشر والعشرين.

لم تكن مسألة فلسطين جزءًا فقط من المسألة الشرقية حسبما حددها الباحثون الغربيون؛ بل الأهم أنها كانت أيضًا جزءًا مما يمكن أن نسميه المسألة الغربية أو امتناع المجتمعات الغربية عن استيعاب الأقليات اليهودية وتحويلهم إلى مواطنين كاملي المواطنة في الدول التي كانوا يقطنونها، ولا سيما في أوروبا الشرقية. هذا الامتناع هو العامل الذي دفع بعض الدول الأوروبية إلى تشجيع اليهود على الهجرة من أوروبا وحفز دولاً أخرى على استخدام يهودها جنودًا لمشروعها الاستعماري في العالم العربي. ولا يعني هذا أن الحركة الصهيونية ذاتها لم تكن لديها دوافع قومية خاصة بها فسَّرتها بطريقتها. غير أن من الواضح أن ما أدى إلى هذه الطريقة في التفكير هو ما انطوت عليه السياسات العنصرية التي كانت تضرب أطنابها في أوروبا من النمسا في الغرب إلى روسيا في الشرق.

مشاعر العداء لليهود كساميين

إذا أخذنا في الاعتبار حالة العداء لليهود، أو النموذج الروسي؛ حيث اضطُهدت الأقلية اليهودية، فقد بلغ مجموع اليهود خمسة ملايين. وفي مطلع عام 1880، لم يكن يقيم قرب ما سمي "نطاق الاستيطان" سوى 300000 يهودي. والأهم أن الحكومة في عهد نيقولا الأول (1820–1855) ألغت القوانين التي تعفي رجال اليهود من العمل في الجيش وطلبت من اليهود في كل منطقة أن يختاروا منهم مفرزة للتجنيد الإجباري على مدى خمس وعشرين سنة. ومع ذلك، فالأخطر أنه طُرد عشرون ألف يهودي عام 1891 من موسكو وسانت بطرسبورغ.

وفي عهد نيقولا الأول (Nicholas I) أيضًا كانت حالات اعتناق المسيحية نادرة وطوعية، وكانت تُجرى عمليات تعميد إجبارية بعدئذٍ. وكان الفلاحون ومسؤولو الحكومة يعاملون اليهود، إلى حدٍّ ما، باعتبارهم متطفلين. وشهدت أواخر القرن التاسع عشر أعمال شغب في أوديسا بين اليونانيين واليهود ومذابح متعددة في أوكرانيا وبيسارابيا. واستمر توزيع منشورات معادية لليهود بكثافة، بموافقة السلطات الدينية. وكان أسوأ ما في المسألة المحاكمات التي كان اليهود يُتَّهمون فيها بالقيام بطقوس تتمثَّل في القتل للحصول على دم تُخبز به فطائر الفصح اليهودي[1].

وقد دعا قادة حركة هوفيني صهيون إلى الهجرة إلى فلسطين بحثًا عن ملجأ ولإحياء الثقافة اليهودية دون هدف سياسي[2]. وفي الفترة بين عامي 1882–1883، أثناء المذابح في روسيا وبولندا وما بعدها، حطَّ حوالي ثلاثين ألف يهودي، معظمهم من روسيا، الرِّحال في فلسطين في موجة هجرة، لكن "بقاءهم على قيد الحياة كان يعتمد إلى حدٍّ بعيد على دعم مالي من يهودٍ أثرياء في أوروبا الغربية، من أمثال البارون إدموند دي روثشايلد"[3].

وما إن وطئت أقدام هذه الأقلية المضطهدة في روسيا وبلدان شرق أوروبا، التي كانت تعاني من وضع دون وضع غيرها، والتي شُجعت على الهجرة، أرض

---

(1) Histoire Du Christianisme des Origines à nos jours, Sous les Direction de J. M. Mayer et al. 14 vols. (1990-1996), Tome XI: Libéralisme, Industrialisation, Expansion Européenne (1830-1914), Desclée, Paris, 1995, p.778-779. For anti-Semitic literature in the Russian Imperial Army, see, Yohanna Petrovsky-Shtern, The "Jewish Policy" of the Late Imperial War Ministry: The Impact of the Russian Right, Explorations in Russian and Eurasian History 3.2, Kriktika, 2002, pp. 217-254.

(2) Mandaville, J. "Hovevei Zion" in *Encyclopedia of the Israeli-Palestinian Conflict*, edited by Cheryl A. Rubenburg, 3 vols., (Lynne Rienner Publishers, London, 2010), vol. 1: 571-573. For some of the differences in the approach of Eastern and Western Zionists, see Taro Tsurumi 'Was the East Less Rational than the West? The Meaning of "Nation" for Russian Zionism in its "imagined context"" in Nationalism and Ethnic Politics, (vol. 14, 2008), pp. 361-394.

(3) Chaichian, M.A. *Empires and Walls: Globalization, Migration and Colonial Domination*, (Brill, Leiden, 2014), p. 251.

فلسطين حتى تمتعت بوضع متميز وممتاز، بفعل نظام الامتيازات الذي منح المواطنين الغربيين في الإمبراطورية العثمانية حقوقَ مَن هم خارج بلدهم الذين لا يخضعون لقانون البلد الذي هم فيه كالسفراء مثلاً. بل إن لورنس أوليفانت (Lawrence Oliphant) قال خلال زيارة قام بها للأراضي المقدسة بين عامي 1882–1885 ما يلي: "مما يثير الاهتمام فعلاً أنه يبدو أن السياسة الروسية تجاه هذه المسألة (الهجرة اليهودية إلى فلسطين) آخذة في التغير. ويبدو أن الحكومة الروسية تميل إلى تكليف تركيا بالمسؤولية عن العِرق الذي قمعته بفظاظة في بلادها"[1].

وبصراحة جارحة، فقد تشكلت حركة هيبات أو حركة هوفيفي اليهودية الروسية الصهيونية بين عامي 1881–1882، ردًّا على المذابح التي كان اليهود يتعرضون لها في روسيا. وكان هذا تطورًا دفع بموجة أخرى من الهجرة إلى فلسطين. وعندما منعت الحكومة العثمانية هذه الهجرة، كان السفير الروسي في إسطنبول أول من احتج لدى السلطات العثمانية. وفي عام 1882، تردد أن غيرز (Giers)، وزير خارجية روسيا، أكد لزعيم حركة هوفيفي صهيون اهتمامه بتلك الهجرة وتأييده لها[2]. لقد كانت مسألة الامتيازات في الإمبراطورية العثمانية من الأهمية بمكان بحيث صَحَّ على ما يُحتمل ما قالته الكاتبة والمفكرة التركية، خالدة أديب، بعد الحرب العالمية الأولى، وهو: "لا شكَّ أبدًا في أنه لو وافق الحلفاء على تعديل الرمز الأكبر للحطِّ من قدْر تركيا، وهو نظام الامتيازات، لما كفى عشرون من أمثال أنور باشا لجرِّ تركيا إلى جنون الحرب"[3].

---

(1) Oliphant, L. *Haifa or Life In the Holy Land 1882-1885*, New Edition and introduction by Rechavam Zeevy, (Canaan publishing House, Jerusalem, 1976), p. 60.

(2) Friedman, saiah, "The System of Capitulations and its Effects on Turco-Jewish Relations in Palestine, 1856-1897", in David Kushner (ed.) *Palestine in the late Ottoman period: social, political and economic transformation*, 1986, pp. 280-293.

(3) Howard, H.N. *The partition of Turkey: a diplomatic history 1913-1923*, (University of Oklahoma Press, Norman, 1931), p. 106; Halidé Edib, *Turkey faces west: a Turkish view of recent changes and their origin*, with a preface by Edwards Mead Earle, (Yale Univ., New Haven: Press, 1930), p. 138.

فنظام الامتيازات في الواقع أعفى الأوروبيين الأجانب، سواء كانوا مسيحيين أم يهودًا، من دفع الضرائب والخضوع للقانون العثماني، ومنحهم ومنح صنائعهم مزايا هائلة[1]. لذا، فلا عجب أن العثمانيين رأوا أن الحكومات الأوروبية كانت تتعمد ترغيب اليهود في الهجرة إلى فلسطين تمهيدًا للاستيلاء عليها[2].

مشاعر العداء لليهود والسياسة الدينية الثقافية لألمانيا وفرنسا

بالنسبة إلى العامل المتمثل في مشايعة اليهود وموالاتهم في أوروبا الغربية والسياسات الدينية الثقافية لألمانيا وفرنسا (اللتين لم تكونا معاديتين لليهود إطلاقًا) في القرن التاسع عشر، يمكن للمرء أن يشير إلى أن دولاً أوروبية كثيرة كانت عازمة على ترسيخ حضورها في فلسطين وتوسيعه من خلال التغلغل الثقافي الديني، بما في ذلك حماية الأقليات الدينية[3].

وقد كان فرسان الهيكل البروتستانت الألمان[4] من أوائل الأوروبيين في تأسيس جاليات وإرساليات هناك، ولكنْ بدون أن يكون في ذهنهم برنامج سياسي. وجاء في برقية قنصلية أُرسلت عام 1880 ما يلي: "ما زالت الجالية الأميركية الألمانية في حيفا تناضل لكي يكون لها وجود هناك. يقرب عدد أفرادها من مئتين، ويعتنون بحقولهم وكروم العنب لديهم، وعندهم مدارس جيدة إحداها مدرسة داخلية للإناث"[5].

---

(1) Andersen, M.S., *The eastern question 1774-1923: a study in international relations*, (Macmillan St. Martin's Press, London, 1966), p. xii.

(2) Friedman, "The System of Capitulations and its Effects on Turco-Jewish Relations in Palestine, 1856-1897", op. cit., pp. 280-293.

(3) Schölch, *A. Palestine in transformation 1856-1882: studies in social, economic and political development*, op. cit., p. 48.

(4) Carmel, Alex, "The German Settlers in Palestine and their Relations with the Local Arab Population and the Jewish Community 1868-1918", in *Studies on Palestine during the Ottoman period*, edited by Moshe Ma'oz, (Magnes Press, Jerusalem, 1975), pp. 442-465.

(5) "Annual Commercial Report for the year ending 30 September 1880" From American Consul Elgar (Beirut) to Charles Payson, Third Assistant Secretary of State (Washington, D.C.), (Beirut, 15 October 1880, T-367, vol. 14, no. 190).

غير أن فرسان الهيكل من ناحية، والعرب الفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين من ناحية أخرى، كرهوا وازدَرَوْا بعضهم بعضًا منذ أن بدأت الأنشطة الاستعمارية الاستيطانية من جانب فرسان الهيكل عام 1858.

لم يفرِّق فرسان الهيكل بين مسلمي العرب الفلسطينيين ومسيحييهم وتعالوْا عليهم[1]. فضلاً عن ذلك، لم يعد هذا النشاط الاستعماري بأثر حميد على المجتمع الفلسطيني ذاته؛ فمثلاً، كتب جون دكسون (John Dickson)، القائم بأعمال القنصل البريطاني في بيروت، في 3 يوليو/تموز 1880، يقول إنه حدثت اضطرابات في حيفا بين المسيحيين والمسلمين، وإن المسلمين لا يفرقون بين المسيحيين الفلسطينيين والمسيحيين الأجانب، ولا بد من تقصِّي أسباب ذلك. وأضاف دكسون: "يبدو أن سبب هذه الاضطرابات هو غيرة السكان المسلمين من الرخاء والهدوء اللذين يعيشهما المسيحيون، ولا سيما المهاجرون الألمان، الذين ترسخ وجودهم في حيفا على مدى سنوات، في تضادٍّ مع بؤس السكان المسلمين. ويبدو أن هذا الشعور قد تبدَّى أخيرًا في اندلاع تعصب المسلمين"[2].

في ختام رسالة القنصل بالوكالة وتماشيًا مع ما أصبح سلوكًا تقليديًّا في السياسة الاستعمارية البريطانية وقتئذٍ، أبلغ رئيسه بالإجراء الذي اتخذه فعلاً؛ فقال: "أنا واثق من أن سعادتكم ستوافقون على الإجراء الذي اتخذتُه وهو أنني أرسلتُ سفينة حربية إلى مكان الاضطرابات"[3].

ومع فشل فرسان الهيكل بشكل عام في الجهود التي بذلوها في سبيل الاستعمار الديني في مرحلة لاحقة من القرن التاسع عشر[4]، فقد رضيت الدولة الألمانية ورضي المستشرقون الألمان، بدلاً من ذلك، بالاستيطان اليهودي ظنًّا منهم أن اليهود سينشرون

---

(1) Carmel, Alex, "The German Settlers in Palestine and their Relations with the Local Arab Population and the Jewish Community 1868-1918", op. cit., pp. 445-446.

(2) FO 195/1306/48. From Acting Consul John Dickson (Beyrout [sic]) to George Goshen, M.P. Constantinople.

(3) Ibid.

(4) Carmel, "The German Settlers in Palestine and their Relations with the Local Arab Population and the Jewish Community 1868-1918", op. cit., pp. 442-465.

الثقافة الألمانية في الأراضي المقدسة. وكان لدى الألمان مفهوم لا يختلف كثيرًا عن المفهوم الذي كان لدى الإرسالية الفرنسية وهو أنه عُهد إليهم بمهمة خاصة تتمثل في تثقيف الآسيويين الجهلة[1]. وفي أواخر القرن التاسع عشر، كان النفوذ واللغة الألمانيان أوسع نطاقًا من نفوذ ولغة أية دولة أوروبية أخرى. لم يحدث هذا التطور من خلال المستوطنات الألمانية فحسب، بل حدث أيضًا من خلال المستوطنات والمستعمرات اليهودية. وعن المستوطنات والمستعمرات اليهودية، قال هانس رود (Hans Rhode): "... بالإضافة إلى المستوطنات الألمانية، تمكَّن الاستيطان اليهودي في فلسطين من تعزيز اللغة والثقافة الألمانيتين، وبالتالي لا بد من أن نوليه الاهتمام المناسب". وأضاف قائلاً: "إن علاقة ألمانيا بالصهيونية تعود بالنفع على ألمانيا"[2]. وقد كتب صحفي ألماني مستشرق يدعى مارتن هارتمان (Martin Hartmann)، زار فسلطين عام 1913 من حيفا يقول: "الطرائق الألمانية في التفكير والعمل تسير في المشرق بصمت وهدوء؛ فلا هي تدِّعي احتكار تربية أهل المشرق وتعليمهم، ولا هي تريد أن توجِد ظروفًا تفضي إلى تنفيذ مشاريع سياسية قومية متعصبة. وعندما قال الناس: من بلغراد إلى بغداد، اليهود جسر للغة والثقافة الألمانيتين، فلعلهم قد تجاوزوا حدود الممكن. لكن الحركة اليهودية، التي رسخت أركانها في فلسطين، يمكن فعلاً أن توجد مادة ناجحة بكل المعاني. ويمكننا أن نثق في أن قادة الحركة الذين تتمثَّل أولويتهم في القيام بنشاط قومي يهودي، ستؤدي جهودهم إلى تعزيز المصالح الألمانية. وستراقب حكومة الإمبراطورية ويراقب الجمهور الألماني أنشطة المؤسسات، التي تقول إدارتها ويقول المدرسون العاملون لديها إنها ستكون ألمانية الطابع"[3].

أما الحالة الفرنسية فكانت مشابهة بعض الشيء للحالة الألمانية حتى قيام الحرب العالمية الثانية، لكن المكوِّن اليهودي فيها لم يكن بأهميته في الحالة الألمانية؛

---

(1) Suzanne L.M. *Down from Olympus: Archaeology and Philhellenism in Germany, 1750-1970*, (Princeton Univ. Press, Princeton, 1996), p. 191.

(2) Eliav, Mordechai, "German interests and the Jewish community in nineteenth-century Palestine", in Studies on Palestine during the Ottoman Period, pp. 423-441, 439.

(3) Hartmann, M. *Reisebriefe Aus Syrien*, (Dietrich Reimer, Berlin, Ernest Vohsen, 1913), p. 7.

إذ كانت الثورة الفرنسية عام 1789 قد أحدثت نقلة في وضع اليهودية فغيرتها من "فكرة" إلى "دين". وقد عملت النهاية السارة لفضيحة دريفوس على تعزيز وضع اليهود الفرنسيين في رفضهم قول هرتزل: إن عملية تحرير اليهود سياسيًّا قد فشلت، وأدت تلك النهاية السارة باليهود الفرنسيين إلى رفض الدعوات التي نصحتهم بالهجرة من فرنسا. وجاء في تقرير حكومي فرنسي صدر عام 1906 أن "حلَّ لغز فضيحة دريفوس قضى على معاداة اليهود في فرنسا"[1]. ومع ذلك، أقنعت فضيحة دريفوس الصحفي النمساوي، ثيودور هرتزل، وثلة من المفكرين اليهود في فرنسا من أمثال بيرنار لازار (Bernard Lazare) في تسعينات القرن التاسع عشر بأن حلَّ المسألة اليهودية يكمن في الصهيونية. ومنذ عام 1896، تصادق لازار مع هرتزل واتَّبع الصهيونية، وأصبح عضوًا في لجنة العمل الصهيوني. لكن المحصلة هي أنه رغم تمكُّن الصهيونية من الاستقرار في فرنسا، فقد ظلت غريبة في نظر اليهود الفرنسيين وعامتهم[2].

وبالنسبة إلى السواد الأعظم من يهود فرنسا، لم تكن مسألة الدولة اليهودية تعني شيئًا. واستمرت عملية الاندماج على أشدها دون انقطاع منذ الثورة الفرنسية، رغم فضيحة دريفوس وبسببها، ليس بين يهود فرنسا القدامى فحسب، بل أيضًا بين اليهود الذين واصلوا الهجرة من أوروبا الشرقية إلى فرنسا[3].

أما الفرنسيون الكاثوليك، مثلهم مثل فرسان الهيكل الألمان والسلطات الألمانية، فلم يلجؤوا إلى إطلاق حملة سياسية دينية أخرى على غرار الحملات الصليبية في القرون الوسطى. وقد أخذوا، بدلاً من ذلك، بفكرة "الحملة السلمية"

---

(1) Cited in Polonsky, Antony, "The Dreyfus Affair and Polish-Jewish Interaction, 1890-1914", Jewish History, vol. 11, no. 2 (fall 1997), pp. 21-40-25.

(2) Brownfeld, Allan, "A Century Ago, Zionism Founder Herzl Misread the Meaning of the Dreyfus Affair", The Washington Report on Middle East Affairs 25.7, Sep/Oct 2006, pp. 62-63; Samir Kassir et Farouk Mardam-Bey, Itinéraires de Paris à Jérusalem: la France et le conflit israélo-arabe, 2 Tomes, Tome I: 1917-1958, (Institut des études Palestiniennes, Washington, DC, 1992), pp. 24-29.

(3) Ibid.

للأراضي المقدسة، مؤكدين على الحاجة إلى تعزيز حماية الأقليات المسيحية هناك، وآملين في الجمع تدريجيًّا بين مصالح الدولة الفرنسية وبين مصالح الكنيسة الكاثوليكية[1]. ورغم التخطيط لبعض المشروعات الاستيطانية الاستعمارية الكاثوليكية، لم تتبلور أية حركة هجرة كاثوليكية يُعتدُّ بها في فلسطين في القرن التاسع عشر. لذا، اقتصر التقويم الذي أجراه غيرشون غرينبيرغ (Gershon Greenberg) على أميركا ولا ينبغي أن يُطبَّق على فرنسا. وقد قال غرينبيرغ: "اهتمام الكاثوليك بالمسائل السياسية المتعلقة بالأراضي المقدسة خلال القرن العشرين حمل الأفكار التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، وهي: حماية الأماكن المقدسة؛ وكراهية اليهود، الذين قتل أسلافهم المسيح؛ والإيمان بأن فلسطين هي بلد المسيح، ولا ينبغي أبدًا أن يحكمه المسلمون أو اليهود"[2].

كمشروع ثقافي – ديني، فإن هجرة اليهود إلى فلسطين لم تسبق التعاون بين دولتين أوروبيتين أو أكثر. وقد اتضح ذلك عام 1841، حين تضافرت جهود بروسيا البروتستانتية مع جهود بريطانيا الأنغليكانية في تمويل أسقفية في القدس. وتولت الحكومتان البريطانية والبروسية إدارة تلك الأسقفية بالتناوب بإشراف من رئيس أساقفة كانتربري. ومع ذلك، ألغي هذا الترتيب في ثمانينات القرن التاسع عشر، حين أصبحت الأسقفية أنغليكانية محصنة[3]. والفرق بين الأسلوب البريطاني من جهة، والأسلوبين الألماني والفرنسي من جهة أخرى، هو أن الأسلوبين الألماني والفرنسي ركّزا على التنصُّل تدريجيًّا من الصهيونية السياسية وعلى تقديم مساعدات تعليمية وإنسانية للوجود اليهودي في فلسطين، بينما اقترن الأسلوب البريطاني أكثر فأكثر بالصهيونية السياسية[4].

---

(1) Schölch, *Palestine in transformation 1856-1882: studies in social, economic and political development*, op. cit., pp. 66-70.

(2) Greenberg, G. *The Holy Land in American religious thought, 1620-1948: The symbiosis of American religious approaches to scripture's sacred territory*, (University Press of America, New York, 1994), p. 312.

(3) Eliav, "German interests and the Jewish community in nineteenth-century Palestine", op. cit., pp. 426-427.

(4) Ibid., pp. 440-441.

الجمع بين الاعتبارات الدينية والاستراتيجية في السياسة البريطانية

إن الحالة الأهم التي أدت إلى انتصار الصهيونية السياسية كانت حالة بريطانيا. كانت الفكرة السائدة عن اليهودي سلبية بوضوح في القرنين السادس عشر والسابع عشر، في إنجلترا أيام ويليام شكسبير (William Shakespeare) (1564–1616)؛ عن ذلك يقول بيتر هولاند (Peter Holland): "... كان اليهود بمعنى الكلمة فئة تمثِّل ما لم يكن إنجليزيًّا، وصعوبة استبعادهم وصعوبة الاعتراف بهم لفتت الانتباه إلى قصور مفهوم الهوية الإنجليزية في مقابل المفهوم عن اليهودية"[1].

في عام 1655، دارت مناقشات مستفيضة عن إعادة قبول اليهود في إنجلترا وضرورة اعتناق اليهود للمسيحية الأنغليكانية[2]، وهذه المناقشات: "...جعلت بعض الناس يخشون من احتمال تدفق موجة من اليهود على البلاد، مع احتمال وجود فرصة لاعتناق اليهود الديانة المسيحية، والمجازفة أيضًا باحتمال تحوُّل مسيحيين إلى اليهودية". عن ذلك، قال رالف جوسلين (Ralph Josselin) راعي أبرشية إسكس في يومياته: "أدعو الله أن يُعجِّل باعتناق اليهود للمسيحية وأن يحمينا من أن نحيد عن طريق المسيح، فنتَّبع موسى، وهو أخشى ما أخشاه"[3].

لكن هذا الوضع تغيَّر تدريجيًّا؛ فجانب كبير من الاهتمام البريطاني بفلسطين يعود في جذوره إلى تاريخ الفكر البريطاني. ومع أن جذور الصهيونية المسيحية في أميركا والبلدان البروتستانتية الأخرى في أوروبا تعود على الأغلب إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر، فقد سادت لدى البروتستانت الروحانيين المتحمسين في القرن التاسع عشر[4]. فضلاً عن ذلك، فإن فكرة "إعادة اليهود" وقتذاك

---

(1) Holland, Peter, "Maid, Man, and Jew", (New York Review of Books, 12 June 1997), p. 53.

(2) Katz, D.S. *Philosemitism and the Readmission of the Jews to England, 1603-1655*, (Clarendon Press, Oxford, 1982).

(3) Holland, "Maid, Man, and Jew", op. cit., pp. 51-52.

(4) Schoeni, Marc, "The roots of Christian Zionism", **Theological Review**, vol. 26, no. 1, 2005, p.3-38. For the similar survey about the same phenomenon in America, see Gershon Greenberg, *The Holy Land in American religious thought, 1620-1948: The symbiosis of American religious approaches to scripture's sacred territory,* (Univ. Press of America, Inc., Lanham, Maryland, 1994).

تبلورت بفعل الإيمان بالمسيح المخلِّص المنتظَر وبالتبشير بالإنجيل[1]. وبين عامي 1832 و1847، أنشأ بنيامين دزرائيلي (Benjamin Disraeli) (1804–1881)، الذي كان رئيسًا محافظًا للوزراء في بريطانيا، "أنشأ وأنجز نظرية الأعراق التي يتبوأ اليهود بموجبها أبرز مكان"[2].

أما بالنسبة إلى المصالح البريطانية الاستعمارية والاستراتيجية، ففي عام 1840، فضَّل اللورد هنري بالمرستون (Henry Palmerstone) (1784–1865)، الذي اشتُهر رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية البريطانية، "فضَّل وجود إمبراطورية عثمانية ضعيفة على وجود مصر قوية"[3]، وأشرك بريطانيا في عملية عسكرية بحرية مع روسيا والنمسا وتركيا للتخلص من الوجود المصري في الشام في عهد محمد علي باشا[4]. وبتأثير من اللورد شافتسبري (Shaftesbury)[5] (1801–1885)، الذي كان شديد الإيمان بإعادة اليهود إلى فلسطين لأسباب سياسية ودينية، سعى اللورد بالمرستون "... لكسب تأييد السلطان العثماني لفكرة "عودة اليهود"، قائلاً: إنه يجب تشجيعهم على الاستيطان في فلسطين. فمن ناحية، سيستفيد السلطان والإمبراطورية من الثروة التي سيعطيها "عدد كبير من الرأسماليين الأثرياء" إلى فلسطين. ومن ناحية أخرى، سيُشكِّل اليهود هناك سدًّا في وجه مطامع محمد علي مستقبلاً"[6].

---

(1) Schölch, *Palestine in transformation 1856-1882: studies in social, economic and political development*, op. cit., p. 61. For a critique of the Zionist basic assumption regarding the reestablishment of the Jews in Palestine see, Professor [Alfred] Guillaume, Zionists and the Bible: A criticism of the Claim that the Establishment of an Independent Jewish State in Palestine is Prophesied in Holy Scripture, Beirut: Arab Palestine Office, 1954.

(2) Al-Raheb, H. *The Zionist character in the English novel*, (Zed Books, London, 1985), p. 46.

(3) Gidon, B. *The boundaries of modern Palestine, 1840-1947*, (Routledge Curzon, London, 2004), p. 24.

(4) Ibid.

(5) Edwin, H. *The Life and Work of the Seventh Earl of Shaftesbury*, (Cassel & company, London, New York, 1887).

(6) Schölch, *Palestine in transformation 1856-1882: studies in social, economic and political* development, op. cit., p. 54.

هذا الجمع بين المصالح الاستراتيجية البريطانية وهدف إعادة اليهود ظل يُطلُّ برأسه أيام الأزمة بين عامي 1881 و1882 والاحتلال البريطاني لمصر عام 1882، ولاحقًا خلال الحرب العالمية الأولى[1].

وكان قادة الصهيونية وأيديولوجيوها الذين يجاهرون بآرائهم مستعدين للاتفاق والتأكيد على هذا الهدف الثنائي الذي يجمع بين إنشاء وطن لليهود وبين المصالح الاستعمارية البريطانية. ولم يكن ثمة أفضل من ماكس نوردو (Max Nordau) في التعبير عن ذلك حين ألقى خطابًا في اجتماع لحزب العمل الصهيوني (بوالي صهيون). وهناك مقتطفان من خطابه جديران بالملاحظة، وهما: "بالنسبة إلى الإنجليز المؤمنين، تعني الصهيونية عودة الشعب المختار إلى أرض الميعاد، أي تحقيق إحدى أهم النبوءات في الكتاب المقدس، وهو ما يوقظ أعمق المشاعر الدينية"[2]. و"لا يمكن لبريطانيا أن تعرِّض وضعها عند قناة السويس للخطر. لقد صمدت، ولا ينبغي لها أن تستخف بمسألة أن يكون لها وكيل هناك، وإذا سمحت بريطانيا بذلك فسيكون ذلك الوكيل عينها الساهرة. ولا يريد اليهود أكثر من أن يكونوا جنودها وحراسها في الطريق الطويل والخطير في الشرقين الأدنى والأوسط حتى حدود الهند. وكل ما يتوسلون إليها أن تفعله هو أن تسمح لهم أن يكونوا في أقوى وضع ممكن، من أجل أنفسهم أولاً... وهم ساسة أيضًا... ولكنهم سيكونون في نهاية المطاف وكيلاً قويًّا لبريطانيا..."[3].

ومع ذلك، ففي عام 1897 والأعوام التالية له، أثارت فكرة هرتزل حماسًا شديدًا لدى بعض اليهود، لكن أولئك كانوا أقلية صغيرة. فقد رفض يهود كثيرون الصهيونية إيجابيًّا وسلبيًّا. أما الحاخامات المتزمتون فقد أجمعوا تقريبًا على معاداة أولئك "الغرباء" الذين "ظهروا بيننا"، حسب تعبير حاخام قال: "هؤلاء الغرباء يريدون من اليهود أن يتدثروا بقومية علمانية.. أدعو الله أن يغضب على هؤلاء الأشرار ويسدَّ أفواههم"[4].

---

(1) Ibid.

(2) Nordau. A. and M. *Max Nordau: a biography*, (Nordau Committee, New York, 1943), p. 283.

(3) Ibid., p. 284.

(4) Wheatcroft, Geoffrey, "Israel's uneasy state", New York Times, 14 September 1997, section 4, p. 15.

بقيام الثورة البلشفية عام 1917 وانتهاء الحرب العالميـــة الأولى، أصـــبحت المصالح الاستراتيجية البريطانية مقدَّمة على مسألة العودة. ومما تجدر ملاحظته أن: "... تشرشل أعتقد وقتئذٍ أن الشيوعية والثورة الروسية قامتا بإيعاز من اليهود، بل صدَّق (كما فعلت التايمز اللندنية) زيفَ بروتوكولات حكماء صـــهيون. وبينمـــا كان تشرشل شديد العداء لليهود الثوريين، فقد كان في الوقت ذاته شديد التأييد للصهيونية، واعتبرها وكيلاً وحليفًـــا قيِّمًـــا للاســـتعمار البريطـــاني في الشـــرق الأوسط"[1]، بل إن اللورد آرثر بلفور (Arthur Balfour) نفسه، الذي اقترن اسمه كما لم يقترن اسم غيره بالقضية الصهيونية بالإعلان الذي أصدره عام 1917، قال عشية تقاعده من وزارة الخارجية، في أغســـطس/آب 1919: "... بالنســـبة إلى فلسطين، لم تصدر الدول أيَّ بيانٍ مغلوط. كما لم تصدر تلك الدول أيَّ إعـــلانٍ بنية مخالفة ذلك الإعلان"[2].

في ختام هذا الفصل، لا بد لنا من أن نتطرق إلى ما قاله د. إدوارد نـــوكس (Edward Knox) حيث ألَّف كتابًا بعنوان "فهم المسألة الشرقية"[3]، يشرح فيـــه تحوُّل طبيعة المسألة الشرقية في الإمبراطورية العثمانية إلى التركيز علـــى "مســـألة فلسطين" في نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد روَّج للنظرية القائلـــة: إن السياســـة البريطانية كانت واضحة منذ البداية؛ فقد تركزت على إنشاء دولة يهودية تحمـــي الطريق إلى الهند. وبذا، صُرف النظر عن الاعتراضات التي صدرت عـــن بعـــض المسؤولين البريطانيين في القاهرة أو القدس أو لندن؛ حيث أصرت لنـــدن علـــى تطبيق استراتيجيتها العليا. ويرفض نوكس الحجج القائلة: إن السياسة البريطانية في

(1) Newsinger, John, "Churchill: myth and imperialist history", **Monthly Review**, January 1995, pp. 59-60. The author who is reviewing Clive Pointing's book, Churchill, London: Sinclair Stevenson, 1994 cites as a reference here Sharman Kadish, (Bolsheviks and British Jews, London, 1992), pp. 135-38.

(2) Hurewitz, J.C. "Forward' in Palestine Boundaries", ed. Patrcie Toye, Foreword by J.C. Hurewitz, 4 vols, (Archive editions, London, 1989, vol. 1), p. vii.

(3) Knox, *D.E. The making of a new eastern question: British Palestine policy and the origins of Israel, 1917-1925*, (Catholic University of America Press, Washington, 1981).

هذا الخصوص كانت مترددة أو تميل إلى التوفيق بين العرب واليهود. ويرى طالب التاريخ المذكور في هذا التقويم تقويمًا معقولاً يثبته إصرار لندن على تعيين هيربرت صامويل (Herbert Samuel) (1870 – 1963)، وهو صهيوني يهودي، منـــدوبًا ساميًا في فلسطين بُعيد الحرب مباشرة.

يمكن شرح العامل الخامس الذي تركّز على ضعف الإمبراطورية العثمانيـــة على النحو التالي:

كان اليهود الشرقيون يتمتعون بعلاقات طيبة عمومًا مع السلطات العثمانيـــة ومع أهل فلسطين. أما اليهود الغربيون الذين كانوا يهاجرون إلى فلســـطين فقـــد اعتُبروا أوروبيين ومواطني بلدان أوروبية. وتتوفر دراسات متعـــددة عـــن عجـــز السلطات العثمانية عن منع موجات الهجرة اليهودية وشراء الأراضي في فلســـطين في عهد السلطان عبد الحميد الثاني بين عامي 1876 و1908، وتركيا الفتاة بـــين عامي 1908 و1918[1]. وكان السبب الأهم في الحالتين لذلك العجز هـــو نظـــام الامتيازات الذي استفاد به المواطنون الأوروبيون والرعايا الذين كانـــت تحمـــيهم القنصليات الغربية في الإمبراطورية العثمانية. فالمواطن الأوروبـــــي في الأراضـــي العثمانية كان في الواقع فوق القانون، وقد كان لفساد المسؤولين العثمـــانيين دور أيضًا. ومن الغريب أنه رغم أن اليهود الأتراك ظلوا ملتـــزمين بمركزيـــة الســـلطة الحكومية العثمانية وظلوا موالين للإمبراطورية بعد حروب البلقان في عامي 1912 و1913[2]، لم تكفَّ الدول الغربية عن الضغط على إسطنبول لكي تسمح بمزيـــد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين من خارج الأراضي العثمانية. في الوقـــت ذاتـــه،

(1) Neville J. Mandel, "Ottoman Policy and Restrictions on Jewish Settlement in Palestine; 1881-1908-Part I", **Middle Eastern Studies**, (vol. 10, no. 3, Oct. 1974), pp. 312-332; Jacob M. Landau, "The "Young Turks" and Zionism: some comments" in his Jews, Arabs, Turks: selected essays, (Magnes Press, Jerusalem, 1993), pp. 169-177.

(2) Ahmad, Feroz, "The special relationship: The committee of union and progress and the Ottoman Jewish political elite, 1908-1918", in *Jews, Turks, Ottomans: A Shared History, Fifteenth Through The Twentieth Century*, edited by Avigdor Levy, (Syracuse Univ. Press, Syracuse, 2002), pp. 212-230, here 227.

رأى الحكام الأتراك قبل الحرب العالمية الأولى وأقرُّوا بأن التجمعات الاستيطانية الصهيونية كانت تسهم في التنمية بفلسطين وبالتالي يزيد الدخل من الضرائب[1]. وفي بداية الحرب، رُفعت كل القيود التركية عن الهجرة الصهيونية شريطة أن يصبح المستوطنون اليهود رعايا عثمانيين[2]، وهو شرط لم يُلَبَّ، بطبيعة الحال، على الإطلاق.

لا شك أن المسؤولين البريطانيين في القاهرة أبلغوا آخر خديوي في مصر، وهو الخديوي عباس حلمي الثاني (1874–1944)، بأنهم يودون منه أن يمدَّ يد العون (ولا يُعرَف إن كان ذلك ماليًّا أم سياسيًّا) في سبيل إنشاء كيان يهودي في فلسطين، على ما يبدو. ويظهر أن هذه المعلومات التي نقلها المبعوث الأميركي، ويليام ييل (William Yale)، تؤكد ما قاله الجنرال غلبرت كليتون (Gilbert Clayton)، مدير الاستخبارات البريطانية في مصر إبَّان الحرب، للجنة الشامية الوطنية في القاهرة بعد الحرب من أن "جمعية تركيا الفتاة كانت قد وافقت قبل الحرب على إطلاق يد الصهاينة في فلسطين"[3]. وبالنظر إلى أن بريطانيا عزلت عباس حلمي الثاني في ديسمبر/كانون الأول 1914، عند بدء الحرب العالمية الأولى، فإن هذا يؤكد ما قاله كليتون. وقد أسهمت تلك العوامل الخمسة مجتمعةً في إنجاح المشروع الصهيوني إلا أنه كان لذلك النجاح ثمن، وقد كان ثمنًا مُزدوجًا تمثَّل في حلٍّ مشكلة أوروبية على حساب عرب فلسطين وفي التغاضي عن معاداة اليهود والامتناع عن استيعابهم في أوروبا ذاتها. وهكذا، فالمسألة مسألة غربية أيضًا.

---

(1) Ortayli, Ilber, "Ottomanism and Zionism during the second constitutional Period, 1908-1915", in *The Jews of the Ottoman Empire*, edited with an introduction by Avigdor Levy, (Darwin Press, Princeton, 1994), pp. 527-537, here 533.

(2) Ibid., p. 535.

(3) Report #10: "Notes on the Zionist question". From William Yale (Cairo) to Mr. Leland Harrison, Washington, D.C., 31 December 1917. Records of the U.S. Department of State relating to World War I and its termination, 1914-1929, 763.72119/1715.

وقد تأكَّد هذا التفسير بفعل اتجاه يهودي محدود منذ القرن التاسع عشر وحتى في الأماكن التي لم تشهد بالضرورة تحيزًا ضد اليهود وقتذاك. ذلك أنه في أوج سعي بريطانيا لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فإن الاتجاه اليهودي المناهض للهجرة كان شديد الاعتراض على هذه السياسة البريطانية.

ومع ذلك، تمكَّن أوسع زعماء الصهيونية نفوذًا من إقناع بريطانيا بإقرار وعد بلفور في نوفمبر/تشرين الثاني 1917. وفي لندن، ناضل اليهودي في الوزارة، وهو إدوين مونتاغيو (Edwin Montagu)، ضد الوعد حتى النهاية، وأكد أن الحكومة تريد إبعاد اليهود عن إنجلترا لأغراض خبيثة. وقد سأل زملاءه بمرارة عن سبب رغبتهم في إبعاده إلى "غيتو مشرقي". وكتب يهوديان إنجليزيان بارزان إلى جريدة التايمز اللندنية يشجبان "إنشاء وطن يهودي في فلسطين"، وهو "ما سيجعل اليهود غرباء في إنجلترا، ويقوض المكانة التي حصلوا عليها بصعوبة كمواطنين في إنجلترا"[1].

لم تقتصر سياسة تشجيع انتقال اليهود ببطءٍ من أوروبا إلى فلسطين على بريطانيا. ففي روسيا، يبدو أن وزير الداخلية، فياتشيسلاف بليفي (Viachesslav Pleve)، عام 1903، توصل إلى تفاهم مع تيودور هرتزل على "تحويل الطاقات اليهودية نحو الصهيونية والهجرة"، مقابل أن يسهم هرتزل في وقف الأنشطة الثورية والاشتراكية للمنظمة الاشتراكية اليهودية "بوند" في روسيا[2].

وكان المستشرقون الألمان قد سعوا، قبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها، لتوسيع النفوذ الألماني في فلسطين، وذلك بالعمل من خلال المستوطنين اليهود الناطقين باليديشية والميالين إلى مناهضة روسيا[3]. وقد تحدثت أجهزة الدعاية الألمانية خلال الحرب باسم اليهود البولنديين الذين فرَّوا من بولندا، ومع ذلك: "لقي دعم الحركة الصهيونية استحسانًا من أعداء اليهود في ألمانيا؛ حيث حرصوا على خفض عدد اليهود الفقراء في المناطق التي كانت تسيطر عليها ألمانيا بسرعة وإغلاق الحدود في وجه

(1) Wheatcroft, Geoffrey, "Israel's uneasy state", op. cit.

(2) Lambroza, Shlomo, "Pleve, Kishinev and the Jewish Question: a reappraisal", **Nationalities Papers**, (vol. 12, no. 1, 1884), pp. 117-127, here 123-124.

(3) Marchand, S.L. *German orientalism in the age of Empire: religion, race, and scholarship*, (Cambridge University Press, Cambridge, 2009), p. 460.

المهاجرين. حتى اليهود الغربيون مالوا أحيانًا إلى اتباع ذلك الاتجاه، آملين أن ينأوْا بأنفسهم عن اليهود غير المتحضرين والفقراء واعتبروهم مرضى"[1].

وكان الألماني، غوتولد فييل (Gotthold Weil)، قد قال خلال الحرب: إن الصهيونية تخدم المصالح اليهودية والألمانية معًا. وأضاف أن "من شأن ذلك أن يحول دون الاستيعاب الكامل لليهود، وهو ما لم يُردْه لا اليهود ولا غير الألمان..."[2]. إلا أن اليهود الناطقين بالألمانية كانوا ذوي "أهمية قصوى في رفد الثقافة الألمانية ودعم التجارة الألمانية في الشرق الأدنى"[3].

هذه العلاقة التي تجمع بين الحب والكره، أي حب ما يمثله اليهود في ترتيب الأشياء من ناحية دينية بروتستانتية أصولية وكرههم بسبب عرقهم السامي، وصلت إلى نقطة تحوُّل بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

فالهدف الأول للسياسة النازية في ثلاثينات القرن العشرين، قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، كان الحيلولة بسرعة دون استيعاب اليهود في ألمانيا وتهجيرهم منها. ولقد "كان للحركة الصهيونية الألمانية وفلسطين دور جوهري في السعي لتحقيق ذلك الهدف خلال السنوات الست التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية"[4]. وقد قال دومينيك فيدال (Dominque Vidal): "ما زال بضعة مؤرخين يرون خطًّا مستقيمًا يبدأ من كتاب (كفاحي) الذي ألفه هتلر وينتهي في معسكر أوشفيتز. صحيح أن النازيين لم يدَّخروا جهدًا حالَمَا تولَّوا السلطة في مهاجمة اليهود. إلا أن هدفهم المعلن كان حتى اندلاع الحرب هو طرد اليهود إلى أي بلدان يمكن أن تستقبلهم، ويشمل ذلك الهجرة إلى فلسطين، وهو ما كان محلَّ اتفاق مع الوكالة اليهودية في أغسطس/آب عام 1933"[5]. ويشير فيدال إلى

---

(1) Marchand, S.L. *German orientalism in the age of Empire: religion, race, and scholarship*, op. cit., p. 460..

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Nicosia, F.R. *"Preface" in The Third Reich and the Palestine Question*, (I.B. Tauris, London, 1985), p. xi

(5) Vidal, Dominique, "Holocaust Book Sparks Controversy in France: From Mein Kampf to Auschwitz" in The Guardian Weekly/Le Monde Diplomatique, November 1998.

مصدر آخر يقول: إنه "من عام 1933 إلى عام 1939، مُكِّنَ 52000 يهودي ألماني من الهجرة إلى فلسطين حاملين معهم جزءاً من مدخراتهم. وقد وصل مجموع تلك المبالغ إلى 140 مليون مارك تمثِّل نسبة 18 في المئة من رؤوس الأموال الخاصة التي استُقدمت إلى فلسطين"[1].

لقد صُدِم المفكرون العرب وغير العرب وذهلوا من تصدير مشكلة أوروبية إلى بلاد عربية أو آسيوية ورأوا في ذلك تحقيقًا لرؤية الناقد الأدبي بول دي مان (Paul de Man) المعادية لليهود كساميين حين كتب في مقالة خلال الحرب العالمية الثانية يقول: "... يستطيع المرء أن يرى أن إنشاء كيان يهودي معزول عن أوروبا لن تكون له تبعات يؤسف لها على الحياة الأدبية للغرب. قد يخسر الغرب في أسوأ الأحوال أشخاصًا متوسطي المكانة، ثم يواصل تطوره، كما فعل في الماضي، وفقًا لقوانين التطور السامية لديه"[2].

من ناحية أخرى، وُصفت المواقف المعادية للصهيونية التي وقفها المفكر اليهودي الألماني فيكتور كلمبرر (Victor Klemperer) بأنها تمثِّل كراهية شديدة لمن اعتبروا اليهودية عنصرًا أساسيًّا في الهوية الشخصية. وقد كتب محمِّلاً هتلر المسؤولية عن إثارة "المشكلة اليهودية"، قائلاً إنه قبل أن يؤلِّه النازيون فكرة الدم والعِرق، لم تكن لليهود هوية خاصة بهم. ولهذا السبب صبَّ كلمبرر جام غضبه على الصهيونية، وشبهها أكثر من مرة بالهتلرية. وهو يقول: إن الصهيونية تفعل ما تفعله النازية وهو أنها تحوِّل اليهود إلى فئة عرقية مستقلة، وهذا يخالف إيمانه العميق بالاندماج واقتناعه الراسخ بأنه ألماني[3].

ومن الغريب أن حركة القومية العربية كانت تخوض عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى صراعًا آخر مع حركة تركيا الفتاة التي كانت تحكم تركيا. وكانت

---

(1) Yehuda, V. *Jews for Sale? Nazi-Jewish negotiations*, 1933-1945, (Yale Univ. Press, New Haven, 1994), p. 2, fn. 12.

(2) The New York Times, 19 February 1991, p. C. 15.

(3) Richard Bernstein, "How the little things add up to horror", book review of I will bear witness a diary of the Nazi years, 1933- 1941, by Victor Klemperer, (Random House, New York, 1998), The New York Times, November 11, 1998, p. E 8.

تشكو مرَّ الشكوى من أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأقاليم العربية التي تحكمها الدولة العثمانية تدنى إلى حدٍّ جعل الشباب العربي، ولا سيما في بلاد الشام، يسعى للهجرة إلى الأميركتين. وذكرت صحيفة الأهرام في مصر أن قراءها ربما يكونون قد فوجئوا بظاهرة تثير الاهتمام، وهي أن الصحف العربية في تلك الفترة كانت منخرطة في مناقشات محمومة بشأن التنازلات التي انتزعها الصهاينة بخصوص الهجرة من الحكومة المركزية في إسطنبول، التي كانت وقتئذٍ تتعرض لضغط من دول أوروبا. بعبارة أخرى، بينما كان يُسمح لليهود الغربيين بالهجرة إلى أراضي الدولة العثمانية، كان العرب يهاجرون منها[1].

لم تغيِّر الحرب العالمية الأولى هذا النظام السياسي والقانوني العام الذي حددته الدول الأوروبية قبل عام 1914. وقد عمل انتصار الحلفاء وانتداب عصبة الأمم بريطانيا على فلسطين وتعيين السياسي الصهيوني، هيربرت صامويل (1963–1870)، دون غيره أول مندوب سام لفلسطين عام 1920[2]، على إكساب هذا النظام تفوقًا عسكريًّا حاسمًا لأن بريطانيا تولت دور دولة ذات سيادة بلا منازع أشركت المنظمات الصهيونية في سلاحها في فلسطين بتفويض دولي بعدما تشجَّعت تلك المنظمات واكتسبت ثقة في نفسها.

(1) يونان لبيب رزق، "الأهرام: ديوان الحياة المعاصرة – رقم 235"، الأهرام الأسبوعي (القاهرة)، 28 مايو/أيار 1998، ص 13.

(2) للاطلاع على مناقشة جديدة لسياساته في فلسطين أثناء توليه منصبه (1920–1925)، راجع:
Sahar Huneidi, "A broken trust: Herbert Samuel, Zionism and the Palestinians", Intraduction by Walid Khalidi, (I.B. Tauris, London, 2015).

الفصل الثاني

فلسطين
خلال الحرب العالمية الأولى

في المكان غير المناسب:
الأهمية الاستراتيجية لفلسطين بالنسبة إلى أطراف النزاع

جون كي(*)

كان ما نسميه الشرق الأوسط، وما زال، ذا أهمية قصوى لدى الإمبراطوريات الكبرى، تمامًا كما كان وما زال بالنسبة إلى الأديان الكبرى؛ إذ يقع مهد الحضارة في ملتقى طرق المبادلات العالمية، وقد كان ملتقى طرق المبادلات العالمية هذا ميدانًا لتنازع عالمي. وتضم مقبرة الإمبراطوريات في الشرق الأوسط مطامع الفراعنة والإسكندر الأكبر وأغسطس الأكبر والقيصر قسطنطين، وكذلك الأمويين والعباسيين والسلاجقة والعثمانيين ونابليون والملكة فكتوريا. كل هؤلاء كانوا يطمحون إلى السيطرة على هذا الممر الحيوي الذي يربط بين آسيا وإفريقيا؛ حيث يواجه الشرق على أعتابه الغرب. وكما أن الهيمنة على العالم كانت تقتضي التحكم في هذا البرزخ المحوري، فقد دارت حروب العالم حتمًا عبره. ومهما كان النزاع، فقد كانت الأهمية الاستراتيجية لفلسطين تسمو على غيرها. وكان قدر فلسطين، هذا الشريط الأخضر المنغمس في ذلك البرزخ والكائن بمثابة العتبة له، دائمًا في الموضع غير المناسب.

لم يكن عام 1914 استثناءً؛ إذ لم يزد تقدمُ الاتصالات ووسائط التنقل المنطقة إلا جاذبيةً استراتيجية؛ فعلى مسافة لا تزيد على مئة وخمسة وستين كيلومترًا إلى

(*) اشتهر جون كي (John Keay) بعنايته بشؤون جنوب آسيا وجنوبها الشرقي؛ وقد ألّف الكتاب الشهير "Sowing the Wind: The Seeds Of Conflict In The Middle East "(2003). وكتابه أيضًا "دراسات عن الانفكاك الاستعماري في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي"، وأعمال تأريخية عن كل من الهند والصين.

الغرب من غزة، كانت قناة السويس قد أثبتت أنها أثمن ممر مائي في العالم بلا منازع. أما السكك الحديدية، مثل الخط الحديدي الحجازي الذي ينطلق من دمشق، التي كانت قيد الإنشاء كامتداد للخط الواصل بين برلين وبغداد، فقد فتحت أبواب مزيد من المناطق لنقل الجنود والعتاد والأغذية والنفط. وبفضل الفحم، ومن ثم النفط الذي ازداد استعماله، أضحى بإمكان السفن البخارية أن تُبحر بسرعة. وأما في البرِّ، فقد ازداد استعمال الجيوش للمركبات؛ وبفعل الاتصالات اللاسلكية والتلغراف تحسَّن الحصول على المعلومات الاستخبارية وتعزَّز التنسيق؛ بينما تولت طائرات قصيرة المدى عمليات الاستطلاع الجوي، ونقل الجنود وأحيانًا إلقاء قنابل، رغم حاجتها إلى التزوُّد بالوقود كل بضع ساعات. بل إن الصحاري تناثرت في فيافيها مهابط للطائرات وأرصفة للقطارات وأعمدة للهواتف ومنشآت لخطوط الأنابيب.

ومع ذلك، فبالنسبة إلى أطراف النزاع الذي تلا ذلك، إذا كان الشرق الأوسط ككل مهمًّا، ففلسطين مهمة بصورة خاصة بالنظر إلى ذلك البعد الإضافي وهو التنافس الديني فيها؛ إذ إن نصف سكان العالم تقريبًا يهمهم مصير فلسطين، بالنظر إلى أهميتها القصوى لمعتقداتهم الدينية. وبالنسبة إلى اليهود والمسيحيين والمسلمين على حدٍّ سواء، فهذه أرض "مقدسة" بامتياز. ومع أن السواد الأعظم من سكان فلسطين مسلمون، فهناك أتباع للديانتين الأخريين كثيرون منهم علمانيون وغير متدينين. وقد بارك رسلهم وأنبياؤهم أرضَها وأعلت كتبُهم مقامَها وحارب أسلافُهم من أجلها.

ومن الغريب أنه حتى خبراء الاستراتيجية في القرن العشرين لم يستطيعوا أ ن يُخفوا مطامعهم وهم يعبِّرون عنها بلغة كنسية. وهكذا عيَّن لويد جورج (Lloyd George) حدود فلسطين حتى قبل الانتداب بأنها تمتد من جبل الشيخ إلى بئر السبع، تمامًا كما حُدِّدت مملكة إسرائيل في العهد القديم قبل 3000 سنة. وقد بُرِّرت عمليات الغزو باعتبارها حقًّا في "العودة" أو "الإعادة" أو "الاستعادة" أو "الاسترداد"؛ وصُوِّرت التدخلات العسكرية باعتبارها مهام إنسانية تمثِّل غوثًا وتضامنًا مع إخوة في الدين يعانون من مشاكل وصعاب. لم تكن فلسطين في

المكان غير المناسب فحسب، بل كانت على الدوام أيضًا في نظر أتباع ديانة أو أكثر من الديانات المتنافسة فيها تخضع لديانة غير مناسبة.

في عام 1914، كان ما سمَّته فرنسا شرق البحر الأبيض المتوسط منذ القرن السابع عشر على الأقل، واقعًا في ظل الحكم العثماني، وكان مقسَّمًا إلى ثلاث ولايات، هي: حلب وبيروت ودمشق، إضافة إلى سنجق القدس الذي كان يدار مركزيًّا من إسطنبول. وكان هذا السنجق، الذي تصل حدوده إلى شبه جزيرة سيناء، في وضع مثالي يمكِّنه من إزعاج الاحتلال البريطاني في مصر والتصدي لتحكم بريطانيا في قناة السويس. وكان حوالي 80 في المئة من السفن التي تمر في قناة السويس وقتذاك تابعًا لبريطانيا. وهكذا كانت قناة السويس واسطة العقد الحيوية للممرات البحرية التي لم يكن ثمة بد من أن تمرَّ فيها موارد الجناح الشرقي للإمبراطورية البريطانية، من قوة بشرية هندية ومطاط ماليزي ونفط بورمي وموارد أسترالية، خدمة للمجهود الحربي في أوروبا. بل إن ألمانيا تودَّدت لتركيا وسلَّحتها بهدف التصدِّي لهذا الشريان الحيوي في المقام الأول.

وقد تبيَّن مدى تعرُّض تلك الممرات البحرية للخطر بشكل مذهل خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت اندلاع الحرب في أوروبا ودخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا؛ إذ عاث طرَّاد حربي يدعى إمدن فسادًا في المحيط الهندي بعدما انطلق من تشنداو التي كانت منطقة امتيازات ألمانية في شمال الصين. ففي ظرف ثمانية أسابيع أواخر عام 1914، أُغرقت عشرون سفينة للحلفاء في خليج البنغال، كانت اثنتان منها حربيتين، وتم الاستيلاء على سفن أخرى، وقُصفت مدينة مدراس (تشيناي) في الهند، ودُمِّر ميناء بينانغ الكبير قرب ساحل الملايو، وشُلَّت حركة جميع السفن المتجهة إلى البحر الأبيض المتوسط انطلاقًا من شرق الهند والملايو، وحتى من أستراليا، فترة وجيزة. والواقع أن سفينة حربية أسترالية هي التي حاصرت الطرَّاد إمدن في نهاية المطاف عند جزر كوكوز فاستؤنفت حركة الملاحة كالمعتاد في المحيط الهندي.

لكن الرعب بالنسبة إلى بريطانيا كان حقيقيًّا بما يكفي، ولذا جاء استئناف الملاحة قبل فوات الأوان. ففي مطلع عام 1915، زحفت قوات تركية بقيادة ألمانية

على سيناء، حسبما كان متوقعًا، واتجهت نحو قناة السويس. عبرت القناة ومكثت هناك فترة قصيرة. ومع أن قوات غالبيتها هندية بقيادة بريطانية أرغمت القوات التركية على الانسحاب؛ فقد تشبثت القوات التركية بفلسطين وبمعظم سيناء، وقيَّدت بالتالي حركة مئات الآلاف من جنود الحلفاء في مصر على مدى السنتين التاليتين. ولم تفلح في الواقع عمليات قام بها الحلفاء لتشتيت انتباه القوات التركية. ولا شك في أن عمليات الإنزال في غاليبولي وحملة ما بين النهرين، أو العراق، خفَّفت الضغط التركي عن روسيا، لكن تبيَّن أن حملة غاليبولي كانت كارثة وأن حملة ما بين النهرين كانت كذلك تقريبًا.

أما حول البحر الأسود، وكما كانت الحال في فلسطين والمشرق العربي، فقد كان المجهود الحربي التركي في جوهره عملية صمود. وكان الهدف هو الحفاظ على سلامة الإمبراطورية العثمانية، وثَنْي الأكراد والعرب، كلما كان ذلك ممكنًا، عن المطالبة بأراض فُقِدت في نزاعات سابقة. وبَعْدُ، فقد نجحت تلك الخطة بين عامي 1914 و1916، وبقيت فلسطين في ظل الحكم التركي وبقيت قناة السويس عرضة للخطر من جهة سيناء. وبطبيعة الحال، ففي حرب دامت أكثر من أربع سنوات، لم تكن مواقف الأطراف المشاركة فيها متوالية. وأوضح مثال على ذلك روسيا؛ فنظرًا إلى كونها رهينة لتحكُّم تركيا في مضيق الدردنيل والبحر الأسود، دأبت حكومة القيصر طويلاً على الدعوة إلى تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية. ولذا، رحبت بالتحالف الأنغلو – فرنسي وشاركت بسرور في مؤامرات لتقسيم تلك الإمبراطورية بعد الحرب. وفي عام 1914، دعت روسيا إلى وضع القسطنطينية تحت إدارة دولية، حالَ الاستيلاء عليها؛ وبحلول عام 1915 راحت تطالب بالتنازل عنها لروسيا دون غيرها.

وقد سارت هذه المطالبات جنبًا إلى جنب مطالب بريطانية وفرنسية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. وقد زار مارك سايكس (Mark Sykes) وفرانسوا جورج بيكو (Francois Georges-Picot) العاصمة الروسية، بتروغراد، في مارس/آذار عام 1916، وكشفا عن أنه رغم اهتمام معاهدتهما، وهي معاهدة سايكس – بيكو، بمناطق النفوذ مستقبلاً في البلاد العربية في المقام الأول، فيمكن

أن تتضمن لفتة للكنيسة الأرثوذكسية الروسية تقترح وضع القدس تحت إدارة دولية، كما هي الحال بالنسبة إلى القسطنطينية. بل إن بنود معاهدة سايكس – بيكو تتيح المجال لمعاهدة مماثلة تُمنح روسيا بموجبها قطعة كبيرة في شرق الأناضول وأرمينيا، فضلاً عن القسطنطينية.

لكنه نظرًا إلى انشغال القيصر بجبهات عدة، في أوروبا والقوقاز وبلاد فارس وفوق ذلك بتصاعد مدِّ الثورة في الجبهة الداخلية، سرعان ما راح ولاء روسيا للحلفاء يتذبذب. ولهذا السبب، فقد كانت الرغبة في إبقاء روسيا طرفًا في الحرب من ناحية هي التي حمَّست وزير خارجية بريطانيا لفكرة الصهيونية. واعتُبر إعلان بريطانيا تأييدها لإقامة وطن لليهود في فلسطين وسيلة لاستمالة يهود روسيا، الذين كانوا يشكِّلون أكبر تجمع لليهود في العالم، ومقاومة ميولهم التي يُفترض أنها كانت مهادنة.

وينطبق المنطق ذاته حتى على يهود أميركا الذين هم أوسع نفوذًا من يهود روسيا الذين كان كثير منهم حديثي هجرة إلى الولايات المتحدة. والفرق الوحيد بين الفئتين هو أن استغلال فكرة الصهيونية في العاصمة الروسية، بتروغراد، قُصد به دعم الحلفاء، بينما قُصد به في واشنطن توسيع الحلف. أما الأول فقد فشل وأما الثاني فقد نجح؛ ففي اليوم الذي أُعلن فيه عن وعد بلفور، استولى لينين على السلطة في روسيا، وبينما انسحبت روسيا من الحرب، انضمت الولايات المتحدة إليها.

كان الهدف الأول لدى الرئيس الأميركي، وودرو ويلسون (Woodrow Wilson)، من المشاركة في الحرب هو إنهاؤها. وقد تحقق ذلك في ظرف ثمانية أشهر. ولم تشارك القوات الأميركية إلا في معارك أوروبا، وكان ذلك الإسهامَ الأميركي الوحيد في التسوية التي تلت الحرب والتي كان لها أثر في الشرق الأوسط. وفي ذلك السياق، تبدَّى مقت الرئيس ويلسون لكل أشكال الحكم الاستعماري ولما سُمِّي بالمعاهدات الإمبريالية، في إصراره على منح كل الشعوب المستعمَرة الحق في تقرير مصيرها بنفسها.

وقد رأت أميركا في تقسيم الشرق الأوسط بموجب معاهدة سايكس – بيكو لعنةً، وكذلك رأت في وعد بلفور. فتحريم أي دور على من سمَّاهم بلفور وزملاؤه

باستفزاز "سكانَ فلسطين من غير اليهود"، هَمَّش 90 في المئة من الفلسطينيين الـذين كانوا عربًا، وكان ذلك مخالفًا للواقع ومنافيًا للحقائق، بمثل ما تخالفها وتنافيها الإشارة إلى الإنجليز بعبارة "الفئات الحالية غير الكيلتية في جنوب بريطانيا".

كانت فرنسا تدرك ذلك التناقض، ولذا، اعترضت في ختام مؤتمر سان ريمو، عام 1922، على تضمين وعد بلفور في صكِّ الانتداب البريطاني علـى فلسـطين الذي أصدرته عصبة الأمم. وعلى امتداد فترة الحرب، كان لكـل مـن فرنسـا وروسيا مشروعها الخاص بها؛ ولعل استراتيجية فرنسا كانت أقل اسـتراتيجيات أطراف الحرب حظًّا من الدراسة والفهم؛ فقد رأت بريطانيا أن فرنسـا كانـت طامعة إلى حدٍّ محرج بل وغيرَ واقعية. وبالنظر إلى أن فرنسا تكبدت خسائر فادحة في الجبهة الغربية وكانت تقاتل للحفاظ على وجودها ذاته، فلـم تـتمكن مـن تخصيص أي قوات للشرق الأوسط، ولم تسهم كذلك في حملة ما بين النـهرين، كما لم تسهم بقسط يُذكَر في الدفاع عن قناة السويس، ولم تقـدِّم إلى الثـورة العربية سوى بعض من مدفعية جزيرة كورسيكا.

ومع ذلك، كانت الآمال التي عقدتها على بسط نفوذهـا علـى الأراضـي العثمانية أكثر شططًا من التي عقدتها روسيا. فعندما تباحَـثَ مـارك سـايكس وجورج بيكو في هذه المسألة أول مرة وكان ذلك أواخر عـام 1915، طالـب جورج بيكو بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط كلها، من جبال الأناضـول في الشمال إلى صحراء سيناء في الجنوب، ومن البحر غربًا إلى بادية الشام شرقًا. لكن سايكس حَذَف من هذه المطالب؛ ومع هذا مُنحت فرنسا في الاتفـاق النـهائي مساحة بدت غير متناسبة مع إسهامها المحتمل في تحريرها؛ ذلك أن فرنسا كوفئت في الواقع بحكم مباشر على منطقة واسعة مما هو الآن في جنـوب تركيـا، كمـا مُنحت كلٌّ منطقة الساحل السوري وكلٌّ لبنان، بينما حُدِّدت لفرنسا منطقة نفوذ خاص في الداخل السوري بالإضافة إلى مساحة شاسعة مما يُعرف الآن، أو ما كان يُعرف حتى قبل بضعة أشهر، بشمال العراق.

ومهما يكن من أمر، فقد كان هناك قدر من المنطق في هذا المستوى من ضمِّ الأراضي؛ فإذا كانت بريطانيا تعتبر المحيط الهندي خالصًا لها من دون الناس، فقـد

شعرت فرنسا الشعور ذاته تجاه حوض البحر الأبيض المتوسط. وفضلاً عن الهند الصينية وبعض مستعمرات المحيط الهادئ، كان حوض البحر الأبيض المتوسط محور إمبراطوريتها. وقد كان معظم ساحل شمال إفريقيا أصلاً جزءًا من منطقة النفوذ الفرنسي، أو فرنسا ما وراء البحار؛ حيث كانت تونس والجزائر والمغرب والسنغال تزودها بأعداد هائلة من الجنود الذين تمترسوا في خنادقها كما كانت ملاذات لسلاح البحرية الفرنسي.

وفوق ذلك، كانت فرنسا قد نصَّبت نفسها منذ وقت بعيد حامية للمسيحيين الموارنة، بينما استند الحزب الديني الفرنسي إلى الحملات الصليبية فطالب بالقيام بدور حماية في الأراضي المقدسة. وقد تعززت هذه المطالبات إلى حدٍّ ما باستثمارات ثقافية ومرافقيَّة. واعتُبرت بيروت بشكل عام "باريس الشرق"؛ وحتى في عهد الاحتلال البريطاني لمصر، استمر إرث نابليون، بينما عاد تخطيط دوليسيبس لمشروع قناة السويس بفوائد جمَّة، وما زالت الفرنسية وسيلة التواصل المفضلة لدى من تعنيهم آداب السلوك. وهكذا، كان هناك مسوِّغ تاريخي واعتبار استراتيجي مرغوب فيه للمطالبة أو إعادة المطالبة بالسيطرة على أكبر قدر ممكن من منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. فضلاً عن ذلك، كان هناك واجب سياسي لم يكن لفرنسا بدونه ما يمكن أن تبرر به التضحيات الهائلة التي كانت تقدمها في الجبهة الغربية.

تعاطفت بريطانيا مع فرنسا في هذا الصدد، فاضطر رئيس وزراء فرنسا، فرانسوا كليمانصو (Francois Clemenceau)، إلى أن يكون براغماتيًّا وكريمًا. فعندما التقى لويد جورج (Lloyd George) بُعيد الهدنة، كان مستعدًّا. لعل معاهدة سايكس – بيكو قد صمدت، لكن بنودها عُدِّلت تعديلاً كبيرًا. أرادت بريطانيا أن تكون الموصل لها؛ فقال كليمانصو: "سيكون لكم ذلك". وفلسطين؟ "سيكون لكم ذلك". تصرف الطرفان كأسرة أفرادُها منسجمون وراضون. في المقابل، قطعت بريطانيا لكليمانصو وعدًا بتأييده في وجه الاعتراضات الأميركية، وبدعم المطالبة الفرنسية بإقليم سيليسيا في جنوب تركيا، وبحكم فرنسي مباشر في سوريا ككل، وبنصيب من نفط الموصل.

لم تُذكر الموصل في النص الأصلي لمعاهدة سايكس – بيكو. وبدا أن الخريطة المرفقة بها تمنحها إلى فرنسا، لكنها كانت لا تزال خلف الخطوط التركية عندما توقف القتال، ومع ذلك، عمدت بريطانيا إلى اقتناصها. وباستثناء تصميم ثابت على الدفاع عن قناة السويس ومصر، كانت بريطانيا، كما هو ديدنها، أميل إلى المرونة في استراتيجيتها شرق الأوسطية. وقد عُدِّلت الأولويات أثناء الحرب؛ وبالنظر إلى اختلاف المشورات الصادرة من نيودلهي والقاهرة ولندن، كان هناك مجال هائل للتضارب. وبطبيعة الحال، كان أصدق مثال على ذلك التضارب بين التعهدات التي قطعها ماكماهون للهاشميين بإقامة دولة عربية مستقلة وبين التعهدات التي قطعها سايكس لجورج – بيكو بتخصيص تلك المناطق لفرنسا.

وهناك مثال آخر، وهو فلسطين؛ إذ لم تُسَمَّ عبثًا "أرض الميعاد"، وقد ظن الهاشميون أنهم وُعدوا بها، أما معاهدة سايكس – بيكو فقد نصت على تدويلها؛ وأما بريطانيا فوعدت الصهاينة بها، وفي نهاية المطاف انتَدبت عصبةُ الأمم بريطانيا عليها. ولا يُعرَف على وجه التحديد إنْ كانت بريطانيا تريد ذلك منذ البداية أم لا. أما مسألة وجود منطقة عازلة يعتد بها إلى الشرق من قناة السويس وتشمل سيناء وفلسطين فقد كانت واضحة وكثيرًا ما ترددت. ومع ذلك، فقد كان من شأن تدويل فلسطين أن يحقق ذلك الغرض أيضًا.

والأهم أن معاهدة سايكس – بيكو كانت قد استثنت مينائي حيفا وعكا الفلسطينيَّين أصلاً من التدويل ونصَّت على أن يكونا لبريطانيا. وكانت الفكرة السائدة وقتذاك هي أن حيفا يمكن أن تكون محطة مثالية لخط حديدي يصل البحر الأبيض المتوسط بالخليج؛ وكما كانت فكرة شرق المتوسط تنتاب فرنسا كالهاجس، كانت بلاد ما بين النهرين تنتاب بريطانيا. والواقع أن معاهدة سايكس – بيكو لم تخصص لبريطانيا سوى بلاد ما بين النهرين التي أصبحت تعرف فيما بعد بالعراق، فضلاً عن حيفا وشبه جزيرة سيناء.

كان مصدر الاهتمام في هذه الحالة هو الهند في عهد الاستعمار البريطاني، بل إن الحملة على بلاد ما بين النهرين كانت بكاملها تقريبًا مسألة هندية – بريطانية. وبالنظر إلى سيطرة بريطانيا على الخليج بلا منازع، كان من شأن سيطرتها على

بلاد ما بين النهرين، بالإضافة إلى خط السكة الحديد الواصل إلى حيفا، أن يمثِّل بديلاً عن قناة السويس كممرٍّ إمبريالي؛ وكان من شأن ذلك أيضًا أن يصدَّ روسيا فعلاً عن بحر العرب، وهي التي كانت دومًا البُعبع الذي يخيف خبراء جغرافية السياسة الاستراتيجية في الهند البريطانية. والأهم أن من شأن وجود قاعدة في البصرة أن يحمي الآبار التي كانت شركة النفط الأنغلو – إيرانية قد اكتشفتها حديثًا. وكانت كيفية توزيع إمدادات النفط وحمايتها فيما لو اكتُشفت وكُرِّرَت، مسألة تبعث على القلق عام 1914، ثم أصبحت حتمًا مقضيًّا بحلول عام 1918. ومن هذا المنطلق جاءت مطالبة لويد جورج بالموصل في آخر لحظة، بعدما رَجَح فعلاً احتمال العثور على حقل كبير آخر.

الجانب اللافت للنظر في معاهدة سايكس – بيكو، عندما يمعن المرء النظر فيها، هو اهتمامها بحركة النقل كاهتمامها بالسيطرة على الأرض؛ إذ يُلاحَظ أن أربعًا من فقراتها الثماني تتعلق بتعريف المناطق، بينما تتعلق الأربع الأخرى بحقوق النقل والرسوم الجمركية وخطوط السكك الحديدية المزمع مدُّها. وهكذا تغيَّرت الأفكار عن الإمبراطورية وبدأت إمكانية إطلاق حركة عالمية لنقل السلع وللاستثمار وإرسال القوات أيضًا تحلُّ محلَّ أفكار الغزو الفجَّة والاستعمار والإخضاع. وأصبحت الانتدابات كلها محددة المدة، وتخضع لمراجعة سنوية، وتركِّز مسؤوليات الانتداب على تشجيع الحكم الذاتي والتنمية. ومع ذلك، كان الاستثناء من ذلك في فلسطين؛ فبينما عملت بهذا المقتضى في أماكن أخرى، لم تفعل الشيء ذاته في فلسطين بالنظر إلى الالتزام الذي قطعته للصهيونية. وقد شجعت اليهود على "الاستيطان المكثف" تشجيعًا نشطًا وأدخلت الوكالة اليهودية في الإدارة البريطانية في فلسطين، بينما لم تراع إلاّ الحقوق المدنية والدينية لمن استمر الانتداب في تسميتهم "بالسكان الحاليين من غير اليهود". وهكذا لم تعد فلسطين هي ما يقع في المكان غير المناسب، بل الفلسطينيون هم الذين أصبحوا في المكان غير المناسب.

وعود لفلسطين
من مراسلات الحسين – ماكماهون إلى وعد بلفور وما بعده

كارل صبَّاغ (*)

قطعت بريطانيا وحليفاتها في الحرب العالمية الأولى ثلاثة وعود مهمة، تضمنت بصورة أو بأخرى رأيًا فيما يحتمل أن تكون عليه فلسطين بعد الحرب.

ضُمِّنت هذه الوعود في الوثائق التالية، بترتيب زمني:

بين يوليو/تموز 1915 ويناير/كانون الثاني 1916، تراسلت الحكومة البريطانية مع شريف مكة، الحسين بن علي. ولتلك الرسائل صفة معاهدة، تنص على طلب النصرة للحلفاء من العرب على الأتراك، وتعترف في المقابل باستقلال البلاد العربية بعد تحريرها من السيطرة العثمانية بعد أن يكون الحلفاء قد ألحقوا هزيمة بتركيا وألمانيا، على ما يُفترض.

في مايو/أيار 1916، أي بعد أربعة أشهر من آخر رسالة تُبودلت بين الحسين وماكماهون، أُبرمت معاهدة سايكس – بيكو مع معرفة محتوى تلك الرسالة تمام المعرفة. وقد كانت أيضًا معاهدة اتفقت بريطانيا وفرنسا بمقتضاها على تقسيم العالم العربي إلى مناطق نفوذ لدولة أو أخرى. وتراوح هذا النفوذ بين وضع "الدولة المفضلة" من حيث التجارة أو المشورة، وبين التدخل الوثيق في حكم منطقة محددة.

(*) كارل صبَّاغ (Karl Sabbagh) كاتب ومؤلف وثائقيات. عمل لدى البي بي سي سنوات عدة، ثم أصبح منتجًا مستقلًّا، وبعدئذٍ تفرغ للتأليف والنشر. وهو يعمل في كلية كنغز بجامعة كمبريدج.

في أكتوبر/تشرين الأول 1917، أي بعد خمسة عشر شهرًا من إبرام معاهدة سايكس – بيكو، وبعد سنتين من معاهدة الحسين – ماكماهون، بعث وزير خارجية بريطانيا رسالة إلى مجموعة من يهود بريطانيا، كان أفرادها صهاينة مسيسين، خلافًا لما كانت عليه الحال بالنسبة إلى كثير من يهود بريطانيا، قال فيها إنه "ينظر بعين العطف" إلى تأسيس نوع من الكيان في فلسطين "لليهود الأجانب"، أي اليهود الذين ينتمون إلى بلدان غير فلسطين. وتكشفت في ذلك مخالفة لأي نوع من المعاهدات.

اقتضى إمعان النظر في هذه الوعود معرفة (أ) ما الذي قُصد بتلك الكلمات وقتئذٍ، و(ب) ما الذي فهمه مختلف الأطراف ذات العلاقة وقتئذٍ.

العنصر الذي لا يمكن أخذه في الحسبان عند مناقشة وثائق تاريخية هو ما يقول شخص ما بعد عقود من الزمن إنه قصده، لا سيما إذا تناقض ذلك مع ما كان قد قاله وقتذاك. ولا يمكننا أيضًا أن ننتبه كثيرًا إلى ما يقوله ممثل لأحد الأطراف فيما بعد حين يدَّعي، كما فعل تشرشل في الإشارة إلى مراسلات ماكماهون، أن الأسود أبيض؛ لأنه يتمنى أن يكون كذلك.

تعتبر هذه الوعود عادة متناقضة، أما بالنسبة إلى مسألة مهمة، وهي مستقبل فلسطين، فليست موضع خلاف إلى الحدِّ الذي يمكن أن يتخيله المرء، على الأقل إذا أُخذت بظاهرها.

عند استعراض سلسلة من الالتزامات التي قُطعت حيال موضوع معين، من الواضح أن أهم تلك "الوعود" لا بد أن يكون الوعد الذي قُطع قبل غيره. فإذا جهَّز محام المستندات اللازمة لبيع منزل، ثم جهَّز بعد أسبوع مجموعة مماثلة من المستندات لبيعه إلى شخص آخر، فلا تكون هناك حُجَّة في نظر القانون يمكن للشخص الثاني أن يدَّعي بها ملكية المنزل، نظرًا إلى وجود اتفاق ملزم سابق. وكل ما يتناقض لاحقًا مع وعد كان قد قُطِع أصلاً، فمن الواضح أن ما يأتي لاحقًا سيكون ملغى وباطلاً، ما لم تتفق أطراف الاتفاق السابق جميعًا على تنحية الاتفاق الأول جانبًا. لذا، فعند النظر في هذه الوعود والمعاهدات وفي الكيفية التي أثَّرت بها في الفلسطينيين، فعلينا أن نتنبَّه إلى ضرورة ألا تتضارب الوعود اللاحقة مع الوعد الأصلي.

ومن المهم ملاحظة أنه لا يسير أي وعد بمعزل عن الوعود الثلاثة الأخرى؛ إذ إن لها جميعًا علاقة بالحكومات ذاتها والأفراد ذاتهم، بل إنه حتى عندما تبدو متعارضة مع بعضها البعض فمن الواضح أن ذلك ليس نتيجة لأن اليد اليمنى اجترحت شيئًا لم تعلم به اليد اليسرى، ولكن لأن بريطانيا وفرنسا أرادتا الاستفادة منها جميعًا إلى أقصى حدٍّ.

لم تكن الاتفاقات سرية؛ بل حُجِبت عن العالم بشكل عام. لكن الحكومتين اللتين اعتمدتا معاهدة سايكس – بيكو، كانتا تعلمان بمحتوى مراسلات الحسين – ماكماهون، وكانت الحكومة التي صاغت وعد بلفور تعلم بمحتوى الوعدين السابقين له.

مراسلات الحسين – ماكماهون

في يوليو/تموز 1915، بدأ شريف مكة، الحسين بن علي، مراسلات مع المندوب السامي البريطاني في مصر، بهدف طلب النصرة من بريطانيا لاستقلال جميع البلاد العربية في الشرق الأوسط، التي كان يحكمها العثمانيون وقتذاك. تمخضت المراسلات عن الحصول على ضمان من بريطانيا بالاعتراف باستقلال قسم كبير من العالم العربي، مقابل دعم يقدمه الحسين بن علي وأبناؤه إلى بريطانيا في سعيها لإلحاق هزيمة عسكرية بتركيا. ومن الواضح أن منطقة الاستقلال التي أرادها الحسين بن علي كانت تضم فلسطين. لكن ما فعله ماكماهون، نيابة عن حكومة بريطانيا كان استثناء مناطق معينة من شمال خريطة المستقبل، وقد كان تحديد تلك المناطق وسبب استثنائها، ولا يزالان، موضع نقاش مستفيض.

وكان أكثر فصول مراسلات الحسين – ماكماهون تعرضًا للنقاش ما يلي:

"لواءَا مرسينا والإسكندرونة، ومناطق تقع إلى الغرب من دمشق وحمص وحماة وحلب، لا يمكن اعتبارها عربية محضة، وبالتالي يجب استثناؤها من حدود المنطقة المقترحة. ومع التعديل الآنف الذكر ودون المساس بالمعاهدات التي أُبرمت مع الزعماء العرب، نقبل هذه الحدود، وبالنسبة إلى الأراضي الواقعة في تلك

المناطق التي يحق لبريطانيا العظمى أن تتصرف بها دون الإضرار بمصالح حليفتها، فرنسا، فإنني مخوَّل باسم حكومة بريطانيا العظمى بتقديم التأكيد التالي والرد التالي على رسالتكم: بمقتضى التعديلات الآنفة الذكر، فإن بريطانيا العظمى مستعدة للاعتراف باستقلال العرب ودعمه داخل الأراضي الواقعة ضمن الحدود التي اقترحها شريف مكة"[1].

وهكذا أدى العرب ما عليهم، فبدأوا الثورة العربية، وشاغلوا الأتراك وبعض الألمان إلى أن تمكَّنت جيوش الحلفاء من اجتياح فلسطين والمنطقة المتاخمة لها حتى دمشق. وكان من حق الشريف حسين وابنيه فيصل وعبد الله، أن يعتقدوا بأن الحلفاء سيُنجزون الوعود التي قطعوها على أنفسهم في مراسلات الحسين – ماكماهون، وكان من الواضح أن هذه الوعود تتضمن استقلالاً لفلسطين.

أما الحُجج التي ساقتها بريطانيا لإنكار أنها ضمَّنت فلسطين في المنطقة التي تقرر أن يُمنح فيها استقلال للعرب مقابل أن يمدوا يد المساعدة ضد تركيا، فقد تركزت على ما إذا كانت تلك العبارات، التي قُصد بها استثناء مناطق معينة من المناطق التي ستستقل، قد شملت فلسطين أم استثنتها. وأما ما لم تفعله تلك المراسلات فهو ذكر اسم فلسطين، وهو الاسم الذي درجت العادة على إطلاقه على جنوب بلاد الشام، أولاً. ومع ذلك، فإن الأهم هو أن هذه العبارة وردت في ثماني مراسلات، أربع منها وجَّهها المسؤولون البريطانيون إلى الشريف حسين، وأربع وجهها الشريف حسين. ولا يمكن أن يزول الغموض إلا بالاطلاع على المراسلات ككل؛ ذلك أن المراسلات تتضمن السبب الذي جعل بريطانيا ترى وجوب استثناء مناطق معينة من منطقة الاستقلال العربي. لم يقُل المسؤولون البريطانيون في أي مقام، بل لم يعتقد أي منهم بوجوب استثناء فلسطين حتى يتسنى في نهاية المطاف تحويلها إلى دولة يهودية. والأسباب التي سيقت لذلك هي:

---

(1) English version quoted in Palestine: legal arguments likely to be advanced by Arab representatives, memorandum by the Secretary of State for Foreign Affairs, Lord Halifax, January 1939, UK National Archives, CAB 24/282, CP 19 (39). The original correspondence was conducted in Arabic and various slightly differing English translations are extant.

1- بعض المناطق لا يسكنها عرب؛ وهي تقع في أطراف تركيا ذاتها.

2- مناطق أخرى قصدت بريطانيا وفرنسا اقتسامها.

ورغم أن معاهدة سايكس - بيكو لم تكن قد أُبرمت بعد، فقد اتضح أن بريطانيا كانت مستعدة للسماح لفرنسا بأن تكون لها مصالح في سوريا، مقابل أن تكون لبريطانيا مصالح في فلسطين.

تُبيِّن هذه الخريطة المدن التي ذُكرت وكيف أن المناطق الواقعة في الغرب لا تتداخل مع فلسطين في أي موضع. وسنجق القدس لم يُضَمَّن كمُعَرِّفٍ لفلسطين إذا ما كانت بريطانيا تقصد استثناءه.

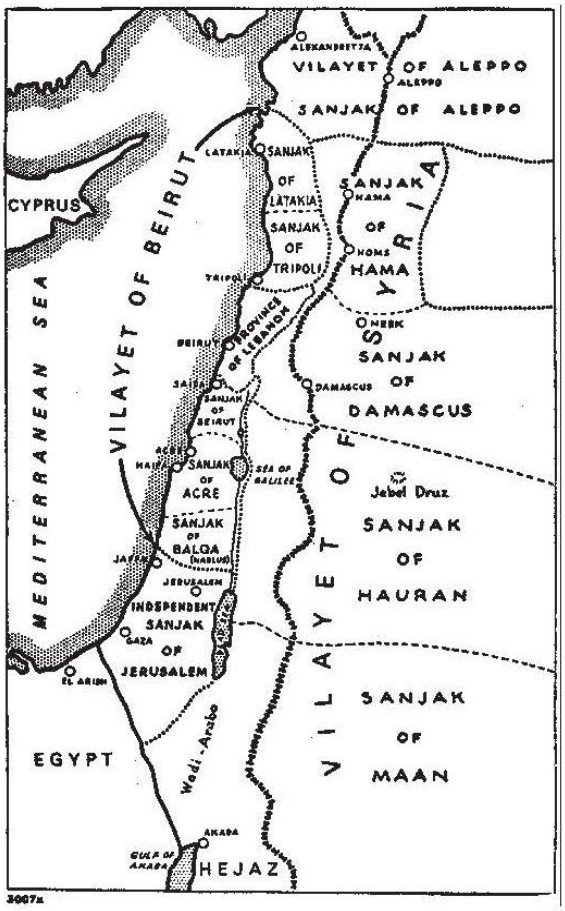

From: Cmd: 5957, 1939
With added text

هناك دليل آخر على ما كانت الحكومة البريطانية تفكِّر فيه في عامي 1916 و1917، أي بعد عام أو أكثر من تبادل مراسلات الحسين – ماكماهون، وهو أنه بينما كانت تشن الحرب على تركيا، أطلقت القيادة البريطانية حملة سياسية لاستمالة العرب إلى جانب الحلفاء تتضمن وعودًا بمنحهم استقلالاً. لم توجه القيادة البريطانية نداءً في هذا الصدد إلى عرب لبنان؛ لأن لبنان اُعتُبِرَ منطقة نفوذ فرنسي، حسبما أشار ماكماهون. لكنها، أي القيادة البريطانية، شملت فلسطين بحملتها الدعائية، مؤكدة أنها إحدى المناطق التي ستُمنح حق تقرير مصيرها بنفسها بعد الحرب.

تُبَصِّرُنا وثائق حكومية سرية بما اعتقد ماكماهون نفسه أنه كان يعرضه نيابة عن الحكومة البريطانية؛ فقد بعث برقية سرية إلى وزير الخارجية، السير إدوارد غراي (Edward Grey)، في 26 أكتوبر/تشرين الأول 1915، يقول فيها: "لقد كنت قاطعًا عندما قلتُ: إن بريطانيا العظمى ستعترف من حيث المبدأ باستقلال عربي في الأراضي العربية البحتة، وهذه هي النقطة الرئيسية التي يرتكز عليها الاتفاق، لكنني كنت قاطعًا أيضًا بالقدر ذاته عندما استثنيتُ مرسينا والإسكندرونة، والمناطق المتاخمة لساحل سوريا الشمالي، التي لا يمكن القول: إنها عربية بحتة، والتي ارتأيت أنه اعتُرف بأن لفرنسا مصالح فيها"[1].

بعد عشرين سنة، قال ماكماهون في رسالة وجهها إلى صحيفة التايمز اللندنية ما يلي: "لم أقصد عندما تعهدت بذلك للشريف حسين أن أُضمِّن فلسطين في المنطقة التي وُعد العرب بالاستقلال فيها".

ومع ذلك، لعله كان من المفيد له لو قرأ رسائله قبل أن يدلي بهذا التصريح المغاير للحقائق بشدَّة.

سايكس – بيكو

الوعد الثاني الذي أثَّر في المباحثات المتعلقة بفلسطين هو معاهدة سايكس – بيكو. ومن المهم أن يرى المرء كيف أن الوعود الثلاثة، رغم احتوائها على تعهدات التُزم بها في سنوات متتالية، هي 1915 و1916 و1917، كانت تُناقَش في فترات

(1) McMahon to Grey, Oct. 26, 1915, F.O. 371/2486, 34982/163832.

متداخلة. فبينما كان ماكماهون يقطع على نفسه التزامات للشريف حسين بخصوص سوريا وفلسطين، كانت الحكومة البريطانية تتباحث مع نظيرتها الفرنسية في اقتسام شرق البحر الأبيض المتوسط كمناطق نفوذ. كانت فرنسا تريد كل سوريا وفلسطين، ولهذا السبب أشار ماكماهون إلى "المناطق التي لبريطانيا العظمى حرية التصرف فيها دون الإضرار بمصالح حليفتها فرنسا". وعندما كتب هذه العبارة لم يكن قد اتَّفق مع فرنسا على شيء، فلم يقيِّد نفسه بشيء. وعندما أُبرمت فعلاً معاهدة سرية بين بريطانيا وفرنسا، في مايو/أيار 1916، نصَّت على أن:

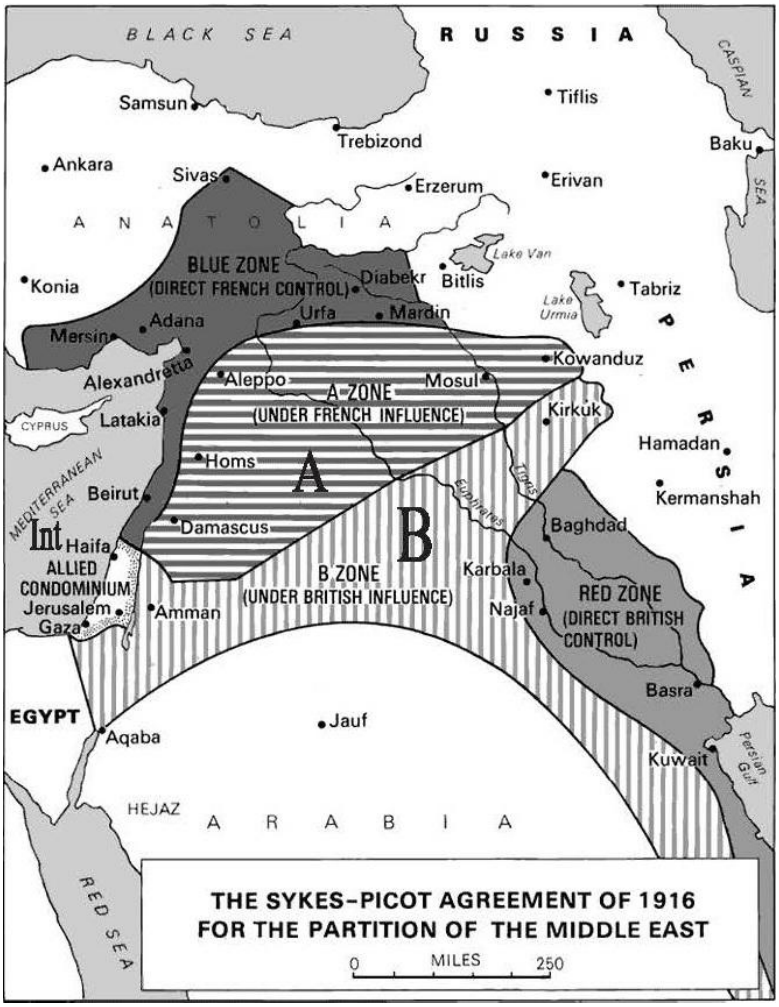

معاهدة سايكس – بيكو، المبرمة عام 1916، لاقتسام الشرق الأوسط

فرنسا وبريطانيا مستعدتان للاعتراف بدولة عربية مستقلة أو اتحاد دول عربية وحمايتها في المنطقتين (أ) و(ب) المعلَّمتين في الخريطة المرفقة، برئاسة زعيم عربي. وسيكون لفرنسا في المنطقة (أ)، ولبريطانيا في المنطقة (ب)، الأولوية من حيث الحق في المشاريع والموارد والاقتصاد والتجارة والإقراض المحلي. وتوفِّر فرنسا في المنطقة (أ) وبريطانيا في المنطقة (ب)، دون غيرهما خبراء ومستشارين أو موظفين أجانب بناءً على طلب من الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية.

يُسمح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (المنطقة المظللة أعلى المنطقة أ) ولبريطانيا العظمى في (المنطقة المظللة جدًّا أعلى المنطقة ب)، بإنشاء أية إدارة مباشرة أو غير مباشرة حسبما ترغبان أو حسبما قد تريان أن من المناسب ترتيبه مع الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية.

في المنطقة البُنِّيَّة (المعلَّمة على أنها "دولية"، وفي الأساس فلسطين) ستقام إدارة دولية، يتقرر شكلها بعد التشاور مع روسيا، ومن ثم التشاور مع الحلفاء الآخرين، وممثلي شريف مكة.

من المهم أن نستفسر عن مصدر فكرة توفير ضمان دولي بشأن فلسطين وعمَّا يمكن أن تعنيه. لقد بدت فكرة إجراء مناقشة جماعية بشأن الإشراف على فلسطين، لكنْ لعل ما كان يدور في ذهن بريطانيا شيء آخر. فمنذ أوائل عام 1914، قال السير إدوارد غراي، وزير الخارجية، إنه أثناء مناقشة المطالب الفرنسية في الشرق الأوسط "كان من المهم ألا نطاوعها في أي مشروع يتعارض مع إنشاء دولة يهودية في فلسطين". وعن اجتماع عُقد عام 1915 بين هيربرت صموئيل، الصهيوني الذي أصبح فيما بعد أول مندوب سام في فلسطين، وبين غراي، قال صموئيل: "عندما سألته عن الحلِّ في رأيه، قال: إن من المحتمل أن يكون في الإمكان جعل البلد محايدًا بضمان دولي؛ ... وأنْ يقلِّد مجلسٌ ما ينشئه اليهود شؤونَ الحكم في البلاد". وبطبيعة الحال، فبالنظر إلى أن هذه كانت معاهدة سرية، لم يُكشَف عن شيء من هذا للعرب إبَّان الثورة العربية، التي انطلقت مقابل الضمانات التي قدمها ماكماهون. ومن المهم ملاحظة أنه بصرف النظر عمَّا يمكن أن يكون غراي وصموئيل قد أراداه، لم تَرِدْ إشارة إلى فلسطين يهودية في معاهدة سايكس – بيكو.

ومع ذلك، ففي رسالة وُجِّهت إلى روسيا هذه المرة، طلب غراي من سفير بريطانيا في بتروغراد أن يلتمس من الحكومة الروسية تأييدًا لفكرة تأسيس إدارة يهودية في فلسطين بعد الحرب. وكتب غراي يقول: "إن الهدف الأوحد لدى حكومة جلالة الملك هو ابتكار صيغة اتفاق تكون جذابة بما يكفي لدى غالبية اليهود لتيسير عملية إبرام صفقة تحوز تأييد اليهود. وبعد أخذ هذا الاعتبار في الحسبان، يبدو لحكومة جلالته أنه إذا نَصَّ المشروع على التمكين لليهود، حين تكون مستعمراتهم في فلسطين قوية بما يكفي للتنافس مع السكان العرب، وتولي إدارة شؤون هذا الإقليم (باستثناء القدس والأماكن المقدسة)، فسيكون الاتفاق عندئذٍ أكثر جاذبية بكثير لدى غالبية اليهود"[1].

وزارة الخارجية

2 نوفمبر/تشرين الثاني 1917

عزيزي اللورد روتشايلد

يسرني جدًّا أن أنقل إليكم، نيابة عن حكومة جلالة الملك، الوعد التالي بالتعاطف مع التطلعات الصهيونية اليهودية التي قُدِّمت إلى مجلس الوزراء فوافق عليها.

"تنظر حكومة جلالة الملك بعطف إلى إنشاء وطن لليهود في فلسطين، وستبذل قصارى جهدها لتيسير تحقيق هذا الهدف، مع الإدراك بوضوح أنه لن يُفعل أي شيء من شأنه المساس بالحقوق المدنية والدينية للفئات غير اليهودية التي تسكن فلسطين حاليًّا، أو بالحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر".

وسأكون شاكرًا إذا ما أبلغتَ الاتحادَ الصهيوني بهذا الوعد.

وعليه، نستطيع أن نرى ظهور سلسلة أخرى من المباحثات، بدأها قبل ذلك إبَّان الحرب هيربرت صموئيل وصهاينة آخرون، لضمان أن تتمخض أية تسوية بعد الحرب عن إنشاء فلسطين يهودية. وكما يمكننا أن نرى، فقد كان هدف الصهاينة أصلاً في عام 1914، إنشاء إدارة لا يستهان بها في البلاد، تنتهي بقيام دولة يهودية، ثم وقعت سلسلة من الأحداث على مدى السنوات الثلاث التالية انتهت بما سُمِّي وعد بلفور.

(1) Stein, L. *Zionism*, (Kegan Paul, 1932), p. 138.

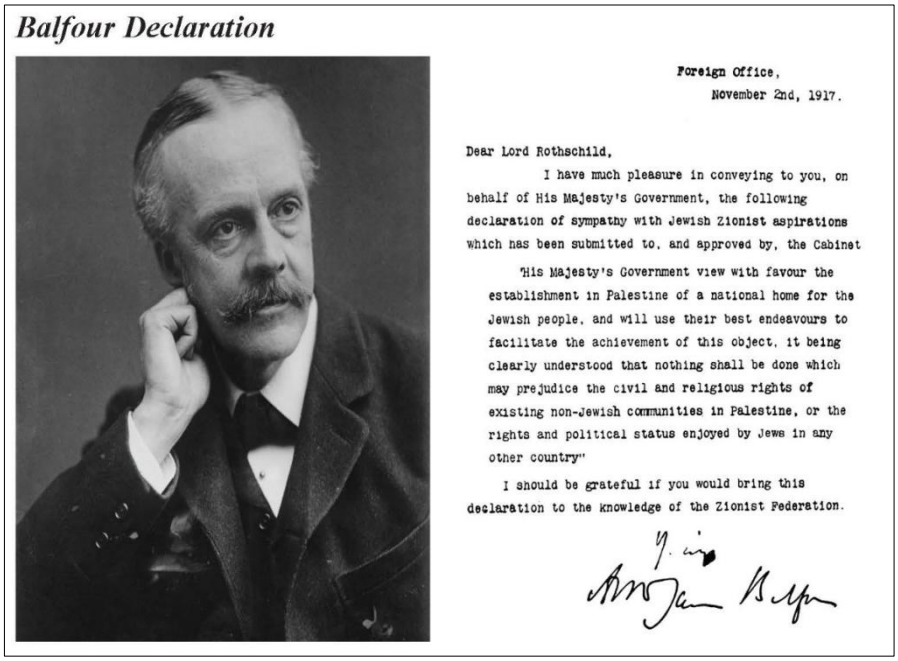

نص الرسالة التي بعثها وزير الخارجية البريطاني، آرثر بلفور، إلى اللورد روثتشايلد

يُلاحَظ ضَعفٌ في صياغة وعد بلفور، بالمقارنة مع الأهمية التي اكتسبها لاحقًا.

"تنظر الحكومة البريطانية بعطف إلى إنشاء وطن لليهود في فلسطين، وستبذل قصارى جهدها لتيسير تحقيق هذا الهدف".

يمكن للمرء أن يقول مثلاً: إن الأعضاء "يتعاطفون مع قرارات مجلس الأمناء العام، وإنهم سيبذلون قصارى جهدهم" في هذا السبيل. لكنه لن تترتب على ذلك مسؤولية قانونية إذا ما اختلف المرء معهم أحيانًا فيما يفعلون أو وَضعَ جنيهًا في صندوق تبرعات كَلَفْتَةٍ رمزية. إنه بيان مراوغ يلغي حقوق جميع سكان بلد تقريبًا لصالح فئة أوروبية بشكل عام وليس لها ارتباط بالأرض سوى ارتباط عاطفي.

المسألة الأولى التي يُفترض أن تُفهم عن وعد بلفور هي: من الذي صاغه؟ ثمة روايتان، تختلف إحداهما عن الأخرى بعض الشيء.

يقول أحد الكتاب إن وعد بلفور كان: "نتيجة لقرار تُوُصِّلَ إليه بعد دراسة مستفيضة أجراها مجلس الوزراء البريطاني بكامل أعضائه، وبالتالي، فإن المجلس

برمته يتحمل المسؤولية عنه.. لم يكن بلفور هو الذي قطع هذا الوعد، بل الحكومة ككل... ببيان بارع ينم عن خبرة واسعة وقد فُكِّرَ فيه مليًّا ودُرس بإمعان كسياسة اعتمدها المجلس في نهاية المطاف"[1].

أما الرواية الأخرى فتقول: "كان أعضاء مجلس الوزراء غارقين في مهامهم المختلفة وفي الأزمة العامة في ذلك الوقت، حين كانت حظوظ الحلفاء متدنية جدًّا بالفعل. وكان هناك ترتيب واضح يقضي بأن يقتصر عمل كل وزير على مجاله بالتحديد وأن يقبل ما يقوله غيره من الوزراء كلٍّ في مجاله. وقد سعى رئيس الوزراء وبلفور إلى الدفع بالمشروع الصهيوني بسرعة، وكان كلاهما مسكونين بهاجس... ولم يدرس أعضاء مجلس الوزراء جميعًا بنود الوعد وتبعاته حسب الأصول؛ ومن المؤكد أن الوزراء غير المتحزبين لم يستوعبوا الوعد وبنوده، بعد أن كان العُرف يقضي بتمكينهم من التصدي لزملائهم الموالين للصهيونية"[2].

لا يمكن أن تكون كلتا الروايتين صحيحتين، وواحدة فقط، وهي الثانية، كتبها الوزير إدوين مونتاغيو (Edwin Montagu)، وهو نفسه يهودي. أما الأولى فكتبتها بلونش دغديل (Blanche Dugdale)، وهي من أقرباء بلفور، وكانت عضوًا في مجموعة من الصهاينة البريطانيين كان لها دور مهم في تشديد الضغط وبلا هوادة على الحكومة لكي تتجاهل حقوق سكان فلسطين الأصليين وتسلِّم البلاد إلى اليهود. وسبب ذلك هو أن وعد بلفور كان من ابتداع مجموعة من اليهود البريطانيين لا تمثل إلا نفسها وهي التي كانت مسؤولة عن صياغته إلى حدٍّ بعيد، وكان على رأس تلك المجموعة حاييم وايزمان. والشيء الوحيد الذي يمكن أن يُمتدَح في النص الرسمي هو أنه يمثِّل تحسينًا كبيرًا للمسودات السابقة له، وهو ما يُعزى، إلى حدٍّ بعيد، إلى الجهود التي بذلها الموظفون الإداريون الحكوميون والساسة الذين كانوا يعرفون أن 90 في المئة من سكان فلسطين كانوا عربًا، وبالتالي، رأوا أن من السخف أن يطالب الصهاينة بأن تكون دولة يهودية. ولهذا

(1) Dugdale, Blanche, in *The Balfour Declaration, its origin*, in Paul Goodman, editor, The Jewish National Home, J.M. Dent, 1943, p. 4.

(2) Jeffries, J.M.N. *Palestine: the reality*, (Longmans, Green and Co, 1939), pp. 167-8.

السبب، خُفِّفت المسودات الأولى بحيث لا تكون معاهدة بل مجرد رسالة من سياسي إلى اللورد روثتشايلد.

ومهما يكن من أمر، فيمكن توضيح ما يمكن أن تكون عليه لهجة الوعد من خلال مجموعة من الصهاينة البارزين سمت نفسها لجنة "فلسطين البريطانية"، حيث اجتمعت في فندق إمبيريال بميدان رَسِل بلندن، في 17 يوليو/تموز 1971، لصياغة بيان ترسله إلى اللورد روثتشايلد لكي ينقله إلى أصدقائه في الحكومة. وفي قصاصة من أوراق الفندق، عُرضت في مزاد علني بدار سوثبي للمزادات بلندن، في يونيو/حزيران 2005، يمكن قراءة ما كان الصهاينة يريدون حقًّا من الحكومة البريطانية أن تلتزم به، وهو: "تقبل حكومة صاحب الجلالة مبدأ وجوب إعادة تكوين فلسطين بحيث تكون وطنًا للشعب اليهودي. وستبذل حكومة جلالته قصارى جهدها لتحقيق هذا الهدف، وستدرس الوسائل اللازمة لذلك مع المنظمة الصهيونية"[1].

من الجدير بالاهتمام أن النص السابق الذي كان قد أُتي به إلى الفندق يومذاك، تضمَّن عبارة "دولة يهودية" وليس "وطن"، ولعل أحدهم رأى أن من شأن ذلك أن يكشف مبكرًا عن وجود يد لهم في ذلك، فجرى التبديل، مع أنه منذ أن تقرر جعل فلسطين "الوطن" لليهود، اتضح ما الذي أراده اليهود.

وكما هو معلوم، فقد تردد مجلس الوزراء في المضي إلى الحدِّ الذي أراده الصهاينة، ومع ذلك أصرَّ الصهاينة على مدى السنوات الثلاثين التالية، وبعد إنشاء إسرائيل، على أن وعد بلفور يعني أن الحكومة البريطانية قصدت تحويل فلسطين إلى دولة يهودية، وهو ما لم يرد بتاتًا في الوثيقة. لكن المسألة المهمة التي يُفترض أن يشار إليها في سياق الوقت الذي نوقشت فيه، قبل وخلال وبعد المفاوضات التي انتهت بمراسلات الحسين – ماكماهون وبمعاهدة سايكس – بيكو، هي أنه، خلافًا للوعدين الآخرين، لم تكن لهذا الوعد صفة المعاهدة. لم يكن اتفاقًا بين طرفين على فعل شيء مقابل آخر. أما ماكماهون فقد وافق على الاعتراف باستقلال العرب مقابل أن يسهم الحسين بن علي في إلحاق هزيمة بتركيا؛ وأقرَّت بريطانيا بما طالبت

(1) Stein, L. *The Balfour Declaration*, (Simon and Schuster, 1961), p. 469.

به فرنسا في الشرق الأوسط مقابل أن تُقِّر فرنسا بما طالبت به بريطانيا. وأما وعد بلفور فكان بيانًا أحاديَّ الجانب لم يفرض التزامًا على المتلقي، ومجرد معلومات عن شيء نظرت إليه الحكومة "بعين التأييد".

وبطبيعة الحال، فإن صيغة وعد بلفور ضُمِّنَت في صكِّ الانتداب على فلسطين الصادر عن عصبة الأمم. ومع ذلك، لم تُغيَّر العبارات بحيث تكتسب لهجة أشد بل بقيت العبارة السابقة "تنظر بعين التأييد" وأُشير إلى بذل قصارى الجهد، لكنه لم يرد بتاتًا في أي موضعٍ ذكرٌ لوجوب أن تعمل الدولة المنتدَبة على تحويل فلسطين إلى دولة يهودية، رغم ما ادَّعاه الصهاينة على مدى العقود اللاحقة.

لكن السبب الذي دعا إلى إصدار وعد بلفور، أثار كثيرًا من المناقشات، لما يمكن أن يكون بريطانيا قد أمَّلت في الحصول عليه من ذلك الوعد، غير أنه لم يرد أي تفسير مقنع لذلك على الإطلاق؛ وعلى أية حال، لم ترد في رسالة بلفور إلى روثتشايلد إشارة إلى "معروف بمعروف" أو "منفعة بمنفعة".

والسؤال هو ما إذا كان في الإمكان التوفيق بين الوعود الثلاثة التي ابتُلي بها تاريخ الشرق الأوسط منذ أن ابتُدع له هذا الاسم؟ وبأية طريقة؟ يمكن ذلك بالنظر في العناصر التالية التي احتوت عليها "الوعود الثلاثة":

1- ضُمِّنت مراسلاتُ الحسين – ماكماهون فلسطين في منطقة الاستقلال العربي.
2- استُثنيت مناطق بسبب مصالح فرنسية، حسبما أكدته لاحقًا معاهدة سايكس – بيكو.
3- في معاهدة سايكس – بيكو، نُصَّ على حق فلسطين في أن تقرر مصيرها بنفسها في ظل إدارة دولية.
4- قُصد بوعد بلفور الإقرار بوضع متميز لليهود الراغبين في العيش في فلسطين، وليس تحويل فلسطين إلى دولة يهودية.

إذا وُضعت هذه الوعود في رسم توضيحي بالدوائر أو المنحنيات المغلقة (Venn diagram) سنرى أن منطقة التداخل هي دولة فلسطينية بإشراف دولي،

حسبما أقرت به معاهدة سايكس – بيكو، ولكن شريطة تحقيق ذلك "بالتشاور مع... (ممثلي شريف مكة)، أي العرب".

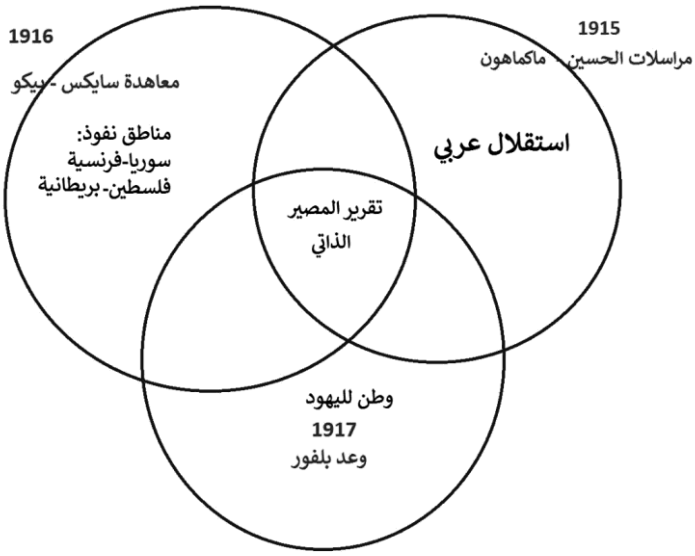

أخيرًا، مع المجازفة باحتمال حدوث تشوش شنيع، يمكن إضافة وعد آخر إلى هذه الخلطة، وعد لم تُخلَع عليه الصفة ذاتها أو لم يحظ بالاهتمام الذي حظيت به الوعود الأخرى، ألا وهو الإعلان الأنغلو – فرنسي الذي صدر عام 1918.

الوعد الأنغلو – فرنسي

بحلول عام 1918، تزايدت الشكوك والظنون في العالم العربي حيال ما كان الحلفاء، ولا سيما بريطانيا وفرنسا، يدبِّرونه من مكائد؛ فحتى الاتفاقات السرية راحت تتكشف حين نشر السوفييت وثائق سياسية بعد الثورة الروسية. ثم إن الأنشطة الفرنسية في سوريا، والشائعات عن وعد بلفور، الذي أُتْبِعَ بقيام وفد صهيوني شبه رسمي بجولة على البلاد، كما لو كان يريد تقدير الممتلكات الصهيونية الجديدة، كل ذلك جعل من الضروري إصدار بيان واضح بسياسات الحلفاء تجاه المناطق المحررة. لذا، صدر البيان التالي في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 ونُشر على أوسع نطاق في الشرق الأوسط.

يقول البيان: "الهدف الذي حددته فرنسا وبريطانيا لخوض الحرب التي بدأتها ألمانيا في المشرق هو التحرير الكامل والقاطع للشعوب التي قمعتها تركيا طويلاً، وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من مبادرات السكان الأصليين واختيارهم الحر. ومن أجل إنجاز هذه المقاصد، اتفقت فرنسا وبريطانيا على التشجيع على إقامة حكومات وإدارات وطنية في سوريا وفي بلاد ما بين النهرين بعدما يحررهما الحلفاء، ومساندة تلك الحكومات والإدارات، وكذلك في المناطق التي تسعيان لتحريرها، والاعتراف بها حالما تقوم فعلاً"[1].

ولْنلاحظ أنه لم يرد ذكرٌ لمدن سوريا الأربع التي ذكرها ماكماهون، ولا إشارة إلى ما ترغب فرنسا في أن تفعله بسوريا أو فلسطين، ولا شيء عن دولة يهودية، بل مجرد الحديث عن "إقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها مما يُبادر به السكان الأصليون ويختارونه بحرية"، وهو ما لا يعني بالنسبة إلى فلسطين سوى السكان العرب الذين يشكِّلون أغلبية بنسبة 90 في المئة.

ولكن، هل يوجد مهرب هنا؟ يذكر البيان "سوريا وبلاد ما بين النهرين"، غير أنه لا يذكر فلسطين على وجه التحديد، رغم إمكان اعتبارها جزءاً من سوريا بطبيعة الحال. وهناك شيء آخر في البيان اعتمدته الحكومتان على أرفع مستوى، لكنه لم يُنشَر في بريطانيا، وهو ما يثير الشك. إنها التوطئة التي تقول: إن البيان ينطبق "على السكان غير الأتراك بين جبال طوروس والخليج الفارسي". لم يستطع أحد أن يقول: إن فلسطين لا تقع "بين جبال طوروس والخليج الفارسي"، وإنها قطعًا غير تركية.

مرة أخرى، تمامًا كما حدث بالنسبة إلى مراسلات الحسين – ماكماهون، أراد الحلفاء شيئًا ما، لإخماد الاضطرابات والتصدي للإشاعات؛ ولذا أصدروا وعدهم الرابع الذي لعله يتضمن إثبات ضمان بأن فلسطين ستستقل، ولا تزال فلسطين تنتظر.

أخيرًا، قد يسأل سائل عن ضرورة استعراض كل هذه الوعود بعد مئة سنة من إصدارها أو إخلافها؟ ثمة سبب قاهر وهو: لا يساق حتى الآن سوى وعد واحد من تلك الوعود كمبرر لوجود إسرائيل وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم، ألا وهو

(1) Jeffries. *Palestine: the reality*, op. cit., p. 238.

وعد بلفور. بل الأسوأ من ذلك هو أن وعد بلفور في حدِّ ذاته ليس هو ما يـــردِّده باستمرار أنصار إسرائيل، بل التفسير الضيق والمغلوط له، بحيث يعـــني أن بريطانيـــا كانت على الدوام تقصد فعلاً أن فلسطين ستصبح دولة يهودية. وذلك بالتأكيد هو ما أرادت مجموعة من الصهاينة السياسيين أن تقوله لكنها لم تفعل أبدًا. وقد قالـــت الحكومة البريطانية في مايو/أيار 1939: "تعلن حكومة صـــاحب الجلالـــة... دون موارية أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين بالضرورة دولة يهودية. بل يمكن أن تعتبر ذلك متعارضًا مع الالتزامات التي قطعتها علـــى نفســـها للعـــرب بموجـــب الانتداب، بالإضافة إلى التأكيدات التي أُعطيت إلى العرب في الماضي"[1].

تَمَيَّزَ وعدُ بلفور من بين الوعود الأربعة بأنه تَعَرَّضَ لأكبر قدر من سوء التفســـير وهو ليس غامضًا؛ إذ لا يحدد ما الذي أراد كاتبوه اليهود أن يقولوه، لكن ذلك كـــان متعمدًا. فعندما رأى الوزراء الذين كانوا منشغلين بالحرب، أنهم سيُخدَعون، تمكَّنـــوا من تخفيف لهجة الإعلان، على أساس أن واحدًا أو اثنين منهم علـــى الأقـــل كـــانوا يعرفون أن السكان الذين وُصِفوا بأنهم غير اليهود يشكِّلون 90 في المئة من السكان.

حان الوقت لإدراك ما نص عليه وعد بلفور بالتحديد، وهو أنه لم يقـــل شـــيئًا يُذكَر. أما الوعدان الآخران وهما مراسلات الحسين – ماكماهون والوعد الأنغلـــو – فرنسي، فقد أُقِرَّ بأنهما تعهُّدان ملزِمان يؤكدان منح فلسطين استقلالاً بعـــد الحـــرب العالمية الأولى، كما أن معاهدة سايكس – بيكو لم تكن غير متوافقة مع هذا الوعد.

لا يعيد أي من هذه الوعود فلسطين إلى الفلسطينيين، لكنـــه إذا مـــا كـــان للحجج المنصفة دور في هذه المسألة بدلاً من القوة العسكرية، فلا شك أن التاريخ يُعَدُّ إلى جانب الفلسطينيين. لقد عانوا على مدى مئة عام بسبب افتقار الساســـة البريطانيين إلى الكفاءة وسوء نياتهم وجهلهم ومخادعتهم. وقـــد قـــال مـــالكوم ماكدونالد (Malcolm MacDonald)، وزير المستعمرات البريطاني في عام 1939: "كل هذا غير مرضٍ ولا مقنع، ولا يمكن إلَّا أن نُحَمِّلَ المسؤولية عن الوضع الذي نجم عن ذلك. لا مناص من الخلوص إلى أن من صاغوا تلك الوعود التي قُطِعـــت

(1) PALESTINE: Statement of Policy, Cmd. 6019, His Majesty's Stationery Office, 1939

لليهود والعرب إبان الحرب، وهي وعود يصعب جدًّا وحقًّا التوفيق بينها، كانوا مشوشين حيال هذه المسألة ككل. ولا أظن أنهم كانوا يعلمون تمام العلم عدد العرب الذين كانوا يسكنون فلسطين عندما قطعوا تلك الوعود لليهود"[1].

أما من خلفوهم في مناصبهم فيدركون الآن فعلاً، وقد حان الوقت لكي يدركوا، أنه مهما مرَّ من زمن على وعد بريطانيا للفلسطينيين بدولة مستقلة، فقد حان الوقت لكي تنجز ذلك الوعد، حتى ولو لم يكن الإنجاز مثاليًّا، بدلاً من التشبث بقصاصة واهية من الورق تحمل وعد بلفور.

والواقع أن الذكرى السنوية المئة لإصدار وعد بلفور يجب أن تقترن بإصدار الحكومة البريطانية وعدًا جديدًا في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، توجهه إلى الرئيس محمود عباس، يكون كالتالي:

"وزارة الخارجية

2 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

عزيزي السيد عباس،

يسرني جدًّا أن أنقل إليكم، بالنيابة عن حكومة جلالة الملكة، الوعد التالي بتأييد تطلعات العرب الفلسطينيين، بعدما عُرض على مجلس الوزراء فاعتمده.

إن حكومة جلالتها تنظر بعين الاستحسان إلى إنشاء وطن للفلسطينيين في إسرائيل وفلسطين، وستبذل قصارى جهدها لتيسير تحقيق هذا الهدف، على أن يُفهَم بوضوح أنه لا ينبغي المساس بالحقوق المدنية والدينية للفئات غير العربية الموجودة في إسرائيل وفلسطين، أو الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به العرب في أي بلد آخر.

سأكون ممتنًّا لك إذا ما أحطتَ المجلس الوطني الفلسطيني علمًا بهذا الوعد.

المخلص لكم

إد ميليباند"

(1) National Archives, Cabinet Papers, C.P. 4 (39).

كيف أدت الحرب العالمية الأولى إلى إصدار وعد بلفور؟

آنتوني غورمان (*)

يمثِّل وعد بلفور، وهو الرسالة التي وُجِّهت إلى اللورد روثتشايلد، في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 1917، والتي تعهدت الحكومة البريطانية فيها علنًا بإنشاء وطن لليهود في فلسطين، مرحلة مهمة في سلسلة الأحداث المتعلقة بفلسطين الحديثة والنزاع العربي – الإسرائيلي. ونظرًا إلى أنه ارتبط ولا ريب بالمجهود الحربي، فقد اقترن بمسائل ما زالت تطيل أمد النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، وهي: المصالح الإمبريالية أو الاستعمار الجديد في فلسطين، واللعبة الجيو – استراتيجية للمسألة الشرقية، والسياسة المتعلقة بجغرافية الشرق الأوسط، ومفاهيم الدور الذي يرتبط بصوت الشتات اليهودي. وبعد قرنٍ من اندلاع الحرب العالمية الأولى، ما زالت دوافع إصدار وعد بلفور موضوعًا للنقاش بين الباحثين. لذا، من المهم أن نستطلع بعضًا من المسائل التي أُثيرت فيما نشره الباحثون وذلك بأن نضع وعد بلفور في السياق التاريخي ونستطلع بعض المصادر التي استُلهم منها.

(*) بعد أن حاز آنتوني غورمان (Anthony Gorman) على درجة الليسانس في التاريخ القديم مع مرتبة الشرف من جامعة سيدني عام 1982، انقطع عن الدراسة وجال في العالم فترة من الزمن، قضى منها سنتين في الشرق الأوسط. ومنذ 2006، حاضر الدكتور غورمان في الدراسات الإسلامية وشرق الأوسطية بجامعة إدنبرة. ومن 2003 إلى 2005، كان عضوًا تشريفيًّا في مجلس أبحاث الفنون والعلوم الإنسانية بالمملكة المتحدة، ويعمل في مشروع "ثقافات الاحتجاز"، الذي يدرس تاريخ السجون في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، وأيضًا في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن. بين عامي 2000 و2001، درَّس في كلية العلوم السياسية بالجامعة الأميركية في القاهرة، ثم انتقل إلى قسم التاريخ بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن.

الحركة الصهيونية

رأى حاييم وايزمان في وعد بلفور أعظم إنجاز للحركة الصهيونية؛ فقصة ظهور الحركة معروفة تمامًا؛ إذ أطلق الصحفي المجري النمساوي، تيودور هيرتزل عام 1896 في كتابه "الدولة اليهودية" دعوة إلى إنشاء دولة يهودية، مدفوعًا بالخشية من تزايد العداء لليهود كساميين (مع أنه تحوم شكوك حول مدى أهمية فضيحة دريفوس في هذه المسألة). وفي العام التالي لذلك انعقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل وأصبح المنظمة الرئيسية التي تعمل على إقامة دولة يهودية.

في السنوات التالية، واصل هيرتزل السعي لتحقيق أهدافه الرامية إلى كسب تأييد من حكومات أجنبية متعددة. وكان أصلاً قد التقى عام 1896 بالصدر الأعظم (رئيس الوزراء العثماني) وقدَّم إليه مقترحًا يسدِّد اليهود بمقتضاه ديون تركيا ويسهمون في إدارة المالية العثمانية مقابل أن يُعطَوْا فلسطين وطنًا في ظل الحكم العثماني. وفي مايو/أيار 1901، التقى بالسلطان عبد الحميد الثاني وعرض عليه صفقة مماثلة لكنه لم يفلح.

وإذا كان أحد الأساليب يتمثل في التحدث مباشرة إلى الحكومة العثمانية باعتبارها الدولة ذات السيادة على فلسطين، فقد تمثَّل أسلوب آخر في طلب النصرة من الدول الأوروبية لكي تستخدم قوتها ونفوذها لدى الإمبراطورية العثمانية. ولتحقيق تلك الغاية، التقى هيرتزل بقيصر ألمانيا فلهلم (Wilhelm) مرتين، أثناء زيارة إمبراطور ألمانيا للقدس في إطار جولة على الشرق الأوسط عام 1898. وفي عام 1904، بلغ هيرتزل حدَّ الذهاب إلى الفاتيكان، لكنه لم يتمكن من كسب تأييد من البابا بيوس (Pius) العاشر للقضية الصهيونية.

والأهم من ذلك، أنه تَبيَّن أن هيرتزل أقام علاقات مع الحكومة البريطانية، وحضر أمام لجنة ملكية مختصة بهجرة الأجانب بين عام 1902 وعام 1903، واستغل هذه العلاقات فطلب مساندة لميثاق استيطان في العريش بسيناء، ثم تمكَّن من الحصول على عرض من بريطانيا بجعل أوغندا وطنًا لليهود، لكن المؤتمر الصهيوني رفض هذا العرض.

توفي هيرتزل عام 1904، لكن آخرين تولوا زمام الجهود الدبلوماسية في السنوات اللاحقة حتى قيام الحرب العالمية الأولى، وكان أبرزهم حاييم وايزمان، الذي كان قد جاء إلى بريطانيا قادمًا من روسيا عام 1904 لكي يدرِّس في جامعة مانشستر. وعلى مدى العقد التالي لذلك وما بعده، أقام علاقات مع ساسة بريطانيين متعددين، كان أحدهم آرثر بلفور، والتمس لديهم تأييدًا للقضية الصهيونية.

ميدان المعارك

اندلاع الحرب العالمية الأولى في يوليو/تموز عام 1914، وانضمام الدولة العثمانية إلى ألمانيا في نوفمبر/تشرين الثاني أدى من جانب إلى تنحي الدبلوماسية لصالح ميدان المعارك. وسرعان ما وقعت الجبهة الغربية في مأزق؛ أما في الجبهة العثمانية فلم يتحقق تقدم يُذكَر لدول التحالف الثلاثي الذي ضمَّ بريطانيا وفرنسا وروسيا. فقد صدت القوات العثمانية مغامرة بريطانية في أبريل/نيسان 1915 لشق طريق عبر مضيق الدردنيل إلى البحر الأسود لرفع الحصار عن روسيا فانسحبت القوات المتحالفة في أواخر عام 1915. وأما في بلاد ما بين النهرين، فمع أن القوات البريطانية سرعان ما احتلت البصرة في نوفمبر/تشرين الثاني 1914، فقد حققت الحملة البريطانية على بلاد ما بين النهرين تقدمًا ثم حوصرت القوات التي كان يقودها الجنرال تاونزهيد في الكوت وأُرغمت على استسلام مهين في أبريل/نيسان 1916. وبعدئذٍ لم تسقط بغداد إلا في مارس/آذار 1917.

صفقات سرية

بينما لم يكن التقدم في ميدان المعارك على سوية واحدة، كانت تُبرَم صفقات سرية في عالم الدبلوماسية بشأن الترتيبات التي ستجري بعد الحرب في الأقاليم العربية للدولة العثمانية. وتتعلق تلك الاتفاقيات تحديدًا بفلسطين. أولى تلك الاتفاقيات كانت مراسلات الحسين – ماكماهون، وهي سلسلة رسائل تبادلها الشريف حسين بن علي، شريف مكة، مع السير هنري ماكماهون، المندوب

السامي البريطاني في مصر، بدءًا من يوليو/تموز 1915. تمخض الاتفاق الذي أُبرم بين الطرفين عن تعهد الشريف حسين بالانضمام إلى بريطانيا في الحرب ضد الدولة العثمانية مقابل تأييد بريطانيا لقيام دولة عربية مستقلة عند انتهاء الحرب. استنادًا إلى ذلك، انطلقت الثورة العربية في 10 يونيو/حزيران 1916 حين هاجمت قوات عربية بقيادة فيصل بن الحسين الحامية العثمانية في مكة وطاردت القوات العثمانية وقطعت الطرق وخطوط الاتصالات عنها طيلة الحرب.

أما الاتفاق الثاني الذي أبرمه السير مارك سايكس، العضو المحافظ في البرلمان البريطاني ومستشار لجنة الحرب، مع فرانسوا جورج بيكو، قنصل فرنسا في بيروت سابقًا، فكان معاهدة سايكس – بيكو. أُبرمت هذه المعاهدة في 16 مايو/أيار 1916، لكنها لم تخرج إلى العلن إلا بعدما استولى البلاشفة على الحكم في روسيا في أواخر عام 1917. وقد قسمت هذه المعاهدة، التي يبدو أنها تتعارض مع مراسلات الحسين – ماكماهون، البلاد العربية إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية؛ حيث خصصت لفرنسا المنطقة التي أصبحت تُعرَف فيما بعد بلبنان وسوريا، بينما خُصِّص لبريطانيا ما أصبح يُعرف فيما بعد بالأردن وجنوب العراق، على أن تخضع القدس لنوع من الإدارة الدولية.

وما زالت تدور مناقشات حول مدى تطابق هاتين الاتفاقيتين، بدءًا بوجهة نظر إيلي خضوري الذي يدافع عن حُسن نية الإمبراطورية البريطانية والذي يرى أنه لا تضارب بين الوعد الذي قُطِع للعرب وبين الصفقات التي أُبرمت مع فرنسا، وانتهاءً بالموقف الناقد جدًّا الذي اتخذه تشارلز سميث (Charles Smith)، وآفي شلايم (Avi Shlaim) وغيرهما؛ حيث اتهموا الحكومة البريطانية بالمخادَعَة.

الوعد

إذا لم يكن هذا القول بازدواجية السياسة البريطانية كافيًا، فإن وعد بلفور الذي صدر في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 1917، يزيد من تعقيد وضع معقد أصلاً. وينص هذا البيان الذي تضمنته رسالة قصيرة وُجِّهت إلى اللورد روثتشايلد، رئيس الاتحاد الصهيوني، على ما يلي: تنظر حكومة جلالته بعطف إلى إنشاء وطن لليهود

في فلسطين، وستبذل قصارى جهدها لتيسير تحقيق هذا الهدف، على أن يُفهم بوضوح أنه يُمنع كل ما من شأنه المساس بالحقوق المدنية والدينية لغير اليهود في فلسطين، أو الوضع السياسي والحقوق التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر.

ولطالما نوقشت الأسباب التي دعت الحكومة البريطانية إلى إصدار وعد بلفور فتشابكت مع مسائل من قبيل المخططات الاستعمارية والمتآمرين المتنفذين وحسابات نفوذ اليهودية العالمية. وبينما رأى بعض الباحثين أن السياسة البريطانية كانت قائمة على مبادئ و لم تكن متناقضة (خضوري مثلاً)، أو اعتبروها عنيدة وذرائعية وأنها تخدم مصالح الاستعمار البريطاني (فيريت)، فسرها آخرون تفسيرًا مغايرًا.

إذ يرى مارك ليفين أن وعد بلفور كان نتيجة لوجهات نظر مغلوطة لدى أهل الحل والعقد في بريطانيا، استنادًا إلى مواقف لدى الطبقة العليا تعادي اليهود كساميين، وليس استنادًا إلى حسابات سليمة للمصالح في زمن الحرب. بل إن آخرين كانوا أشد انتقادًا للسياسة البريطانية؛ ولعلهم اهتموا بسيرة الانتداب أكثر من اهتمامهم بما أوحى بإصدار الوعد ذاته.

يرى السير جون تشانسلر (John Chancellor)، المندوب السامي في فلسطين (1928–1931) أن إصدار وعد بفور كان "غلطة كبرى"؛ أما آفي شلايم فقد صنَّفه باعتباره "حكاية عجيبة عن مخادعة وخيانة". وأما إليزابيث مونرو (Elizabeth Monroe) فقد كانت أكثر تجريمًا حيث قالت: "بمقياس المصالح البريطانية البحتة، فهذا أحد أكبر الأخطاء في تاريخ إمبراطوريتنا".

تطرق بعض الباحثين إلى الاهتمام آنيًّا بتعزيز المجهود الحربي. ومن بين الدوافع المهمة في هذا الصدد دور أميركا في الحرب. فبعد فترة من الانعزال، أعقبتها سلسلة من عمليات إغراق السفن في المحيط الأطلسي وغرق مواطنين أميركيين، قررت الحكومة الأميركية دخول الحرب في أبريل/نيسان 1917. وكانت الحجة هي أن إصدار الوعد كان وسيلة تعزيز الدور الأميركي في الحرب. لكن آخرين رأوا فيه حيلة لردع اليهود عن مساندة ألمانيا أو دعم المجهود الحربي الروسي على نحوٍ ما.

تركّز قدر كبير من المناقشات على الدور الذي قام بها أفراد معينون؛ فبالنسبة إلى الحركة الصهيونية، اعتُرف بالفضل الأكبر لشخص حاييم وايزمان، الذي استخدم وضعه كعالم في إقامة علاقة مبكرة مع آرثر بلفور، ومن ثم مع كبار الساسة البريطانيين.

استقطبت النقاشات قائمة طويلة من الشخصيات في أوساط الحكومة البريطانية، وعلى رأس هؤلاء ديفيد لويد جورج (David Lloyd George)، وزير الحرب من يونيو/حزيران 1916، ثم رئيس الوزراء من ديسمبر/كانون الأول 1916 حتى نهاية الحرب، الذي كان شديد التأييد لإقامة وطن يهودي.

يعود التأييد الذي قدمه بلفور لصالح إنشاء وطن يهودي إلى أكثر من عقد من الزمن من ذلك الوقت، حين كان عضوًا في البرلمان عن دائرة شرق مانشستر (حتى 1906)، ثم عاد على غير توقع فتقلّد منصبًا رفيعًا هو وزارة الخارجية عام 1916. ومن صيف عام 1917، أشارت الحكومة علنًا مرات عدَّة إلى أنها ستصدر بيانًا في هذا الشأن. وقد استُشيرت الحكومة الأميركية في الصياغة فوافقت عليها. لا شك أنه كان لبلفور دور في ذلك، لكن هذا الدور ظل بلا تفسير بعض الشيء.

ألحَّ بلفور في قبول الوعد ونشره "بشدة غير معهودة فيه والتزام شخصي لم يكن من طبعه، يصعب تفسيرهما بالنظر إلى ما عُرف عنه وبالنظر إلى آرائه الأخرى". وقد أُقِرَّ لهيربرت صامويل، الذي عُيِّن لاحقًا أول مندوب سام في فلسطين، بالفضل في تقديم أول مقترح رسمي بإقامة دولة يهودية إلى مجلس الوزراء في يناير/كانون الثاني 1915، استنادًا إلى حُجة المصالح الاستراتيجية لبريطانيا؛ أما لورد كتشنر (Kitchener)، فكان مقتنعًا بالأهمية الاستراتيجية لأنْ تكون فلسطين بريطانية ثم توفي في وقت غير مناسب لهذا الغرض وهو يونيو/حزيران 1916؛ وأما اللورد كيرزون (Curzon)، الذي خلف بلفور في وزارة الخارجية، فقد كان استعماريًّا راسخ العزم لكنه لم يكن صهيونيًّا. وهناك ألفرد ميلنر (Alfred Milner)، الذي صاغ المحضر الرسمي لمجلس الوزراء لصالح إنشاء وطن يهودي؛ وغيرهم كثيرون.

ومهما يكن من أمر، لم يكن اهتمام بريطانيا بفلسطين مجرد مسألة عارضة تتعلق بالحرب أو دوافع الأشخاص المتنفذين؛ إذ أظهر كتاب ألكسندر شولش أن جذور السياسة البريطانية في فلسطين تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، بدءًا بالاحتلال المصري لبلاد الشام. ومذّاك استعملت الدول الأوروبية مسألة حماية غير المسلمين وسيلة لممارسة نفوذ في الإمبراطورية العثمانية. وبينما اختارت حكومات أوروبية أخرى مناصرة فئات من قبيل الأرثوذكس، تولت الحكومة البريطانية رعاية اليهود والبروتستانت. فضلاً عن ذلك، استطلع شولش شيوع التأييد البريطاني لإنشاء وطن يهودي فترة طويلة من القرن التاسع عشر، في صورة مصالح تبشيرية والحديث عن "إعادة اليهود".

إضافة إلى هذه الأفكار التي بلورتها أصوات بريطانية وألمانية، جرت مناقشات محددة لمشاريع الاستعمار، التي دلّت على أن لدول أوروبية مصالح في فلسطين. و لم تكن الصهيونية سوى عنصر واحد في هذه الحركة العامة. وبالنسبة إلى شولش فإن تقاطع المصالح الاستعمارية البريطانية مع مصالح الحركة الصهيونية هو المهم والحاسم؛ لقد كان التقاءً بين مجموعة من الدول التي خاضت الحرب العالمية الأولى وبين الحركة الصهيونية وكان "الصهاينة المعتدلون" في إنجلترا في القرن التاسع عشر قد مهدوا أيديولوجيًّا لهذا الالتقاء.

تُظهر مناقشة ماثيو للفترة ما بين إصدار وعد بلفور وتضمين جوهره في صكِّ الانتداب الذي أصدرته عصبة الأمم المتحدة أن الدوافع البريطانية لدعم الوعد لم تكن مقتصرة على ضرورات الحرب، وحتى وإن كانت فإن مردها الرأي القائل: إن سيطرة بريطانيا على فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى كانت ضرورية للحفاظ على سلامة الإمبراطورية ونفوذها.

في خضم ذلك كله، لا بد من الإشارة إلى أنه لم يُولَ اهتمام يُذكَر لأغلبية السكان، ناهيك عن الأخذ برأيها. بل رأى بعضهم أن السكان العرب لم يكونوا متعلقين فعلاً بالأرض ذاتها وأنهم يمكنهم بسهولة أن يرتحلوا إلى مكان آخر، أو أن السكان العرب، ربما يكونون مستعدين لأن يكونوا قوة عاملة أو أن فلسطين كانت خالية من السكان. أما رأي بلفور نفسه في العرب فهو أنهم متخلفون

وشرقيون (كان بعض المفكرين الصهاينة، من أمثال أحاد هاعام (Ahad Ha'am)، خلال الاتصالات السرية يدركون تمامًا أن الاستيطان اليهودي قد يدفع أهل البلاد إلى الاعتراض).

ومهما كان التفسير الذي يفسر به الوعد، فقد كان بيانًا يفوح بغطرسة استعمارية في عالم تتربع بريطانيا فوقه بعد الحرب فتفرض وجهات نظرها وسياستها على أرض ليست لها فتسلِّمها إلى حركة سياسية لا تتبعها سوى أقلية من السكان في تلك الأرض، مستخفة بمشاعر السواد الأعظم من أهلها.

خلاصة

قرار نشر وعد بلفور في نوفمبر/تشرين الثاني 1917، كان نتيجة لعدد من العوامل. وقد كان بعض هذه العوامل حاضرًا أصلاً قبل اندلاع الحرب في يوليو/تموز 1914، وهو تعاظم نفوذ الحركة الصهيونية والخطط والاستراتيجيات الاستعمارية البريطانية، لكن اندلاع الحرب وضرورات خوضها زادت من إمكان إجراء حلٍّ جذري لمسألة فلسطين.

وحتى لو لم يعد بعض هذه العوامل ملحًّا عند انتهاء الحرب، فقد أبقت السياسة البريطانية على تأييدها لإنشاء وطن لليهود في فلسطين خلال مفاوضات مطولة جرت بعد الحرب، حيث تمكَّنت من الإصرار على تضمين وعد بلفور في صك الانتداب الذي أصدرته عصبة الأمم. وخلال السنوات الخمس والعشرين التي تلت ذلك، أي من 1923 إلى 1948، اكتُشف خطأ الحسابات التي قامت هذه السياسات على أساسها، وهو: المبالغة في تقدير القوة الاستعمارية البريطانية، والتهاون في تقدير نفوذ المنظمة الصهيونية، وتبعات إهمال سكان البلاد ورغبتهم، وعجز بريطانيا عن التوسط لإقرار تسوية بالتفاوض بين المصالح المتضاربة.

مراجع

- Abdul Hadi, Aouni Bey, "The Balfour Declaration", Annals of the American Academy of Political and Social Science 164 (November 1932), pp. 12-21.
- Avineri, Shlomo, Herzl: Theodor Herzl and the Foundation of the Jewish State, (Weidenfeld & Nicolson, London, 2013).
- Friedman, Isaiah, "The McMahon-Hussein Correspondence and the Question of Palestine", Journal of Contemporary History, 5 no. 2 (1970), pp. 83-122.
- Levene, Mark, "The Balfour Declaration: A Case of Mistaken Identity", English Historical Review 107 no. 422 (January 1992), pp. 54-77.
- Mathew, William M., "The Balfour Declaration and the Palestine Mandate, 1917-1923: British Imperialist Imperatives", British Journal of Middle Eastern Studies 40: 3 (2013), p. 231-250.
- Reinharz, Jehuda, "The Balfour Declaration and Its Maker: A Reassessment", The Journal of Modern History, 64 no. 3 (September 1992), pp. 455-499.
- Scholch, Alexander, "Britain in Palestine, 1838-1882: The Roots of the Balfour Policy", Journal of Palestine Studies 22:1 (Autumn 1992), pp. 39-56.
- Shlaim, Avi, "The Balfour Declaration and its Consequences", http://users.ox.ac.uk/~ssfc0005/The%20Balfour%20Declaration%20and%20its%20consequences.html
- Smith, Charles D., "The Invention of a Tradition: The Question of Arab Acceptance of the Zionist Right to Palestine during World War I", Journal of Palestione Studies, 22 no. 2 (Winter 1993), pp. 48-61.
- Toynbee, Arnold and Isaiah Friedman, "The McMahon-Hussein Correspondence: Comments and a Reply", Journal of Contemporary History 5 no. 4 (1970), pp. 185-201.
- Verete, Mayor, "The Balfour Declaration and Its Makers", Middle Eastern Studies, 6 no. 1 (January 1970), pp. 48-76.

الفصل الثالث

فلسطين
بعد الحرب العالمية الأولى

من معاهدة سان ريمو إلى الانتداب

غادة الكرمي (*)

تُعَدَّ قصة الكيفية التي تحولت بها فلسطين فأصبحت إسرائيل قصة مخادعة وخيانة لا حدَّ لهما. فعند انتهاء الحرب العالمية الأولى، لم يكن بمقدور الفلسطينيين بتاتًا أن يتصدوا لتحديات حكم استعماري بريطاني جديد عليهم بدأ عام 1917؛ حيث كانوا مزارعين بسطاء لم يكادوا يتخلصون من هيمنة تركية عليهم دامت 400 سنة، وحيث اقترن الحكم البريطاني بحركة سياسية متقدمة هي الصهيونية، التي كانت كل غاياتها وبالاً عليهم.

لقد خُدعوا وضُلِّلوا وأُخضعوا طيلة الوقت بدءًا بما قبل نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى قيام إسرائيل عام 1948. كانت بذور هذه الخيانة العظمى قد زُرعت في وعد بلفور عام 1917 ثم اعتُمدت في مؤتمر السلام في سان ريمو، وتعززت بُعيد ذلك بانتداب بريطانيا على فلسطين عام 1922.

مؤتمر سان ريمو

عُقد في أبريل/نيسان 1920 في مدينة سان ريمو بإيطاليا، مؤتمر سلام دولي لتقرير مصير الأراضي التي كانت تحكمها الإمبراطورية العثمانية المهزومة. حضر المؤتمر رؤساء وزارات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، إضافة إلى مندوبين عن اليابان واليونان وبلجيكا. وقد اعتمد المؤتمر إطارًا لمعاهدة سلام مع الدولة التركية التي

(*) غادة الكرمي ناشطة وأكاديمية وكاتبة فلسطينية بارزة. وهي باحثة في معهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكستر، وأيضًا نائب رئيس مجلس تعزيز التفاهم العربي – البريطاني. وقد كان اختصاصها الأول النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي؛ وقد ألَّفت باستفاضة في هذا المبحث.

خَلَفَت الإمبراطورية العثمانية والتي أُلغيت رسميًّا فيما بعد، ثم وُقِّعت المعاهدة في سيفر قرب باريس في أغسطس/آب من العام ذاته. ومن الاشتراطات الأخرى أن المعاهدة وضعت حدًّا للحكم العثماني في المشرق والمغرب العربيين، اللذين سُمِّيا فيما بعد بالعالم العربي.

في الوقت ذاته، منح المؤتمر انتدابين على منطقتين مهمتين من المناطق التي كانت تحكمها الدولة العثمانية في الشرق الأدنى؛ كان الأول على سوريا وعلى ما هو الآن لبنان، وقد أُسند إلى فرنسا. أما الثاني فكان على فلسطين والعراق، وقد أُسند إلى بريطانيا. وكانت الفكرة من هذين الانتدابين هي أن الدولتين اللتين أُسند إليهما ستساعدان البُلدان التي ستديرانها لتحقيق استقلالها عندما تبلغ كامل "النضج" اللازم. لقد كان المفهوم استعماريًّا في طبيعته بلا خجل، وقد نُفِّذ بتعالٍ ودون اعتبار لرغبات الشعوب التي تَقرر أن تُحكم به. ومن المظاهر العملية لذلك ما حدث لفيصل؛ حيث نصَّبه الحلفاء ملكًا على سوريا، وعندما رفض الانتداب الفرنسي على البلد الذي يُفتَرَض أن يكون ملكًا عليه، وجَّه القائد الفرنسي في بيروت إليه قائمة إنذارات ثم زحف على دمشق وأخرجه منها إلى فلسطين. من ثم نقلته الإدارة البريطانية هناك إلى العراق حيث نُصِّب ملكًا.

دُسَّ ادِّعاء الصهيونية بأن لها حقًّا في فلسطين منذ البداية في صكِّ الانتداب البريطاني على فلسطين، وهو الصك الذي وافقت على صيغته عصبة الأمم الناشئة التي كانت تضم في عضويتها ثلة من الدول ولا تشبه كثيرًا الأمم المتحدة التي لدينا اليوم. وقد تضمن النص محتوى وعد بلفور الذي كان قد صدر قبل ذلك بخمس سنوات، واعتُرف فيه بارتباط اليهود تاريخيًّا بأرض فلسطين، وتأكدَ فيه اعتزام بريطانيا إقامة وطن لليهود هناك. ومن المذهل افتراض أن يهود أوروبا الشرقية، أفرادًا وجماعات، الذين كانوا أغلبية الصهاينة وقتئذٍ، والذين مرَّ على وجودهم فيها ألف عام أو أكثر، يمكن أن يكون لهم ارتباط بفلسطين، وهو ما يعد جانبًا آخر من الجوانب المحيرة في وعد بلفور التي يتعذر استيعابها.

في الوقت ذاته، أكد الانتداب على تساوي "غير اليهود" من سكان فلسطين في الحقوق المدنية والدينية. وقد صُدِّق على الانتداب على فلسطين عام 1922، وأصبح

ساري المفعول اعتبارًا من عام 1923. ومن الألغاز المحيرة في ذلك الوقت هو كيف تقبل عصبة الأمم وتقرُّ هذه التعهدات المتضاربة التي تتعلق ببلد واحد، رغم صغره.

لقد قيَّد الانتداب بريطانيا بتهيئة الظروف لسيطرة الصهاينة على فلسطين في نهاية المطاف. ولا عجب أن من يدافعون عن إسرائيل حتى يومنا هذا ما زالوا ينوهون بمؤتمر سان ريمو ويستشهدون به لإضفاء صبغة قانونية على ادِّعاء الصهاينة بأن لهم حقًّا في فلسطين.

الانتداب البريطاني

كانت هذه وثيقة طويلة تشمل واجبات سلطة الانتداب والتزاماتها. وهذه الاشتراطات وحدها التي تتعلق بفلسطين هي التي تحتاج منَّا إلى وقفة. على رأس هذه الاشتراطات: منح كامل سلطات الإدارة والتشريع في فلسطين إلى سلطة الانتداب، بما في ذلك فرض الضرائب والدفاع عن البلاد. وكان من المفترض أن تُستخدم هذه السلطات، من بين أمور أخرى، لضمان إنشاء وطن يهودي، لكنه كان من المفترض أيضًا أن تؤدي إلى إنشاء مؤسسات حكم ذاتي تحمي الحقوق المدنية والدينية لكل سكان فلسطين. وتشمل تلك السلطات ضمنًا اليهود الذين كانوا موجودين أصلاً في البلاد، بالإضافة إلى من يدخلونها لاحقًا.

وكان من المفترض أن تعترف السلطات بالاتحاد الصهيوني، وهو هيئة من يهود أوروبا عيَّنت نفسها بنفسها ويُفهَم مما تقوله أنها تمثِّل كل اليهود وتعمل على الترويج للصهيونية في فلسطين، شريكًا في سلطة الانتداب بالنسبة إلى تنظيم المسائل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المسائل المتعلقة باليهود في فلسطين، والإسهام في التنمية بالبلاد والاستفادة من مواردها الطبيعية.

حددت بريطانيا أرض فلسطين بأنها الأرض الواقعة إلى الغرب من نهر الأردن، أما الشطر الشرقي فقد فُصل وسُمِّي شرق الأردن على أن يحكمه الأمير عبد الله بن الحسين الذي أصبح فيما بعد ملكًا. ولم يُسمَح لليهود بالاستيطان في هذا الشطر الذي كان في السابق جزءًا من فلسطين، والذي أضحى فيما بعد محلَّ نزاع بالنسبة إلى الإسرائيليين الذين كانوا يطالبون لليهود بكل هذه الأرض.

كان من المفترض أن يُسهِّل الانتداب هجرة اليهود إلى فلسطين واستيطانهم في أراضيها الأميرية، والأراضي البور وكل الأراضي التي تعد ملكيتها ملكية عامة، وكان من المفترض أن يسهم الاتحاد الصهيوني في هذه الجهود. وقد أُقِرَّ قانون للجنسية يمكِّن القادمين الجدد من اليهود من أن يصبحوا مواطنين في فلسطين، ويضمن لهم حقوقًا كاملة. وقد ضُمِّن في القانون احترام العقارات والمؤسسات الدينية من قبيل الأوقاف الإسلامية على سبيل المثال. وتقرر أن تشكِّل السلطات لجنة أو مجلسًا لدراسة الحقوق والقول بملكية الأماكن المقدسة وضمان حرية التعبُّد للجميع. وبالنظر إلى أن العادة درجت على عدم وجود خلافات في الملكية بين المسيحيين والمسلمين، فمن الواضح أن هذا البند لم يُقصد به سوى اليهود. ومن أوضح الأمثلة على ذلك أعمال العنف التي حدثت عام 1929 بين اليهود والمسلمين بسبب الخلاف على ملكية حائط البراق الذي هو وقف إسلامي والذي يسميه اليهود حائط المبكى.

كان أهم شيء بالنسبة إلى المشروع الصهيوني اعتماد العبرية عام 1920، بموجب صكِّ الانتداب، لغة رسمية إلى جانب الإنجليزية والعربية. وشملت هذه البدعة طوابع البريد والعملة. وعندما بلغ عدد اليهود 65000 معظمهم مهاجرون وصلوا حديثًا وسكنوا بين نصف مليون مواطن غير يهود، كان من اللافت للنظر أن اللغة التي تطلعت الأقلية اليهودية إلى التحدث بها بينما لم تكن تتحدث بها إلا بالكاد، قد ارتقت إلى منزله اللغة التي يتحدث بها أهل البلاد الذين يشكِّلون الأغلبية.

رغم اللهجة المحايدة والرسمية في ظاهرها التي غُلِّفت بها مقتضياتُ الانتداب البريطاني، ورغم الضمانات التي قُدِّمَت لحقوق كل من هم غير يهود في فلسطين والتعهدات باحترام حرية التعبد والعناية الخاصة بالأماكن الدينية، فقد بُني نظام الانتداب برمته لتنفيذ بنود وعد بلفور الذي كان يميل إلى حدٍّ بعيد لصالح الصهاينة الذين نوهت بريطانيا بإعجاب بتمكُّنها من إنشاء مؤسسات في المدن والريف لإضفاء صفة "وطنية" على المشروع الصهيوني. وأصرَّت بريطانيا على التأكيد لليهود بأنهم موجودون في فلسطين باعتبار ذلك حقًّا قانونيًّا لهم، وليس منَّة، وأن الهجرة اليهودية جزء أساسي من ذلك الحق.

الحقيقة هي أن بريطانيا لم تقصد أبدًا أن تمنح الفلسطينيين حكمًا مستقلاً. بل لم يكن لها بد من ذلك طالما التزمت بالمشروع الصهيوني القاضي بإنشاء وطن لليهود، رغم التلطف في الإشارة إلى ذلك بعبارة "وطن" ضمن فلسطين. ولم تكن أية حكومة فلسطينية، لو أنه أُنشئت حكومة، لتحتمل ادعاءات حركة استيطانية أوروبية بأن البلد بلدها ولو أطلق المرء العنان لتخيلاته، ولَسرعان ما قضي على هذا المشروع برمته. وسعيًا من بريطانيا للحيلولة دون ذلك فقد بلغت ذلك المدى البعيد في دعم الصهاينة، ولولا ذلك لما نجحت الصهيونية.

الرد العربي

من أغرب مظاهر قصة الانتداب أنه رغم اعتراض ساسة كبار في لندن عليه، فقد مضى في سبيله، وكان هناك مسؤولون في الدولة لم يعبؤوا بالصهاينة واستاؤوا من موقفهم تجاه تأكيد بريطانيا على حُسن نيتها نحوهم. ومن هؤلاء الجنرال ج. بولز (J. Bols)، الذي عُيِّن عام 1929 رئيسًا للإدارة في فلسطين؛ فبعد أن أمضى بضعة أشهر هناك، كتب إلى وزارة الخارجية يقول: إن المفوضية الصهيونية، التي كانت تعمل في البلاد على إنجاح المشروع الصهيوني يجب حلُّها؛ لقد تعاظمت إلى حدٍّ غدت معه إدارة داخل الإدارة البريطانية. كما قال: "لقد اتخذت المفوضية الصهيونية منذ البداية موقفًا عدائيًّا وعيَّابًا ومؤذيًا. ويبدو من المستحيل إقناع صهيونيٍّ بحسن نية بريطانيا وصدقها وأمانتها. وهي تبدي قطعًا محاباة في كل مسألة تتعلق بيهودي. التعامل معهم في منتهى الصعوبة".

ويمضي فيقول بالتحديد: "من المستحيل كما هو واضح أن يُرضيَ المرءُ أناسًا متحزبين لا يطالبون رسميًّا بأكثر من وطن بينما هم في الواقع لا يرضون بأقل من دولة يهودية، بكل ما تحمله هذه العبارة من معنى من الناحية السياسية".

لم تجد وجهة نظر بولز وغيره من منتقدي الصهيونية آذانًا صاغية، مع أن مسؤولاً في وزارة الخارجية يدعى هيوبيرت ينغ (Hubert Young)، سأل عمَّا إذا كان في الإمكان تحديد سياسة الحكومة البريطانية تجاه الصهيونية بالضبط. عندئذٍ، ردَّ رئيسه، اللورد هاردنج (Hardinge)، الذي كان قليل المعرفة أيضًا، بالقول:

"أرى أن من الخير لنا أن ننتظر إلى ما بعد مؤتمر سان ريمو حتى يتبلور الموقف". في الوقت ذاته اختتم بعبارة واهية تقول: "تقوم سياستنا على أساسٍ من وعد بلفور".

أما في فلسطين، فلم يكن معظم العرب يدري بتعقيدات عملية رسم السياسات في وزارة الخارجية البريطانية ولا بقرارات مؤتمر سان ريمو. لكن نتائج تلك القرارات اتضحت لهم شيئًا فشيئًا؛ لأنهم كانوا الطرف المتلقيَ لسياسات لا دوْرَ لهم في رسمها بل ولا علمَ لهم بها. وفي عام 1921، وعلى حين غِرّة، سرعان ما اندلعت موجات عنف في أماكن عدة من فلسطين بينما كان يُبَتُّ في التفاصيل النهائية للانتداب البريطاني. وقد تركزت أعمال العنف هذه في مدينة يافا الساحلية التي كانت المعبر الرئيسي للمهاجرين اليهود. فقد وصل يهود من غيتواتِ أوروبا الشرقية بأعداد ضخمة، واتجه كثير منهم إلى مدينة تل أبيب اليهودية الجديدة إلى الشمال من يافا. وفي الأول من مايو/أيار 1921، ثار اقتتال بين اليهود بسبب مسيرة يهودية اتجهت إلى تل أبيب للاحتفال بعيد العمال ورددت شعارات اشتراكية عن حربٍ طبقية، وأطلقت دعوات للتضامن مع العمال. لم تقف الأمور عند ذلك الحد، بل اشتعلت سلسلة من الهجمات العربية العنيفة على اليهود ومتاجرهم أسفرت عن تحطيم تلك المتاجر ونهبها.

استهدف العرب على وجه الخصوص نزلاً يقيم فيه مهاجرون في وسط يافا، وصُدم اليهود جميعًا من شراسة تلك الهجمات. وسرعان ما انتقم اليهود فاعتدوْا على منازل عربية وقتلوا أناسًا فيها بينهم طفل. وقد تلا ذلك أسبوع من أعمال العنف الشديدة والفظائع المتبادلة، لم تتمكن الشرطة البريطانية ولا الجيش من إخمادها. أسفرت تلك الأعمال عن مقتل 200 يهودي ومئة وعشرين عربيًّا. وقد شُكِّلت لجنة تحقيق بريطانية برئاسة السير توماس هيكرافت (Thomas Haycraft)، أجرت تحليلاً ثاقبًا لأسباب العنف العربي. خلص هيكرافت إلى القول: إن ما أثار العربَ خشيةٌ من المهاجرين اليهود الذين كانوا يتدفقون على فلسطين؛ إذ رأوا في هؤلاء غزاة يحملون معتقدات غريبة ويرتكبون أعمال عنف ومشاجرات ويجلبون الشيوعية إلى البلاد. فاليهود الذين جاؤوا إلى

فلسطين تميزوا بالعدوانية والغطرسة وبفساد الأخلاق وانحطاط السلوك. وقد اشمأزَّ العرب من الملابس الفاضحة التي كانت اليهوديات يرتدينها ومن تعرِّي الجنسين في السباحة.

لم يصدقوا أن اليهود سيطوِّرون البلاد بل رأوا فيهم "أوغادًا وشُذَّاذ آفاق" جاءوا لكي يستولوا على فلسطين. وقد كانت الحكومة البريطانية خاضعة لنفوذهم وعاجزة عن وضع حدٍّ لهم. أما الكتاب الأبيض الذي أصدره تشرشل عام 1922، والذي تطرق إلى الاضطرابات، فاعتبر أن مخاوف هؤلاء العرب مبالغ فيها وأن نظرتهم إلى الصهيونية نظرة مغلوطة. ويتفق هذا الكتاب الأبيض على ما يبدو مع اجتماع المؤتمر الصهيوني عام 1921؛ حيث قال: إن اليهود يريدون العيش مع العرب في احترام متبادل وتنمية موارد البلاد وتطويرها بالاشتراك معهم وإنهم لا يريدون نصيبًا من الحكم في فلسطين. لم يقتنع العرب بهذه العبارات العاطفية وظلوا على ما يخالجهم من خوف. وقد استمرت أعمال العنف والمظاهرات في الاندلاع في فلسطين بعدئذٍ وازدادت ضراوة. وفي عام 1929، اندلعت أعمال عنف كبرى عند حائط البراق في القدس وفي الخليل؛ وفي عام 1936، شَلَّ إضراب عام حياة الفلسطينيين، إلى أن انتهى عام 1939. وكانت بريطانيا كل مرة تقضي على كل مظاهر غضب الفلسطينيين هذه مما كان يحدث لبلادهم، وتتجاهل رسالتهم القائلة إنهم يرفضون الصهيونية وأعوانها البريطانيين، حتى انتهاء الانتداب. لقد كانت مأساة كان في الإمكان تفاديها لو توفرت لبريطانيا إرادة لذلك.

خلاصة

كان الوضع الذي جُعل فيه الفلسطينيون بفعل مؤتمر سان ريمو وفرض الانتداب البريطاني عليهم وضعًا صعبًا إلى أبعد الحدود؛ إذ لم يروا إمكانية للتصدي للسلطات البريطانية عسكريًّا فاختاروا المصالحة والحلول الوسط. وقد سعوا أولاً لإقناع الحكومة البريطانية بالتخلي عن وعد بلفور أو مقاومة الخطط التي يرسمها الصهاينة للبلاد على الأقل، لكن تشرشل لم يُبدِ رغبة في أي من المقترحين.

ومع ذلك، أبدى لهم استعداده لتأسيس مجلس تشريعي من المسلمين والمسيحيين واليهود يمثل سائر فئات السكان، لكنهم رفضوا، ولعل ذلك كان قرارًا يفتقر إلى البصيرة، وقد ندم عليه كثيرون طويلاً.

في تلك الظروف، لم يَرَ العرب لديهم سوى خيارين، هما إما بدء ثورة أو اتباع الوسائل الدستورية، وقد اختاروا الوسائل الدستورية، لكنها لم تسفر عن شيء. ومنذئذٍ، تميزت الاستراتيجية الفلسطينية تجاه الصهيونية بهذا الجمع بين المقاومة والدبلوماسية. ويتضح هذا في الأساليب المختلفة المستخدمة في مساعي السلام اليوم بين مقاومة إسرائيل وبين التفاوض معها إلا أنه لم يغير أي من هذين الأسلوبين من وضع الفلسطينيين.

.بمثل ذلك، لم تؤدِّ المهادنة ولا العنف في فلسطين في أوائل القرن العشرين، قَلَّ ذلك أو كَثُر، إلى وقف استيلاء الصهاينة على البلاد، حتى انتهى الأمر إلى قيام دولة إسرائيل عام 1948.

في نهاية المطاف، لم تكن المسألة بالنسبة إلى الفلسطينيين مسألة اتباع الاستراتيجية الصحيحة، بل كانت السلسلة شديدة التأثير للقوى التي عُبِّئت ضدهم. فمنذ البداية، كانوا بيدقًا في لعبة معقدة لم تكن لديهم قدرة على الفوز فيها. لعله كان بإمكانهم أن يتصرفوا بحذق أكبر في مراحل مختلفة من تاريخ العذاب والتنكيل الذي عاشوه، لكنه لم يكن يُتوقع أن يُحسِّن ذلك كثيرًا من النتيجة النهائية.

الصراع للإبقاء على القفص الحديدي للانتداب 1930-1948

بيتر شامبروك (*)

كان الانتداب البريطاني على فلسطين إطارًا قانونيًّا ودستوريًّا معقـــدًا أدارت بريطانيا من خلاله احتلالها لفلسطين. لقد شكّل نوعًا مـــن القفـــص الحديـــدي للفلسطينيين، لم يتمكنوا أبدًا من الفكاك منه، سواء خلال الانتداب أو بعده. لقد قصد الساسة البريطانيون بالانتداب تحديدًا حرمان الأغلبية العربية من حقهـــا في تقرير مصيرها بنفسها، هذا بينما كانوا يهيئون ذلك للأقلية اليهودية.

المسألة ببساطة هي أن الحكومات البريطانية على تعاقبها لم تكـــن مســـتعدة للتشجيع على إحراز أي تقدم في سبيل حصول الفلسطينيين على حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم، أو في سبيل تحقيق المبدأ المتعلق بذلك وهو إنشاء حكومة تمثل مختلف الفئات، بحيث يتسنى للأغلبية العربية الساحقة في البلاد التصـــدي بفعاليـــة للمشروع الصهيوني. ويرى السير مارتن غلـــبرت (Martin Gilbert)، المـــؤرخ البارز للحركة الصهيونية، أن "لُبَّ سياسة الانتداب البريطاني كانت الحيلولة دون قيام مؤسسات تمثيلية طالما كانت هناك في فلسطين أغلبية عربيـــة"[1]. ولا يمكـــن

(*) أمضى بيتر شامبروك (Peter A. Shambrook) عقدًا من الزمن مدير برامج في مؤسسة (British-Arab Exchanges)، ثم حاز درجة الدكتوراه في تاريخ الشـــرق الأوســـط الحديث من كمبريدج. تنصبُّ أبحاثه حاليًّا على قوانين الاستعمار الفرنسي والبريطاني بخصوص نقل ملكية الأرض. ألّف كتاب:
French Imperialism in Syria, 1927-1936, Itaca Press, 1998.

(1) Irene, Martin Gilbert, and Kreitman, Hyman, Annual Lecture: Sowing the Seeds of Jewish Statehood: Britain and Palestine, 1909-1922, (Ben Gurion University of the Negev, 29-31 May 2011). Accessed 5 November 2011: http://www.youtube.com/watch?v=-kub6d-ik6w

للمرء أن ينفي أنه كان ثمة بُعد عنصري للسياسة البريطانية.

في عام 1929، تفاقمت مخاوف الفلسطينيين من المقاصد البريطانية والصهيونية بفعل عوامل ثلاثة: **أولها**: تأسيس الوكالة اليهودية وهي (منظمة عالمية كبرى)، بحيث تمثِّل كل يهود العالم. **وثانيها**: أن عدد اليهود في فلسطين تضاعف تقريبًا منذ الحرب العالمية الأولى، فبلغت نسبتهم إلى مجموع السكان 17.6 في المئة؛ **وثالثها**: أن مظاهرة صهيونية ذات بُعد سياسي واضح عند حائط البراق أدت إلى اشتباكات قُتل خلالها 133 يهوديًّا و116 عربيًّا، وقد قُتل معظم هؤلاء العرب بيد الجيش البريطاني. وفي سبتمبر/أيلول 1929، أنذر موسى كاظم باشا الحسيني، رئيس اللجنة التنفيذية العربية في فلسطين، مسؤولاً بريطانيًّا رفيعًا في فلسطين بأنه ما لم تتغير السياسة المتعلقة بإنشاء وطن لليهود في فلسطين، "فستندلع انتفاضة مسلحة"[1].

ردَّت بريطانيا بإصدار تقريرين في عام 1930: في مارس/آذار 1930، أصدرت لجنة تحقيق برئاسة السير وولتر شو (Walter Shaw)، تقريرًا عَزَتْ فيه الاشتباكات التي وقعت عام 1929 إلى أن الفلسطينيين "لم يروْا في الهجرة اليهودية مجرد شيء ينغِّص عليهم عيشهم، بل رأوا فيها أيضًا احتمال أن تجعل السيطرة لليهود مستقبلاً". وفي وقت لاحق من ذلك العام، أكد تقرير آخر أعده السير جون هوب – سمسون (John Hope-Simpson) أنه لم تعد هناك أراض أخرى متوفرة للاستيطان الزراعي من جانب المهاجرين الصهاينة[2]. وقد سارعت الحكومة البريطانية فأصدرت كتابًا أبيض لم يكتف بالإقرار بنتائج هذين التقريرين، بل صدَّقت عليهما أيضًا وأوصت بفرض مزيد من القيود على الهجرة اليهودية. ومع ذلك، رضخ رئيس الوزراء، رامزي ماكدونالد (Ramsay MacDonald)، لاحتجاجات الدكتور وايزمان فوافق على التخلي عن الفقرات المتعلقة بالهجرة في الكتاب الأبيض الذي صدر عام 1930، ثم عَيَّن الجنرال، السير آرثر ووتشوب

(1) Gilbert, Martin, *Exile and Return. The Emergence of Jewish Statehood*, (Weidenfeld and Nicolson, London, 1978), p. 153.

(2) Ibid., p. 155.

(Arthur Wauchope)، مندوبًا ساميًا على فلسطين وطلب منه التعجيل بتحقيق فكرة الوطن اليهودي.

أقنع العدول عن الكتاب الأبيض، الذي صدر عام 1930، الفلسطينيين باستحالة إنصافهم قانونيًّا والنظر في مظالمهم، وأن مطالبهم المشروعة يمكن إبطالها دائمًا بفعل النفوذ السياسي الصهيوني لدى الحكومة البريطانية. أما ما أراده المسؤولون البريطانيون من القادة العرب الذين تعاملوا معهم فقد كان واضحًا تمامًا، وقد بيَّنوه سرًّا وعلانيةً. لقد قالوا على لسان رامزي ماكدونالد إن ما يريدونه منهم هو أن "يعملوا معًا على تهدئة الرأي العام المشروع في فلسطين". وكان ذلك يعني شيئًا واحدًا ألا وهو: حَمْلُ النخَب الفلسطينية على مطاوعة السياسة البريطانية الرامية إلى إنشاء وطن لليهود في فلسطين.

ومع أن النخب الفلسطينية احتجَّت احتجاجًا صارخًا، فقد تجاوبت على مدى السنوات الخمس عشرة التالية؛ لكن ذلك التجاوب لم يثمر، فانطلقت ضغوط من عامة الفلسطينيين لم تستطع نخبهم ولا بريطانيا احتواءها فانفجرت ثورة عام 1936[1]. ويُعزى تجاوب النخب الفلسطينية مع بريطانيا من ناحية إلى الاستراتيجية البريطانية المتمثلة في إنشاء بعض المؤسسات ولا سيما الدينية منها، بدلاً من المؤسسة السياسية أو النيابية. ومن تلك المؤسسات المجلس الإسلامي الأعلى، الذي كُلِّف بمسؤوليات اقتصادية دون السياسية، إلى جانب مكانته الاعتبارية.

في أعقاب اعتلاء هتلر سدة الحكم في ألمانيا في يناير/كانون الثاني 1933، وتطبيق حكومته فورًا سياسات عنصرية مقذعة، استهدفت خصيصًا يهود ألمانيا البالغ عددهم نصف مليون، كان نحو 5000 يهودي ألماني قد هاجروا إلى فلسطين بحلول نهاية ذلك العام، فضلاً عن 13000 يهودي بولندي و12000 يهودي من بلدان أخرى. وكانت تلك أكبر موجة هجرة يهودية إلى فلسطين منذ بداية الانتداب[2].

---

(1) Khalidi, Rashid, *The Iron Cage. The Story of the Palestinian struggle for statehood*, (Mass: Beacon Press, Boston, 2006), p. 47.

(2) Gilbert, *Exile and Return*. op. cit., p. 159.

طيلة عام 1933، وعلى مدى العقد التالي له، تلقّى مسؤولو وزارتي الخارجية والمستعمرات البريطانيتين موجات متزايدة من التقارير اليومية والأسبوعية عن تفاقم فظاعة ظروف اليهود في رومانيا وبولندا وألمانيا؛ ولا بد أن أي تحليل لعملية اتخاذ القرارات البريطانية بشأن فلسطين قد أخذ هذا العامل المهم في الحسبان. فضلاً عن ذلك، كان الدكتور وايزمان، الذي كان على صلة وثيقة بكثير من كبار مسؤولي الحكومة البريطانية، وزملاؤه الصهاينة في غاية النشاط في ممارسة ضغوط دائبة على أولئك المسؤولين لإبقاء الحكومة البريطانية، مهما كانت قناعاتها السياسية، ملتزمة بالوعد الذي قطعته بموجب الانتداب بإنشاء وطن لليهود في فلسطين، وإقامة دولة يهودية ذات سيادة فيها.

لقد كان تصاعُد الهجرة (30000) عام 1933 و(42000) عام 1934 و(61000) عام 1935، هو ما جعل الذعر يدبُّ في نفوس الفلسطينيين في نهاية المطاف وجرَّهم إلى الاستيئاس. والواقع هو أنه أُنشئت بين عام 1931 وعام 1936، أربع وستون مستعمرة صهيونية أخرى، وازدادت ملكية الصهاينة للأرض من 4.5 في المئة إلى 5.4 في المئة من المساحة الكلية للبلاد. كما ارتفعت نسبة السكان اليهود، ولا سيما بالهجرة، من 17.8 في المئة إلى 29.5 في المئة. وكان تقاطر المهاجرين اليهود بأعداد هائلة على فلسطين، بطبيعة الحال، نتيجة للأحداث في أوروبا، ونتيجة أيضًا لتعمُّد الصهاينة توجيه الهجرة اليهودية نحو فلسطين دون غيرها من البلدان التي يحتمل أن تكون لديها قدرة أكبر على استيعاب أعداد أكبر من المهاجرين[1].

في 28 مارس/آذار 1934، قال السير فيليب غنلف – لستر (Philip Cunliffe-Lister)، وزير المستعمرات البريطاني لمجلس الوزراء: إنه "لا يمكن التغافل عن أن العرب واليهود متضادون تمامًا بشأن الهجرة. فالعرب يقولون إنهم لن يرضيهم سوى حظر تام على الهجرة من الآن فصاعدًا؛ أما المتطرفون اليهود فيزيدون الأمر صعوبة بالمطالبة بهجرة لا حدود لها وبمجاهرتهم بالتصميم على عدم الاكتفاء بجعل فلسطين

(1) Khalidi, W. *Before their diaspora. A photographic history of the Palestinians 1876-1948*, (Institute for Palestine Studies, Washington D C, 1991), p. 86.

وطنًا لهم، بل بجعلها أيضًا دولة يهودية. وكما أنذرتُ زملائي من قبل، فالعداء العربي لم يعد مقتصرًا على اليهود، بل تعداه إلى الحكومة البريطانية باعتبارها المسؤولة عن الهجرة"[1].

بالنظر إلى أن الحكومة النازية دأبت على تجريد اليهود الألمان، الذين كانوا نصف مليون نسمة، من الجنسية وغيرها من الحقوق، وبالنظر إلى تزايد أعداد من فرَّ منهم إلى فلسطين، فقد استيأس الفلسطينيون وأَنذر قادتُهم السلطاتِ البريطانية بأن الموقف قد ينفجر.

لذا، قامت الإدارة البريطانية في فلسطين في ديسمبر/كانون الأول 1935، بمحاولة في آخر لحظة لتهدئة مخاوف الفلسطينيين، أي "منعهم من الثورة"، فاقترحت تشكيل مجلس تشريعي محلي يتكون من ثمانية وعشرين عضوًا، يكون أربعة عشر منهم فلسطينيين. ومع أن الفلسطينيين كانوا يشكِّلون آنئذٍ 70.5 من مجموع السكان، فقد قبلوا الاقتراح على مضض. ورغم ذلك، فعندما شرع مجلس العموم البريطاني في التداول في هذه المسألة، سحبت الحكومة مقترح المجلس التشريعي، رضوخًا لاعتراض شديد من النواب الموالين للصهيونية الذين دفعوا بالقول: إن من شأن ذلك أن يعرقل عملية إنشاء وطن لليهود. ويرى المؤرخ وليد الخالدي أن هذا كان التأكيد النهائي للفلسطينيين، إنْ كانت هناك حاجة إلى تأكيد نهائي، بأنه لا يمكن لبريطانيا أن ترى في قضيتهم بتاتًا ما يدعوها إلى إنصافهم.

لقد كانت الأحداث التي جرت في ألمانيا والتي هيمنت على التفكير اليهودي قبل كل شيء، هي التي جعلت فلسطين تظهر أكثر من أي وقت مضى محطَّ الآمال اليهودية الأساسي. وقد صمَّم الصهاينة على الربط بين اضطهاد اليهود في ألمانيا وبين الحاجة إلى إبقاء فلسطين مفتوحة أمام اللاجئين اليهود. وكان تشرشل من بين من قبلوا بهذا الربط؛ حيث قال في مجلس العموم، في 24 مارس/آذار 1936: إنه "بينما يتعرض اليهود في بلد عظيم لأفظع وأقسى اضطهاد، اضطهاد فظ، (مذبحةً مدَّبرة وقاسية)، كما سميت... بالتأكيد، لن يسمح مجلس العموم

(1) Gilbert, *Exile and Return*, op. cit., p. 161.

للباب الوحيد المفتوح بأن يُغلَق على عجلٍ"[1].

اشتد الضغط على الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، لكي يتخذ إجراء. وقد اتحدت الأحزاب السياسية الفلسطينية الخمسة جميعًا فشكَّلت اللجنة العربية العليا برئاسته. وفي 8 مايو/أيار 1936، دعا إلى مؤتمر في القدس لجميع اللجان الوطنية التي تشكَّلت في أبريل/نيسان في كل المدن والبلدات. وقد أطلق المؤتمر صرخة "لا ضرائب بدون تمثيل"، ودعا إلى عصيان مدني وإضراب عام احتجاجًا على السياسات البريطانية الموالية للصهيونية.

ردَّت بريطانيا على اندلاع هذا التمرد الفلسطيني بأنْ أعلنت في 11 مايو/أيار 1936، أنها تعتزم "قمع كل أشكال الشغب واستباحة القانون"، ودفعت بتعزيزات وهدمت أجزاءً من مدينة يافا القديمة عقابًا للفلسطينيين. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، أعلنت الحكومة أنها ستُشكِّل لجنة مَلَكِيَّة للتحقيق في أسباب الاضطرابات في فلسطين؛ وفي 29 يوليو/تموز اختير اللورد بيل (Peel) رئيسًا للجنة، والسير هوريس رمبولد (Horace Rumbold)، سفير بريطانيا سابقًا لدى برلين، نائبًا له. في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 1936، استقبل السير آرثر ووتشوب (Arthur Wauchope) أعضاء اللجنة رسميًّا في دار الحكومة بالقدس، وأشار في كلمته إلى أن تشكيل لجنة مَلَكِيَّة هو "أسمى أشكال لجان التحقيق التي عرفتها الإمبراطورية البريطانية... فهي محايدة ومستقلة ولا سلطة للحكومة عليها"[2].

حضر الدكتور وايزمان أكثر من مرة أمام أعضاء اللجنة، وتحدث عن محنة ستة ملايين يهودي في شرق أوروبا ووسطها، وقال إن العالم أُغلق في وجههم؛ وإنه على مدى 1900 سنة من الاضطهاد، أخذت فلسطين بقلوب اليهود وألبابهم؛ وأكد على كل ما أنجزه اليهود في فلسطين خلال 16 سنة.

أما الحاج أمين الحسيني، الذي حضر أمام اللجنة مع زعماء عرب آخرين، فقد أعلن "أنهم يريدون حكومة وطنية لفلسطين، وأنهم يعترضون على وجود 400000 يهودي في فلسطين، وأن وعد بلفور منحاز تمامًا ضد مصالح العرب،

(1) Gilbert, *Exile and Return*, op. cit., p. 164.
(2) Ibid., p. 165.

وأن اليهود قد مُكِّنوا من الاستحواذ على بعض من أخصب الأراضي الزراعية، وأن العرب فقدوا كل أمل في الاستقلال".

وحيث مضت لجنة بيل في إجراء مقابلات واستجوابات، خشي قادة الصهاينة في فلسطين ولندن من احتمال أن تتخلى بريطانيا، في مواجهة الضغط العربي، عن أية فكرة لإيجاد أغلبية يهودية في فلسطين في نهاية المطاف. وفي 13 ديسمبر/كانون الأول 1936، أمضى وايزمان الليلة في دار الحكومة بالقدس ضيفًا على المندوب السامي. وقد قال للمندوب السامي (السير آرثر ووتشوب): إنه "إذا قررت إنجلترا (التخلي عن اليهود). فلن يستكين 400000 يهودي موجودين في فلسطين أبدًا"، وأنذر وايزمان قائلاً: إن إنجلترا ستُواجَه عندئذٍ بـ "400000 يهودي ثائر في فلسطين يساندهم ملايين من اليهود في أميركا وأماكن أخرى مصممة على نيل حقوقها العادلة وإنجاز الوعود التي قُطعت لها". وقال: إن أمام بريطانيا بديلين؛ فإما أن تقبل بأن العرب سيعترضون دائمًا على أية هجرة يهودية، وتقابل ذلك بإدخال 300000 يهودي خلال السنتين أو الثلاث المقبلة. وأضاف وايزمان قائلاً لووتشوب: "إذا كان اليهود ثلاثة أرباع مليون، فبإمكانهم أن يصمدوا في فلسطين". ومضى وايزمان فقال لووتشوب: إن البديل الآخر "هو أن تخذل بريطانيا اليهود فتتخلى عن مبدأ طاقة الاستيعاب وتقضي على اليهود بأن يبقوْا أقلية"[1].

عندما عادت اللجنة إلى لندن، استجوبت أشخاصًا بينهم لويد جورج (Lloyd George) ووِنستون تشرشل (Winston Churchill)؛ وأقرَّ كلاهما أن بريطانيا رأت في عام 1917 أنه لن تكون هناك فورًا دولة يهودية تقام في فلسطين، لكن النية تتجه إلى تهيئة الظروف لإيجاد أغلبية يهودية فيها، ومن ثم قيام دولة يهودية في نهاية المطاف. وأبلغ تشرشل اللجنة بأنه حتى عندما يصبح الوطن اليهودي "كل فلسطين"، فلن يُظْلَمَ العرب. وأضاف قائلاً: "أين الظلم الكبير في قدوم أناس يحيلون الصحراء بساتين نخيل وبيارات برتقال؟! وأين الظلم إذا توفر مزيد من العمل والثروة للجميع؟!.. الظلم هو أن يَترك سكانُ بلدٍ ذلكَ البلدَ صحراءَ على مدى آلافٍ من السنين".

(1) Gilbert, *Exile and Return*, op. cit., p. 171.

وعندما قال المندوب السامي، السير آرثر رمبولد: إن السكان الأصليين تعرضوا "لغزو من دخلاء"، اعترض تشرشل على استعمال عبارة "دخلاء". وقال: إن العرب جاءوا بعد اليهود. وأضاف قائلاً: إن "جحافل الإسلام" هي التي "دمَّرت" فلسطين. وأردف قائلاً لأعضاء اللجنة: "لقد رأيتم سفوح الجبال، التي فُلِحت، بعدما بقيت في ظل الحكم العربي صحراء". عندئذٍ أبدى رمبولد ملاحظة قال فيها: إن التخلف حدث في ظل الحكم التركي، لكن تشرشل أصرَّ على أنه "أينما يتوجه العربي تكون صحراء عادةً!". وعندما تحدث رمبولد عن الحضارة العربية في إسبانيا، عاجله تشرشل بردٍّ حادٍّ قال فيه: "يسرني أنهم أُخرجوا منها". وقال للورد بيل: إن من الخير للعالم "أن يُفلَح البلد؛ لأن العرب لن يَفلَحوه أبدًا".

وقبيل انتهاء اللقاء، سأل رمبولد تشرشل عن الموعد الذي يفكر فيه لإنشاء وطن لليهود، وعن إنجاز ما وعدت به بريطانيا؛ فردَّ تشرشل قائلاً: "عندما يتضح رجحان كفة اليهود تمامًا في فلسطين، وعندما نقتنع بأنه لم تعد لدينا واجبات نقدمها إلى السكان العرب، الأقلية العربية"[1]. كانت تلك عام 1936 طريقة تفكير الرجل الذي استأمنه لويد جورج عام 1921، حين أصبح ونستون تشرشل وزيرًا للمستعمرات، لكي يتابع هدفهما المتمثل في إنشاء وطن لليهود في فلسطين. لقد كان العمل الشاق الذي قام به تشرشل ووزارة المستعمرات، بمساعدةٍ من اللورد بلفور في جنيف، هو الذي أشرف على تفاصيل صياغة صكِّ الانتداب، والذي أمَّن قبول عصبة الأمم له رسميًّا.

أعلن تقرير لجنة بيل، يوليو/تموز 1937، أن السبب الكامن وراء الاضطرابات هو رغبة الفلسطينيين في الاستقلال و"كراهيتهم لإنشاء وطن لليهود في البلاد وخوفهم منه". وأوصت اللجنة بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى فلسطينية على أن تُدْمَجُ الفلسطينية مع إمارة شرق الأردن مع تخصيص جيوب لسلطة الانتداب. ويعني التقسيم أن "على الفلسطينيين أن يقبلوا بحجب سلطتهم عن قطعة من الأرض لطالما سكنوها". وأوصت اللجنة أيضًا بأن "على اليهود أن يرضوْا بأقل

(1) Gilbert, *Exile and Return*, op. cit., pp. 176-177.

من كامل أرض إسرائيل التي حكموها في وقت من الأوقات والتي أمَّلوا أن يحكموها مرة أخرى".

في المؤتمر الصهيوني العشرين (أغسطس/آب 1937)، الذي انعقد في زيورخ، قُبِلَ التقسيم، لكن المساحة الجغرافية المقترحة في التقرير "رُفضت". أما الفلسطينيون فاستشاطوا غضبًا من مقترح التقسيم، باعتباره "إضفاء للشرعية" على دولة يهودية مزعمة ذات سيادة. وكان من شأن ذلك المقترح أن يجعل مئات من القرى الفلسطينية ضمن الدولة اليهودية، ويجعل مئات الآلاف من الفلسطينيين أقلية خاضعة لحكمها. وبموجب المقترح، تحصل الدولة اليهودية على ثلث المساحة الكلية للبلاد (بما في ذلك المناطق الخصبة في الجليل، وكلها يملكها فلسطينيون، إضافة إلى السهل الساحلي من حدود لبنان إلى يافا، الذي يملكه الطرفان مناصفة) بينما لم تكن ملكية اليهود للأراضي تتجاوز 5.6 في المئة من مجموع أراضي فلسطين. وفوق ذلك، هالهم توصية اللجنة بإرغامهم على الارتحال إلى خارج الدولة اليهودية.

تعلَّق ويليام غور (William Gore)، وزير المستعمرات البريطانية، الذي كان شديد التأييد للرؤية الصهيونية الرامية إلى تحويل فلسطين إلى دولة يهودية، بأمل أن ينجح تقسيم فلسطين؛ وقد أبلغ اللجنة الدائمة للانتدابات التابعة لعصبة الأمم، 13 أغسطس/آب 1937، بأنه رغم أن "العرب يفضِّلون الفقر بدون اليهود على الغنى معهم"، فإن العرب في فلسطين يعتبرون أنفسهم جزءًا من بلاد الشام وليسوا فلسطينيين بالتحديد. ولذا، يمكن ترحيلهم من كثير من المناطق المخصصة للدولة اليهودية ذات السيادة، إلى شرق الأردن. ويقضي الاقتراح بأن توفر دولة الانتداب لهم مساكن وأراضي وأعمالاً غير بعيد من ديارهم الحالية؛ وخلص رئيس اللجنة إلى القول إنه واثق من أن "كثيرين سيغتنمون هذه الفرصة"[1]. هكذا كان التفكير الاستعماري البريطاني خلال تلك الفترة، التي شهدت قدرًا كبيرًا من العنف في فلسطين. وخلال تلك الفترة أيضًا، التي شهدت تغيرًا في التوازن السكاني، والتي سبقت الحرب العالمية الثانية والهولوكوست ببضع سنوات، راح بن غوريون

(1) Gilbert, *Exile and Return*, op. cit., p. 185.

وزملاؤه في القيادة الصهيونية يناقشون جديًّا إمكانية "ترحيل العرب" بأعداد كبيرة خارج فلسطين الانتداب، كحل لمشكلة الأغلبية العربية[1]. وكما قال المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي (Pappe Ilan): "اتضح للقيادة الصهيونية أنه ما لم يُجتَثَّ سكان فلسطين، فسيكون من المستحيل تحقيق حلم إقامة دولة يهودية"[2].

خلال خريف عام 1937، ردَّت بريطانيا على تصاعد المقاومة الفلسطينية بالتصميم على أن تقصم ظهرها؛ فاعتقلت عشرات من الزعماء الفلسطينيين (هرب الحاج أمين الحسيني إلى لبنان) ونفت خمسة منهم إلى جزر سيشل. وأُلقي بآلاف من الفلسطينيين في "معسكرات اعتقال" خاصة؛ واستعملت بريطانيا سلاحها الجوي ودباباتها ومدفعيتها الثقيلة ضد ثوار سلاحهم بنادق. وأصدرت محاكم عسكرية أحكامًا عاجلة، بما فيها أحكام بالإعدام شنقًا، مقابل حيازة أسلحة. وفرضت عقوبات جماعية على المدن والبلدات والقرى بنسف أحياء سكنية بكاملها، وإغلاق مدارس، وفرض غرامات نقدية أو عينية، وإسكان جنود في مساكن مدنيين.

أثار استمرار الثورة في فلسطين مزيدًا من المناقشات في الأوساط الحكومية بلندن، كان بعضها بين وزارتي المستعمرات والخارجية. وقد استمر ويليام أورمزبي غور، وزير المستعمرات آنذاك، في تأييد فكرة التقسيم؛ وفي 9 نوفمبر/تشرين الثاني 1937، ومع إدراكه أن "الدويلة" اليهودية "قد تزيد العداء العربي مؤقتًا في البلدان المحيطة بفلسطين"، اعترض في مذكرة سرية أصدرها مجلس الوزراء، في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 1937، على "أي رضوخ لمطالب العالم العربي داخل فلسطين أو خارجها، وهو ما يعني على أبعد تقدير تقبُّل اليهود في فلسطين كأقلية دائمة". وأضاف أورمزبي غور أن من شأن ذلك في رأيه، أن "يزيد التعنت العربي"[3].

---

(1) Pappe, I. *The ethnic cleansing of Palestine*, (One world Publications Ltd, Oxford, 2006), Ch. 2.

(2) Sabbagh, K. *Palestine. A personal history*, (Atlantic Books, London, 2006), p. 276.

(3) Gilbert, op. cit., p. 191.

وكان السير جورج رندل (George Rendel) هو الـذي أعـدَّ ردَّ وزارة الخارجية، في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 1937، على أورمزبـي غور، في مذكرة من ثلاث عشرة صفحة. وبالنظر إلى أنه كانت هناك ثورة تعتمل في فلسطين، وكانت غيوم الحرب تتلبد في أوروبا، فقد انصب اهتمام رندل على أولويات الإمبراطورية البريطانية، بما في ذلك احتمال حدوث اضطرابات في الهند.

وقد كتب قائلاً: لا بد من أن تبقى فلسطين بلدًا واحدًا ولا بـد مـن طمأنـة العرب إلى "أنهم لن يعودوا عرضة لخطر أن يصبحوا أقلية في بلدهم، أو يروْا في الواقع أن المناطق الخصبة الوحيدة قد أُخذت منهم وسُلِّمت بسيادتها كاملـة إلى مهـاجرين غرباء". ودفع رندل بالقول: إنه لا ينبغي السماح بأن تزيد نسبة اليهود إلى مجمـوع سكان البلاد على أربعين في المئة"[1].. وبعد أن أُعيدت صياغة هذه المذكرة وعُـدِّلت قليلاً، أصبحت وثيقة رسمية من وثائق مجلس الـوزراء موقَّعـة مـن آنتـوني إيـدن (Anthony Eden)، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 1937، ومصنفة بأنها باكورة السياسـة البريطانية الجديدة حيال فلسطين. وكان الهدف منها السعي لإيجاد بديل من مشـروع التقسيم الذي اقترحته لجنة بيل، بحيث لا يُعطَى اليهود أي أراض تكون خالصة لهم.

وبينما دأبت بريطانيا على نزع سلاح الثوار الفلسطينيين وسـحقهم، فقـد عززت القوة العسكرية اليهودية. وبالتعاون مع الهاغاناه، وهو الجـيش السـري للوكالة اليهودية، نظَّمت بريطانيا قوة خاصة سُمِّيت شرطة المستعمرات اليهودية، ودرَّبتها وسلَّحتها، إلى أن بلغ قوامها 14000 بحلـول أوائـل عـام 1939. وفي يوليو/تموز 1938، أنشأت بريطانيا وحدة أنغلو – يهودية سُمِّيت الفـرق الليليـة الخاصة (SNS) للقيام "بعمليات خاصة" ضد القرى الفلسطينية. وخـلال هـذه المرحلة الثانية من الثورة، استعملت إرغون تسفاي ليئومي (المنظمـة العسـكرية الوطنية)، وهي الجناح العسكري للحزب التطويري الصهيوني ذي الاتجاه اليميني، الأساليب الجديدة المتمثلة في إلقاء قنابل يدوية وبث قنابل موقوتة في الأسـواق في النزاع الفلسطيني – الصهيوني. وفي عام 1938 وحده، قُدِّر عدد الفلسطينيين الذين قتلتهم القوات البريطانية في اشتباكات تقديرًا متحفظًا بما لا يقل عن ألف، بينمـا

(1) Ibid., p. 192.

أُعدم أربعة وخمسون فلسطينيًا شنقًا، واعتُقل 2463. ورغم كلِّ هذه الإجراءات، استمرت الثورة بلا هوادة خلال عام 1938، واستولى الثوار على مناطق عدة من البلاد، بما فيها المدينة القديمة من القدس. عندئذٍ، واجهت بريطانيا مكابدة هائلة لاستعادة زمام الأمور في البلاد[1].

أما المرحلة النهائية من الثورة فاستمرت حتى صيف عام 1939، حين استعادت القوات البريطانية السيطرة على البلاد تمامًا في نهاية المطاف. ومع ذلك، أوفدت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق أخرى برئاسة السير جون وودهيد (John Woodhead)، نُشر تقريرها في نوفمبر/تشرين الثاني 1938. وقد خلص التحقيق إلى أن التقسيم غير عملي. في الوقت ذاته، جلبت السلطات البريطانية تعزيزات هائلة ونقلت إدارة البلاد إلى قادة عسكريين. وفي عام 1939، أُعدم خمسة وخمسون فلسطينيًّا شنقًا، وقتلت القوات البريطانية ما لا يقل عن ألف ومئتي فلسطيني في اشتباكات، واعتُقل ضعف ما اعتُقل من الفلسطينيين في العام السابق، وضُبط خمسة أضعاف ما ضبط من أسلحة الفلسطينيين في العام السابق، وذلك في حملة لنزع سلاح الفلسطينيين بالكامل.

وبينما استمرت الثورة في فلسطين، واستمرت محنة اليهود الأوروبيين في التفاقم، عُقد مؤتمر دولي في إيفيان الفرنسية المطلة على بحيرة جنيف، يوليو/تموز 1938. كان هدف المؤتمر هو البحث عن سياسة مشتركة ما حيال مسألة اللاجئين؛ وقد شارك فيه اثنان وثلاثون بلدًا، بينما ترأَّسته الولايات المتحدة. وقد رفضت دولة تلو أخرى في المؤتمر رفع القيود التي فرضتها على الهجرة. أما الحكومة البريطانية فأكدت أنه لا يوجد في الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية أي أرض مناسبة لإسكان لاجئين يهودٍ فيها على نطاق واسع. أما الولايات المتحدة، فأبقت على حصتها وهي 27000 لاجئ سنويًّا من ألمانيا والنمسا، وهو ما يمثِّل نسبة ضئيلة جدًّا مما كانت تستدعيه الضرورة وقتذاك. لقد فشل مؤتمر إيفيان فشلاً ذريعًا. ويُحسَب للدانمارك وهولندا ودويلة سانتو دومينغو، تفردها بفتح أبوابها للاجئين دون قيود[2].

---

(1) Khalidi, Walid, p. 190.

(2) Gilbert, op. cit., pp. 202-203.

أما في ألمانيا، فقد أرهب ضَمُّ النمسا إلى ألمانيا النازية، وأزمة ميونيخ، وأحداث مذبحة كريستالناخت، 9 – 10 نوفمبر/تشرين الثاني 1938، حين دُمِّرت متاجر وكنس ومنازل لليهود في أنحاء العالم، واعتُقل آلاف من اليهود، وقُتل حوالي مئة يهودي، كل ذلك أرهب يهود ألمانيا والنمسا (والأراضي التي سلمتها بريطانيا وفرنسا إلى هتلر في أكتوبر/تشرين الأول 1938)، بالإضافة إلى بولندا. ومرة أخرى، اشتد الضغط من أجل السماح بالهجرة، لكن مالكوم ماكدونالد، وزير المستعمرات البريطاني قال لمجلس الوزراء: "على الحكومة أن تختار بين الالتزامات التي قطعتها لليهود في العالم وبين الالتزامات التي قطعتها للمسلمين. ورغم الظروف المعاكسة التي كان اليهود يعانون منها، فقد ظلوا متنفذين جدًّا. فمثلاً، ذُكر أنه كان يوجد في الولايات المتحدة 3 ملايين يهودي. من ناحية أخرى، كانت الإمبراطورية البريطانية إمبراطورية مسلمة إلى حدٍّ بعيد جدًّا. ومن ناحية عسكرية، ليس من الوارد بتاتًا أن نستعدي المسلمين في الإمبراطورية وفي الممالك العربية في الشرق الأدنى. وهذا قد يستدعي منَّا فعلاً ألا نفكر حتى في المستقبل البعيد في احتمال وجود أغلبية يهودية في فلسطين".

وفي مذكرة سرية لاحقة لمجلس الوزراء، 18 يناير/كانون الثاني 1939، شرح ماكدونالد لزملائه في المجلس الجزء الأعوص من معضلة السياسة البريطانية الجديدة بخصوص فلسطين؛ فقال: "لا يمكننا قبول الحجة القائلة: إن من حق جميع اليهود أن يهاجروا إلى فلسطين. من الواضح أنه لا يُعقَل الإقرار لكل اليهود بملايينهم في العالم بممارسة الحق في الاستقرار بحقٍّ يخوِّل لهم الاستقرار في فلسطين إذا ما رغبوا في ذلك". "لا يمكننا أن نتفادى حدوث تصادم في نهاية المطاف، إذا ما واصلنا إنجاز وعد بلفور، بين قوى اليهود المضطهدين واليائسين والألمعيين والبنَّائين في فلسطين وبين الحركة العروبية واسعة النطاق التي يتنادى أصحابها للدفاع عن أضعف أشقائهم، عرب فلسطين". "وبالنظر إلى المقت العربي للغزو اليهودي لفلسطين كما نعلم، فمن الخطأ تمامًا القبول بأن على هذه الفئة السكانية الضخمة أن تخضع يومًا ما في وطنها وضد إرادتها لحكم الوافدين الجدد من اليهود"[1].

(1) Gilbert, op. cit., p. 218.

وبعد تسعة أيام، وفي اجتماع لمجلس الوزراء، أعاد ماكدونالد تفسير الكتاب الأبيض الذي أصدره تشرشل عام 1922 والذي ينص على أن وجود اليهود في فلسطين "هو نتيجة لحق مشروع لهم وليس مِنَّة من أحد عليهم". وقال ماكدونالد لمجلس الوزراء: إن عبارة "كنتيجة لحق مشروع" لا تشير إلا إلى اليهود الذين كانوا أصلاً في فلسطين عام 1922، وليس اليهود الذين جاؤوا إلى فلسطين بعدئذٍ، أو الذين قد يأتون مستقبلاً.

ومع نشر تقرير وودهيد، نوفمبر/تشرين الثاني 1938، أعلنت الحكومة البريطانية أيضًا عزمها على عقد مؤتمر طاولة مستديرة في لندن للتدارس في مصير فلسطين يحضره زعماء صهاينة وآخرون عرب ومندوبون عن البلدان العربية المجاورة لفلسطين. كان هدف المؤتمر الذي انعقد بين 7 فبراير/شباط و27 مارس/آذار 1939، الإبقاء على الوضع القائم إلى أن يتضح الموقف في أوروبا. لكن الطرفين كانا من التباعد الشديد بحيث تعذَّر حدوث أي اتفاق يُعتد به. في الوقت ذاته، فحتى بينما كان مؤتمر لندن منعقدًا، كانت الحكومة البريطانية تسعى بضغط دبلوماسي وقوة بحرية، إلى وقف السيل المستمر من المهاجرين اليهود غير القانونيين الفارِّين من أوروبا عبر نهر الدانوب إلى البحر الأسود ومن ثم بحرًا إلى فلسطين. وقد بلغ هذا السيل، الذي بدأ عام 1934، أَوْجَهُ في أوائل عام 1939؛ والواقع أن أكثر من ثلاثين سفينة تحمل حوالي 17000 لاجئ قد أبحرت من موانئ رومانيا المطلة على البحر الأسود وعبرت البحر الأسود ومن ثم مضيق البوسفور ومنه إلى موانئ اليونان ومن هناك إلى فلسطين. أما الرد البريطاني فكان أنْ عُرض على هؤلاء اللاجئين غير القانونيين سكن بديل خارج فلسطين طيلة مدة الحرب، لكنه ما كان من ذلك، بطبيعة الحال، إلا أن أثار حنق الصهاينة[1].

بعد المؤتمر، نشرت الحكومة البريطانية كتابًا أبيض آخر في مايو/أيار 1939. وقد نص هذا الكتاب على أن الالتزامات التي تعهدت فيها بريطانيا بإنشاء وطن لليهود قد نُفِّذت إلى حدٍّ بعيد؛ وأن من شأن الهجرة اليهودية الجماعية غير المحدودة وحيازة الأرض في فلسطين أن تتعارض مع ما تعهدت به بريطانيا للفلسطينيين،

(1) Ibid., p. 223.

وأنه سيُسمح خلال السنوات الخمس المقبلة لخمسة وسبعين ألف يهودي آخر بالمجيء إلى فلسطين، ومن ثم ستخضع الهجرة اليهودية "لقبول عربي طوعي"؛ وأنه سيُسمح بنقل ملكية الأراضي في مناطق معينة، بينما يُقيَّد ويُحظَر في مناطق أخرى، لكي لا يحرم الفلسطينيون من تملك الأرض؛ وأن تقام دولة موحدة ومستقلة بعد عشر سنوات، شريطة وجود علاقات فلسطينية – يهودية طيبة.

ترك الكتاب الأبيض انطباعًا طيبًا في نفوس كثير من الفلسطينيين، لكنهم لم يستطيعوا قبوله بسبب غموض عبارة "قبول عربي طوعي"، أي بلا جدال، لاستمرار الهجرة اليهودية مستقبلاً، وبسبب الطبيعة الاشتراطية للدولة الموحدة المستقلة الموعودة. وقد شعر كل الفلسطينيين أن بريطانيا، بقمعها الفظِّ لثورتهم، قد كشفت عن برنامجها الحقيقي. علاوة على ذلك، شعروا بأن بريطانيا قد خذلتهم، بدأبها على الحنث بوعودها لهم منذ عام 1916. من ناحية أخرى، لم يجد الساسة البريطانيون حرجًا من التفاوض مع الزعماء الفلسطينيين، وقمع الثورة في وقت واحد معًا. وقد رأوا في الثورة الفلسطينية مكيدة أوعزت بها ألمانيا وإيطاليا لتأليب الفلسطينيين على بريطانيا فتصدّوا لها بكل ما أوتوا من قوة في المنطقة.

أما الصهاينة فقد اتهموا بريطانيا "بمهادنة" العرب وتقديم مصالحها الاستراتيجية في المنطقة على غيرها بسبب تدهور الموقف عالميًّا. وقد جاءت القيود التي تضمنَّها الكتاب الأبيض بينما جعل التوسع النازي في أوروبا الحياة لا تطاق بالنسبة إلى اليهود، بل ومتعذرة. وأما اليهود الذين استوطنوا في فلسطين فقد استمروا في الرد على الثورة الفلسطينية بعملية سرية تمثلت في هجرة غير قانونية (برًّا وبحرًا)، واستيلاء على أراض، وتشكيل وحدات مسلحة، بمساعدة من ضباط بريطانيين متعاطفين معهم من أمثال الشهير أورد تشارلز وينغيت (Orde Charles Wingate).

بعد بضعة أيام من نشر الكتاب الأبيض الجديد، شهد مجلس العموم مناقشة حامية؛ فقد اعترض تشرشل بحدة وبعبارات شديدة اللهجة على ما رأى أنه إخلاف لوعد بلفور وإجراء مخزٍ من المهادنة للعالم العربي، وقال: "لقد طُلب منَّا أن نرضخ، وهذا أكثر ما يحزُّ في نفسي، لتحريضٍ تغذِّيه أموال أجنبية وتشعله بلا

توقف دعاية نازية وفاشية... لكي نتخلى عن وعد بلفور... فتكون تلك نهاية رؤية وأمل وحلم". ومع ذلك، جاءت نتيجة التصويت النهائية لصالح سياسة الكتاب الأبيض، بأغلبية 268 صوتًا مقابل 179 صوتًا[1].

كان كتاب ماكدونالد الأبيض، الذي عُرف لدى اليهود بعدئذٍ بالكتاب الأسود، إيذانًا بنهاية الوئام الأنغلو – صهيوني الذي دشنه وعد بلفور عام 1917؛ وقد عزَّز تصميم قادة الصهاينة على إقامة دولتهم المستقلة بالكامل، والتحول في نهاية المطاف إلى طلب دعم من الولايات المتحدة الأميركية. ومع ذلك، انخرط حوالي 27000 يهودي من فلسطين في القوات البريطانية، وتوسعت القاعدة الصناعية اليهودية في فلسطين لتلبية ما تحتاجه بريطانيا في الحرب.

خلال الحرب، كان الفلسطينيون مرنين بشكل عام، وتُعزى سلبيتهم تلك من بعض الوجوه إلى فظاظة القمع البريطاني لثورتهم وإحكام القبضة عليهم، بينما تعزى من وجوه أخرى إلى البنود المطمئِنة نسبيًّا في الكتاب الأبيض الصادر عام 1939 بشأن الهجرة الصهيونية وتملُّك الأراضي. فضلاً عن ذلك، استمرت بريطانيا في حظر اللجنة العربية العليا وكل نشاط سياسي فلسطيني. وظل كبار الزعماء الفلسطينيين مختفين أو منفيين أو معتقلين. وقد فرَّ الحاج أمين الحسيني نفسه من السجن في عام 1941 وذهب إلى دول المحور؛ حيث أمضى ما تبقى من سنوات الحرب في خدمة آلة الدعاية النازية، وبالتالي فقد قوَّض قضية حركته الوطنية في نظر الدول التي انتصرت في الحرب فيما بعد.

بالإضافة إلى ذلك، استمرت بريطانيا في احتجاز آلاف من الفلسطينيين في معسكرات اعتقال، وواصلت حملتها الرامية إلى نزع سلاح الفلسطينيين. ومع ذلك، تطوع 8000 فلسطيني للعمل مع القوات البريطانية في شمال إفريقيا. أما سياسيًّا، فمن المهم أن الفلسطينيين كانوا بلا قادة في الواقع خلال سنوات الحرب وما بعدها. وخلافًا لما كانت عليه الحال إبَّان الحرب العالمية الأولى، لم تكن فلسطين منطقة حرب بل غدت معسكرًا هائلاً للجيش، زاد عددَ الجنود الأجانب وهيَّأ وظائف.

(1) Gilbert, op. cit., pp. 230-232.

في بواكير الحرب، قرر قادة الصهاينة في فلسطين تنشيط المؤسسة اليهودية الأميركية لتعبئة الحكومة الأميركية لصالح القضية الصهيونية. وقد سافر ديفيد بن غوريون (David Ben Gurion) مندوبًا عن الوكالة اليهودية إلى الولايات المتحدة، حيث عُقد مؤتمر في مايو/أيار 1942 في فندق بيلتمور بنيويورك. وقد دعا مؤتمر بيلتمور الذي حضره كبار الصهاينة الأميركيين إلى إنشاء "كومنولث يهودي"، وهو كناية عن "دولة يهودية". وحتى قبل انتهاء الحرب، أطلقت الإرغون وشتيرن حملة إرهاب ضد البريطانيين، وهو ما يدل على تحوُّل تراكمي مطَّرد في ميزان القوى المحلي (عسكريًّا واقتصاديًّا وسكانيًّا) لصالح الصهاينة على حساب الفلسطينيين، حدث في الظل على مدى العقود الثلاثة السابقة؛ وبحلول عام 1945، لم يعد الصهاينة يعتمدون عسكريًّا على بريطانيا.

في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 1944، اجتمع وايزمان وتشرشل (الذي كان رئيسًا للوزراء وقت الحرب منذ 1940) لمناقشة مصير فلسطين، وقد قال تشرشل لوايزمان: "إذا استطاع اليهود أن يحصلوا على كل فلسطين فذلك خير، أما إذا كانت المسألة اختيارًا بين الكتاب الأبيض والتقسيم، فعليهم أن يختاروا التقسيم". وقال تشرشل لوايزمان أيضًا إنه هو أيضًا "يؤيد أن تكون صحراء النقب جزءًا من الدولة اليهودية المستقبلية"[1].

في مارس/آذار 1945، تأسست جامعة الدول العربية. وقد تعهدت الجامعة العربية التي تألَّفت من مصر ولبنان والسعودية وسوريا وشرق الأردن واليمن بالحفاظ على عروبة فلسطين. وحيث أوشكت الحرب على النهاية تطلع كثير من الفلسطينيين إلى الجامعة طلبًا للنصرة.

بالنسبة إلى اليهود، ظل تركيزهم خلال الحرب وما بعدها منصبًّا على الهجرة. وبُعيد الحرب مباشرة، قال دبلوماسيون صهاينة بارزون إنه لا يمكن إلا لدولة يهودية في المستقبل أن تكون ملاذًا للناجين من نظام الحكم النازي، الذين كانوا وقتئذٍ في معسكرات للمشردين يديرها الحلفاء في ألمانيا. وفي النهاية، فضَّل كثير من الناجين من الهولوكوست الهجرة إلى الولايات المتحدة، بدلاً من فلسطين.

(1) Ibid., p. 269.

إلا أن الصهاينة انتصروا في المعركة الدبلوماسية المهمة، لاستعطاف العالم، وقد ساعدهم في ذلك إلى حدٍّ بعيد إصرار بريطانيا على ضبط الهجرة وتقليلها إلى أدنى حدٍّ ممكن، وهو ما برز في حادث الهجرة، عندما لم تكتف بريطانيا برفض رسو سفينة تحمل لاجئين يهودًا في فلسطين، بل أعيدت أيضًا إلى ألمانيا، وهو ما قوبل بتنديد في كل أنحاء العالم.

وبانتهاء الحرب في أوروبا، في 8 مايو/أيار 1945، أمَّل اليهود في كل العالم، وتوقعوا، أن تُفتح أبواب فلسطين لمن نجوا من الهولوكوست إلا أن انتخابات يوليو/تموز تدخلت في هذه المسألة، فقررت حكومة العمال الجديدة التي رأَسَها كليمنت آتلي (Clement Atlee) وتولّى آرنست بيفن (Ernest Bevin) فيها وزارة الخارجية، الإبقاء على السياسة التي أوصى بها الكتاب الأبيض. وبالتالي، شهدت نهاية الحرب تصعيد الصهاينة مواجهتهم لبريطانيا، من خلال الدبلوماسية، والهجمات العسكرية والدعاية. فعلى الصعيد الدبلوماسي، وجد الصهاينة في الرئيس الأميركي، ترومان (Truman)، حليفًا شديدًا بُعيد تنصيبه. وبعدما ضغط ترومان على لندن أولاً في مسألة الهجرة، دعا في أغسطس/آب 1945، إلى السماح فورًا بدخول 100000 مهاجر يهودي إلى فلسطين بلا شروط، وبذا، قوَّض الكتاب الأبيض الذي صدر عام 1939 بالكامل. وفي أغسطس/آب وأكتوبر/تشرين الأول 1946، خطا ترومان خطوة أخرى في دعم الصهيونية فأيَّد تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى فلسطينية. وقضى المشروع بأن تشغل الدولة اليهودية حوالي 60 في المئة من فلسطين بينما لم تكن ملكية اليهود للأراضي في البلاد قد تجاوزت سبعة في المئة.

اتخذت الهجمة العسكرية الصهيونية شكل اعتداءات إرهابية على الجنود البريطانيين والمنشآت البريطانية، وبين أغسطس/آب 1945 وسبتمبر/أيلول 1947، "قُتل 169 بريطانيًّا و37 إرهابيًّا صهيونيًّا". ومن الغريب أن الرد البريطاني على حملة الإرهاب الصهيونية كان معتدلاً، وذلك لعوامل ثلاثة هي: كَلَلُ بريطانيا من الحرب، والتأييدُ الأميركي للصهيونية، وإحجامُ بريطانيا عن اتخاذ إجراءات ضد أوروبيين كالإجراءات التي اتخذتها ضد الفلسطينيين الآسيويين. فمثلاً، حظرت

اللجنة العربية العليا ثمانيَ سنوات، أما أعضاء الوكالة اليهودية الذين اعتُقلوا في 29 يونيو/حزيران 1946، فقد أُطلق سراحهم بعد أربعة أشهر تقريبًا[1].

ومع أن البلدان العربية انضوت تحت لواء الجامعة العربية وقتذاك، فقد كانت منغمسة إلى حدٍّ بعيد، في تنافس سياسي وأسري، وكانت لا تزال مدينة بالفضل اقتصاديًّا للدول الغربية، أي إنها كانت أبعد ما تكون عن القدرة على اتخاذ إجراء جماعي فعال. وكان حجر الزاوية في استراتيجية الجامعة هو الضغط على بريطانيا لكي تلتزم بالكتاب الأبيض الذي صدر عام 1939. أما داخل فلسطين، فكانت استراتيجيتها تتمثل في تجنب التدخل في القتال بين الصهاينة والبريطانيين، وتشجيع المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، وتأييد اللجنة العربية العليا بعدما أُعيد تشكيلها؛ حيث سمحت بريطانيا لها بالعمل مرة أخرى في نهاية المطاف في عام 1945. وعلى النقيض تمامًا من الاستراتيجية الصهيونية، كان هناك غياب تام تقريبًا في الجانب العربي لأي استعداد أو تخطيط عسكري، وهو ما يعزى من ناحيةٍ إلى الافتقار إلى قيادة فلسطينية أو جهاز حكم وطني (وكلاهما قمعته بريطانيا فعلاً)، وإلى اعتقاد في غير محله بأن بريطانيا لن تتخلى عن مسؤولياتها باعتبارها الدولة المنتدبة على فلسطين.

وبالنظر إلى تردد بريطانيا في سحق التمرد الصهيوني وعجزها عن تنفيذ ما جاء في الكتاب الأبيض الذي صدر عام 1939 (بسبب اعتراض الصهاينة عليه) أو التقسيم (بسبب اعتراض الفلسطينيين والعرب عليه)، فسريعًا ما راح ينفد ما لديها من بدائل واقعية لحكم البلاد مستقبلاً. وقد سعت بريطانيا أولاً إلى إشراك الولايات المتحدة في عملية اتخاذ قرارات جادة بشأن فلسطين كوسيلة للحد من الانحياز الأميركي لصالح الصهيونية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 1945، اقترحت تشكيل لجنة تحقيق أنغلو – أميركية بالإضافة إلى فريق مشترك آخر من الخبراء يتابع ما تتوصل إليه اللجنة من نتائج وقرارات. لكن هذه المحاولة فشلت لأن الرئيس ترومان لم يعتمد سوى تلك التوصيات التي وردت في تقرير اللجنة الأنغلو – أميركية، الصادر في مايو/أيار 1946، والتي أيدت وجهة النظر

(1) Khalidi, op. cit., pp. 236-238.

الصهيونية. أما المشروع الذي اقترحه الفريق المشترك لإقرار حل فيدرالي للمسألة الفلسطينية، فقد سُدِّدت إليه ضربة قاضية بفعل إقرار ترومان، في أغسطس/آب 1946، للمشروع الصهيوني للتقسيم[1]. وعليه، فبحلول نهاية عام 1946، أوشك صبر الحكومة البريطانية وثقتها في نفسها على النفاد. وشعورًا من مجلس الوزراء بالإعياء، فقد أراد أن يتنصل من المسألة الفلسطينية برمتها. وراحت الصحافة البريطانية تدعو إلى تقسيم فلسطين وانسحاب بريطانيا منها.

واعتبارًا من يناير/كانون الثاني حتى أواسط فبراير/شباط 1947، عقد مجلس الوزراء سلسلة اجتماعات لمناقشة مصير فلسطين. وقد كان الوزراء منقسمين؛ فوزير الخارجية بيفن دافع عن فكرة قيام دولة موحدة ومستقلة، تكون للأقلية اليهودية فيها حقوق خاصة؛ أما آرثر كريتش جونز (Arthur Creech Jones)، وزير المستعمرات، فقال: إن الهجرة اليهودية غير القانونية ستستمر، وإن اليهود لن يقبلوا بأقل من دولة يهودية؛ وأما هيو دولتون (Hugh Dalton)، وزير المالية فقد أيد التقسيم، وقيام "دويلة" يهودية؛ وأما آنيورين بيفان (Aneurin Bevan)، وزير الصحة، فنبَّه إلى احتمال اندلاع موجة عارمة من معاداة اليهود في بريطانيا إذا ما اضطرت الحكومة إلى قمع الاضطرابات المستمرة في فلسطين بالقوة.

وأما وزير الدفاع، إي. في. إلغزاندر (A.V. Alexander)، فأكد أن من الضروري لنا أن نُبقي على حسن ظن العالم العربي بنا[2]. وبحلول ذلك الوقت، كان لبريطانيا من الجنود في فلسطين ما لم يكن لها في شبه القارة الهندية، كما ارتفع عدد الإصابات بين البريطانيين، ولا سيما بسبب حملة الإرهاب التي شنها المتطرفون الصهاينة. وقد بلغت تلك الحملة أوجها بتفجير مقر الإدارة المدنية البريطانية في فندق كنغ ديفيد بالقدس، في يوليو/تموز 1946، حين قتل 91 مدنيًّا. وفي مذكرة سرية جدًّا صدرت في 6 فبراير/شباط 1947، أبلغ بيفن وكريتش جونز معًا مجلس الوزراء بأن العرب يعترضون بشدة على قيام دولة يهودية في أي جزء من فلسطين، وأنهم يصرون على الحصول على ضمان تعذرِ ذلك على اليهود من

(1) Ibid., p. 240.
(2) Gilbert, op. cit., pp. 298-299.

خلال مزيد من الهجرة، لتحقيق أغلبية في فلسطين. ومع ذلك، فسر اليهود وعد بلفور وصك الانتداب على أنهما يعنيان تعهدًا بإنشاء دولة يهودية في كل فلسطين، وأنهم مستعدون لقبول التقسيم كحلٍّ وسط. وبالنظر إلى هذا الاستعصاء، قبل مجلس الوزراء في 14 فبراير/شباط اقتراح بيفن وكريتش وجونز الداعي إلى أن تحيل بريطانيا المسألة إلى الأمم المتحدة، وأُعلن ذلك في اليوم ذاته.

في جلسة خاصة عُقدت في أبريل/نيسان ومايو/أيار 1947، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إيفاد لجنة تحقيق أخرى إلى فلسطين، سُميت اللجنة الدولية الخاصة بفلسطين (UNSCOP). وفي سبتمبر/أيلول 1947، رفعت اللجنة الجديدة تقرير أغلبية يؤيد التقسيم وتقرير أقلية يوصي بحلٍّ فيدرالي. وفي 29 أكتوبر/تشرين الأول 1947، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا، يستند إلى مشروع أوعز به الصهاينة وأقرَّه الرئيس ترومان، يوصي بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية، وأخرى فلسطينية، بينما تُدَوَّلُ القدس وأكنافها؛ على أن يُقام اتحاد اقتصادي بين الدولتين اليهودية والفلسطينية. ذهل الفلسطينيون وغيرهم من العرب بينما ابتهج الصهاينة. ويُعزى إقرار المشروع في الأمم المتحدة بأغلبية 33 صوتًا مقابل 13 صوتًا وامتناع 10 عن التصويت، وغياب وفد واحد، إلى حدٍّ بعيد، إلى الضغط الهائل الذي مارسته الولايات المتحدة (بما في ذلك تدخل الرئيس ترومان شخصيًّا) على بعض الدول لكي تصوِّت لصالح المشروع، أما المملكة المتحدة فقد امتنعت عن التصويت.

اتخذت القيادة الصهيونية من الرفض الفلسطيني لقرار الأمم المتحدة ذريعة لطرد العرب من المناطق التي خُصِّصت لدولة يهودية (حوالي 55 في المئة من مساحة فلسطين). وفي أعقاب التصويت لصالح التقسيم في الأمم المتحدة، في نوفمبر/تشرين الثاني 1947، تصاعد القتال بصورة مذهلة في فلسطين. وبحلول أواسط يناير/كانون الثاني 1948، بلغ عدد القتلى والجرحى من الطرفين حوالي ألفين.

في مارس/آذار 1948، وقع حدثان مهمان: أولهما: أن الدكتور وايزمان تمكَّن من عقد اجتماع بالرئيس ترومان في البيت الأبيض. وقد أشار ترومان لوايزمان في

هذا الاجتماع، 18 مارس/آذار 1948، بأن الولايات المتحدة ستؤيد إنشاء دولة يهودية ذات سيادة في المستقبل المنظور، وهو ما شنَّف أذني وايزمان، وكان مبعث طمأنينة كبرى لدى ديفيد بن غوريون في تل أبيب. والواقع أن القيادة الصهيونية لم تكن قلقة من أية مقاومة يبديها أهل البلاد بل إن ما كان يهمها هو بريطانيا، والرد الدولي على حملتها المتزايدة الشراسة الرامية إلى طرد السكان والاستيلاء على الأرض.

ثانيًا: بدأت في الشهر ذاته الحملة العسكرية الصهيونية التي خُطِّط لها بعناية، جديًّا. وكانت للخطة "د"، وهي خطة عسكرية أعدتها الهاغاناه (التي بلغ قوامها وقتئذٍ 62000)، أهداف ثلاثة، هي: الاستيلاء على جميع المنشآت العسكرية والمدنية لدى إخلائها من قبل البريطانيين، وإخلاء الدولة اليهودية المستقبلية من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، والاستيلاء على المدن المختلطة بين العرب واليهود، واحتلالها وطرد السكان العرب منها، وهذا ما حدث في نهاية المطاف ليافا وحيفا وصفد وطبريا. وكانت تلك الخطة هي ما قرَّر مصير الفلسطينيين داخل المناطق التي مدَّ قادة الصهاينة أعينهم إليها لكي تكون لدولتهم اليهودية المستقبلية. وبصرف النظر عمَّا إذا كان الفلسطينيون سيقبلون دولتهم اليهودية أم سيرفضونها، فقد قضت الخطة "د" بإخراجهم كليًّا وبطريقة منسقة من ديارهم. وقد أعاد يغال يادين (Yigael Yadin)، أحد أقرب المقربين من بن غوريون في هذا المشروع، إلى الأذهان فيما بعد القول: إنه "لولا بريطانيا لقضينا على العنف العربي (الاعتراض على قرار التقسيم الأممي في عام 1947) خلال شهر"[1].

وعندما رحلت بريطانيا، بعد ذلك بشهرين، كان قد أُجلي ثلث السكان الفلسطينيين. وقد كانت بريطانيا مسؤولة رسميًّا عن الأمن والنظام في بواكير إخراج السكان الأصليين، وهي عملية تفريغ سكاني عززتها موجة أولى تضم حوالي 70000 من صفوة الفلسطينيين اجتماعيا واقتصاديًّا فرَّت من فلسطين بحلول يناير/كانون الثاني 1948. ويفسر هذا الرحيل للصفوة المتمدينة من ناحية سببَ الفعالية الشديدة لسياسة الطرد الصهيونية خلال هذه المرحلة الأولى من الحرب،

(1) Pappe, op. cit., p. 22.

أي حتى رحيل الإدارة البريطانية، في المدن المختلطة بين اليهود والعرب، بالإضافة إلى القدس الغربية. وكانت الأولوية لدى بريطانيا خلال هذه الفترة بوضوح هي "انسحاب منتظم"، بدلاً من الحفاظ على الأمن والنظام، أو حماية سكان فلسطين (عربًا كانوا أم يهودًا).

أخيرًا، صباح 14 مايو/أيار، غادر آخر مندوب سام بريطاني، آلان كننغهام (Cunningham Alan)، القدس. وبذا، انتهى حكم بريطانيا للبلاد بعد ثلاثين سنة. ومساء اليوم ذاته، وفي تل أبيب، أعلن ديفيد بن غوريون قيام دولة يهودية. ومن بين 37 شخصًا وقّعوا على وثيقة الاستقلال، لم يكن هناك سوى شخص واحد من مواليد البلاد. وبعد عشر دقائق، أعلن الرئيس الأميركي من واشنطن الاعتراف بدولة إسرائيل. لم تُذكَر حدود الدولة الجديدة بل إن الرئيس ترومان لم يأت على ذكر دولة عربية في فلسطين، ولم يتطرق إلى ما يمكن أن يكون عليه مستقبل الشعب الفلسطيني.

بحلول أواخر عام 1948، طاردت القوات الصهيونية (التي أصبحت قوات إسرائيلية) حسنة الاستعداد مختلف الجيوش العربية المنقسمة وضعيفةِ الاستعدادِ التي كانت قد غزت فلسطين في 15 مايو/أيار، في أعقاب انسحاب بريطانيا منها. وتحوَّل سبعة في المئة كان اليهود يملكونها من فلسطين إلى 78 في المئة، أي دولة إسرائيل. لقد حوَّل الصهاينة وضعهم بالغزو من أقلية أوروبية، يعيش بعضها في غيتو إلى دولة مستقلة ذات سيادة أغلبيتها يهودية. لم يُقْضَ على الفلسطينيين لكنهم جُرِّدوا من ممتلكاتهم، حيث طرد 750000 وأصبحوا لاجئين، أما من بقوا، حوالي 150000، فقد عُزلوا في الواقع. لقد سمحت بريطانيا للقوات الصهيونية بأن تحتفظ بمفتاح القفص الحديدي. ومنذئذٍ والفلسطينيون يكافحون للخروج من هذا القفص الحديدي الصهيوني.

الفصل الرابع

فلسطين بعد الحربين
العالميتين الأولى والثانية

تدويل القضية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الأولى: تأطير الدبلوماسية الدولية وتحليلها 1919-2012

ملاذ الأغا (*)

تأثيرات الحرب العالمية الأولى في المسألة الفلسطينية كانت تعني التدويل، فمنذ ظهور المسألة الفلسطينية واهتمام أطراف السياسة العالمية منصبٌّ على الرعاية السياسية لحلِّ هذه المسألة، وإقامة دولة فلسطينية من خلال منظمات دولية من قبيل عصبة الأمم والأمم المتحدة. وقد حرصت هذه الأطراف العالمية المهيمِنة على إبقاء قضية فلسطين في إطار التدويل والعمل الجماعي. وبالتالي، كان من بين التأثيرات المباشرة للحرب العالمية الأولى ترسيم الحدود ووقوع فلسطين تحت حكم عسكري بريطاني[1]. وقد أصبح هذا الحكم رسميًّا في يوليو/تموز 1922 بقرار من عصبة

(*) حاز ملاذ الأغا (Malath Alagha) على درجة الدكتوراه من جامعة إكستر، حيث اهتم بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وروسيا تجاه الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية. وقد كان أكاديميًّا في عدد من الجامعات الفلسطينية، بما فيها جامعة القدس المفتوحة، وجامعة الأقصى، والجامعة الإسلامية في غزة.

(1) بدأ الحكم العسكري البريطاني في فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى عندما استولى السير إدموند اللنبي (Sir Edmond Allenby) على القدس ومدن فلسطينية أخرى من أيدي العثمانيين. وقد أضفت عصبة الأمم صبغة رسمية على ذلك عام 1922 وهو ما دخل حيز التنفيذ في سبتمبر/أيلول 1923. نصَّ صك الانتداب البريطاني على فلسطين على إدارتها "إلى أن يتمكن الفلسطينيون من الاستقلال". لكن الانتداب سار في الاتجاه الآخر عندما تضمن البنود الرئيسية لوعد بلفور. للحصول على مزيد من المعلومات راجع:
R. Miller, *Britain, Palestine and Empire: The Mandate Years*, (Ashgate, 2010), p. 1-36.

الأمم[1]. وقد تضمنت وثيقة الانتداب وعد بلفور الذي يقضي بإنشاء ما سُمي "وطنًا يهوديًّا" في فلسطين. وأصبح المشروع الصهيوني الرامي إلى إنشاء وطن لليهود التزامًا دوليًّا عندما ذُكِر في صكِّ الانتداب الصادر عن عصبة الأمم. وكما قال ماتي ألون (Mati Alon)؛ فقد "حصل وعد بلفور على دعم من عصبة الأمم"[2]. وهكذا، فإن عصبة الأمم بتضمينها وعد بلفور في وثيقة الانتداب البريطاني ذهبت إلى "أبعد مما كان قد اشتُرط في الميثاق الخاص بالانتدابات"[3]. هذا التضمين لوعد بلفور في الانتداب البريطاني سار عكس التطلعات الفلسطينية. وقد زاد صعود النازية في ألمانيا ما أدى إلى ازدياد المهاجرين اليهود من أوروبا الغربية إلى فلسطين. هذه الهجرة اليهودية الواسعة النطاق، بالإضافة إلى السياسات البريطانية التي سارت لصالح إقامة المشروع الصهيوني، أثارت مزيدًا من الاضطرابات.

تزايد تدويل النزاع تدريجيًّا لتعزيز المشروع الصهيوني في فلسطين. وعندما ثار الفلسطينيون على الهجرة اليهودية والسياسات البريطانية، بدءًا بإضراب عام 1936، أوفدت الحكومة البريطانية لجنة بيل الملكية للتحقيق في أسباب الثورة[4]. وقد عمدت السياسة البريطانية إلى تدويل النزاع عندما أوصت اللجنة بتقسيم فلسطين[5]. وخلال

---

(1) Huneidi, S. and K. Walid, *A broken Trust: Sir Herbert Samuel, Zionism and the Palestinians*, (I.B. Tauris, 2001), p. 58.

(2) Mat, A. *Holocaust and Redenption*, (Trafford, 2004), p. 147.

(3) Steiner, N. Gibney, M. and Loescher, G. *Problems of protection: the UNHCR, refugees, and human tights*, (Roufledge, 2003). p. 158.

(4) وصلت اللجنة إلى فلسطين في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 1936، وفرغت من التقرير في يناير/كانون الثاني 1937.

(5) جاءت لجنة (بيل) الملكية إلى فلسطين قادمة من لندن للتحقيق في جذور النزاع الفلسطيني – اليهودي ولاقتراح حلٍّ. نشرت اللجنة توصياتها في يوليو/تموز 1937، داعية فيها إلى تصفية الانتداب وتقسيم فلسطين بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود الصهاينة. وقد قسَّم مقترح التقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية، تشمل الشريط الساحلي من جبل الكرمل إلى جنوب بير توفيا إلى الجنوب الشرقي من أسدود والشمال الغربي من الفلوجة، إضافة إلى الجليل ووادي جزريل إلى الشمال الغربي من بيسان، ودولة عربية تضم ما تبقى من فلسطين. راجع:
C.E.D. Lane, International Documents on Israel & Palestine 1915 to 2008, (Lulu. Com, 2008), p 46.

الثورة، استطلعت بريطانيا إمكانية التقسيم، وهو ما رفضه الفلسطينيون. وتحت تأثير الثورة، أوفدت بريطانيا لجنة برئاسة وودهيد (Woodhead) إلى فلسطين عام 1938، فأقرت اللجنة بأن التقسيم لم يعد جزءاً من سياسة بريطانيا في فلسطين. لم تتوقف مع ذلك الثورة على المشروع الصهيوني والقوات البريطانية، إلى أن أرغمت الحكومة البريطانية على إصدار الكتاب الأبيض عام 1939. أعلنت بريطانيا في هذه الوثيقة الرسمية أنه "ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية" وأن هدف الحكومة البريطانية هو "إنشاء دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات"[1]. وقد مهدت السياسة البريطانية السبيل لتقسيم فلسطين بين الفلسطينيين والصهاينة، وأصبح مقترح التقسيم الذي قدمته لجنة بيل (Peel) حجر الأساس لتدويل الصراع وتعزيز المشروع الصهيوني.

التدويل من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة

اتضحت سياسة التدويل هذه أكثر فأكثر عندما اقترب الانتداب البريطاني على فلسطين من نهايته[2]، وعندما كان يفترض أن تقام دولة فلسطينية في نهاية السنوات العشر التي حددها الكتاب الأبيض البريطاني تنصَّلت بريطانيا من هذا الالتزام ومضت أكثر فأكثر في سبيل تدويل قضية فلسطين. وقدمت الحكومة البريطانية خطابًا إلى الأمم المتحدة تطلب من الأمين العام أن يدرج القضية الفلسطينية في جدول الجمعية العامة. ووُضع مصير فلسطين في يد الأمم المتحدة، التي حلت محل عصبة الأمم. ركزت الأمم المتحدة بعد إنشائها على تدويل قضية فلسطين، وقد دوَّلت الأمم المتحدة قضية فلسطين بأن شكَّلت اللجنة الدولية الخاصة بفلسطين[3]؛ فاقترحت اللجنة مشروع التقسيم الذي أقرته الجمعية العامة

---

(1) Tessler, M.A. *A History of the Israeli-Palestinian Conflict*, (Indiana University Press, 1994), p. 245.

(2) بالنسبة إلى هنري قطان، مورس الانتداب البريطاني على فلسطين كوصاية نيابة عن عصبة الأمم، التي حُلَّت في أبريل/نيسان 1946. وهكذا، فقد انتهى الانتداب بانتهاء العصبة. راجع: H. Cattan, *The Palestine Question*, (Croom Helm, 1988), pp. 32-3.

(3) شكَّلت الجمعية العامة للأمم المتحدة "اللجنة الدولية الخاصة بفلسطين (UNSCOP) التي تألفت من عضوية 11 دولة. كان هدف اللجنة التحقيق في مسألة فلسطين والتوصية بحلول تُدرَج في برنامج الجمعية العامة في جلستها العادية في سبتمبر/أيلول 1947. وقرَّر

للأمم المتحدة. في الثالث والعشرين من سبتمبر/أيلول 1947، وكّلت الجمعية العامة لجنتها الخاصة بتقسيم فلسطين. وقد تركت معالجة القضية الفلسطينية من خلال الأمم المتحدة إرثًا سار ضد حقوق الشعب الفلسطيني. قصدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تتجنب القانون الدولي حين رفضت طلبات بإحالة قضية فلسطين إلى محكمة العدل الدولية طلبًا للمشورة[1]. فضلاً عن ذلك، تدل الطريقة التي اعتُمد بها مشروع التقسيم على مدى ما يعنيه التدويل بالنسبة إلى القضية الفلسطينية. فمشروع التقسيم قُدِّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ قرار بشأنه في جولتين، وهو ما احتاج إلى أغلبية الثلثين لإقراره. في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 1947، لم تتوفر الأغلبية اللازمة لاعتماد القرار. وفي تلك الفترة، شنَّت الأطراف الدولية، كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا حملة شرسة استعملت فيها نفوذها ومعوناتها المالية لتوفير الأغلبية المطلوبة[2]. في تلك اللحظة التاريخية، قررت

القادة الفلسطينيون ممثلين باللجنة العربية العليا ألا تشارك في الجلسة على أساس أن الأمم المتحدة رفضت التطرق إلى مسألة الاستقلال وأن اللجنة الدولية الخاصة بفلسطين لم تفصل بين مسألة اللاجئين اليهود والأوروبيين وبين قضية فلسطين. وفي 31 أغسطس/آب، أتمت اللجنة الدولية الخاصة بفلسطين مهامها وأوصت بمقترحين، هما مقترحا الأغلبية والأقلية. أوصى مقترح الأغلبية بتقسيم فلسطين إلى دولتين ومنطقة دولية: دولة عربية، ودولة يهودية، والقدس وقراها؛ فأوصى بإقامة دولة فلسطينية فيدرالية تديرها حكومتان فيدراليتان تُشَكّلان بعد فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاث سنوات. لمزيد من المعلومات، راجع:

United Nations. Dept. Of Public Information, The Question of Palestine and the United Nations, (United Nations, 2008), p. 11-3.

(1) يشير هنري قطان إلى ناقدين كثيرين أقرَّهم خبراء في القانون على ما قالوا من أمثال بي. بي بوتر (P.B Potter)، والبروفيسور كوينسي رايت (Quincy Wright)، والبروفيسور آي. براونلي (I. Brownlie)، حيث أخذوا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181، باعتباره قصورًا من الجمعية حين قررت تقسيم فلسطين ووصفوا القرار بأنه غير مشروع. راجع كتاب قطان "القضية الفلسطينية"، مكتبة الساقي، ص 37–40.

(2) قدمت الوكالة اليهودية والحكومة الأميركية هدايا قيمة ومعونات مالية للحصول على الأغلبية اللازمة لإقرار المشروع؛ إذ تلقى عدد من زوجات رؤساء أميركا اللاتينية هدايا قيمة، وبالتالي ضمنت أصوات 12 من أصل 20 من بلدان أميركا اللاتينية، كانت قد وُعدت بمساعدة مالية. أما ليبيريا، فقد هُدِّدت بقطع المعونات عنها. وشجع الاتحاد السوفيتي ست دول في أوروبا الشرقية على التصويت بنعم. وأما بريطانيا، فامتنعت عن

الدول المتنفذة مصير فلسطين وشعبها. وفي 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1947، صوَّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح تقسيم فلسطين وقبلت القرار رقم 181. وقد رفضت اللجنة العربية العليا (القيادة الفلسطينية وقتذاك) وجامعة الدول العربية القرارَ على اعتبار أنه "مخالف لميثاق الأمم المتحدة، الذي يمنح الشعوب حق تقرير مصيرهم بأنفسهم"[1]. كان هذا التدويل لمشروع التقسيم تجسيدًا للمشروع الصهيوني؛ وقد أثار فُرقة فاقمت النزاع في المنطقة. وردًّا على هذا التدويل، اندلعت حرب عام 1948 وأدت إلى تصفية قومية للفلسطينيين[2]. وقد تسببت هذه التصفية القومية في مشكلة اللجوء الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها.

طغت هذه المشكلة على الموقف إلى حدٍّ "غيَّب عن بال العالم القضية الفلسطينية الأساسية"[3]. وشهدت الفترة ما بين عام 1948 وحرب عام 1968 مبادرات لحل النزاع. وكان القاسم المشترك بين كل هذه المبادرات هو أنها عالجت القضية الفلسطينية باعتبارها "مجرد مشكلة لاجئين"[4]. وكانت الجمعية العامة

التصويت لكنها شجعت عددًا من الدول الأعضاء في الكومنولث على تأييد المشروع. للحصول على مزيد من المعلومات، راجع:

Bennis, p. Before and After, (Olive Branch Press, 2003). pp. 29-33. Bregman, A. and El-Tahri, J. *The Fifty Years War: Israel and the Arabs*, (Penguin Books, 1998), p. 158. Bregman and El-Tahri, *The Fifty Years War: Israel and the Arabs*, p. 25, and John B. Quigloy, *Palestine and Israel: A challenge to Justice*, (Duke University Press, 1990), pp. 32-9.

(1) Information, The Question of Palestine and the United Nations, p. 9.

(2) Ibid., p. 276.

(3) في 11 ديسمبر/كانون الأول 1948، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 194، الذي حدَّد طرقًا لحل مشكلة اللاجئين، وقد نصَّ على شرط أن "يكون اللاجئون راغبين في العودة إلى ديارهم..، وأن تُدفع تعويضات...". راجع:

UNISOPAL, The Question of Palestine and the United Nations, Booklet DPI/2276, p. 11.

(4) شُكِّلت اللجنة بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 194، لاستئناف مهام الوسيط الدولي، الكونت فولكي بيرنادوت (Bernadotte County Folke)، الذي اغتاله يهود في سبتمبر/أيلول 1948. ضمَّت اللجنة في عضويتها فرنسا وتركيا والولايات المتحدة التي طلبت منها أن تتخذ كل ما أمكن من خطوات لتطبيق القرار الأممي 194 من أجل التوصل إلى تسوية نهائية. راجع:

للأمم المتحدة قد دوَّلت المسألة باعتمادها القرار 194، الذي كان الوثيقة الدولية الأولى المتعلقة بمسألة اللاجئين الفلسطينيين التي صدرت بعد إنشاء إسرائيل[1]. وقد تجسد هذا التدويل بشكل أكبر عندما أدى هذا القرار إلى تشكيل لجنة المصالحة الدولية لفلسطين (UNCCP) أو لجنة المصالحة الفلسطينية، التي تكونت من فرنسا وتركيا والولايات المتحدة الأميركية. وقد سعت هذه اللجنة إلى حلِّ المسائل الثلاث الكبرى، وهي: مساحة الأرض، واللاجئون، ووضع القدس. وهذا يعني أن فكرة الدولة الفلسطينية لم تكن واردة. ومع ذلك، لم تتمكن اللجنة من حمل إسرائيل على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة. وفوق ذلك، ضمنت أميركا وفرنسا، كعضوين في اللجنة، حدودَ إسرائيل، كما ضمنتها بريطانيا عندما وقَّعت الدول الثلاث الإعلان الثلاثي في لندن، في 25 مايو/أيار 1950[2]. ووفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181، استولت إسرائيل في الواقع على 23 في المئة مما كان يجب أن يكون ضمن الدولة الفلسطينية.

فضلاً عن ذلك، اهتمت اللجنة بقضية اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها مسألة إنسانية وجزءًا من مشكلة لاجئين عالمية. وكانت الولايات المتحدة "كداعم عالمي كبير لإسرائيل تدرك مدلولات مشكلة اللاجئين" بالنسبة إلى إسرائيل. لذا، عملت الولايات المتحدة على حلِّ مشكلة اللاجئين من "منظور إنساني"، وسعت لتوطين اللاجئين في العالم العربي[3]. والواقع أن التوصيات التي رفعتها اللجنة والهيئات

Fischbach, M. R. *Records of Disposition; Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict*, (Columbia University Press, 2003), p. 81-7., and UN General Assembly, 194 (III). Palestine-Progress Report of the United Nations Mediator, United Nations, 1948, Available from:
http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/C7585721378D1CD0085256BCF0077E1A

(1) راجع:
Fry, M.G.E Goldstein, and R. Langhorne, *Guide to International Relations and Diplomacy*, (Bloomsbury, 2004), p. 314.

(2) Fry, M.G.E. Goldstein, and R. Langhorne, Guide to International Relations and Diplomacy, (Bloomsbury, 2004), p. 314.

(3) Fischbach, M.R. *Records of Dispossession: Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict*, (Columbia University Press, 2003), p. 88-192.

التابعة لها إلى الأمم المتحدة كانت "تتركز إلى حدٍّ بعيد على إعادة التوطين رغم أن اللجنة لاحظت أن اللاجئين يفضِّلون العودة إلى ديارهم"[1]. وهكذا، أدى التدويل إلى اقتراح حلٍّ يتمثل في إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما كان – ولا يزال – عكس ما يفضِّلونه وتعدِّيًا على حقوقهم. هذه الخلاصة والتوصيات التي توصلت إليها لجنة المصالحة الدولية لفلسطين أدت بالجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA)[2]. ولسوء الطالع، أكَّد استمرار تدويل مسألة اللاجئين الفلسطينيين هذا، من خلال إنشاء وكالة الغوث، ضمنًا على فكرة إعادة توطين اللاجئين في الدول المضيفة لهم.

التدويل وعضوية إسرائيل في الأمم المتحدة

في أعقاب حرب عام 1948، تعرضت إسرائيل لضغط لكي تنضم إلى نادي الأمم المتحدة. وفي 12 مايو/أيار 1949، اقترحت لجنة المصالحة الدولية لفلسطين بروتوكولاً (يُعرَف ببروتوكول لوزان) توقِّعه إسرائيل والدول العربية. استند البروتوكول إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194. وقد تضمن معظم المسائل التي كانت معلقة والتي يمكن أن تحل المشاكل الناجمة عن حرب عام 1948. لذا، وقَّعت إسرائيل على بروتوكول لوزان. لكنها ما إن انضمت إلى عضوية الأمم المتحدة حتى رفضت تطبيق البروتوكول فتعذَّر على لجنة المصالحة الدولية لفلسطين إرغامها على الالتزام بالبروتوكول. وهكذا، فقد عزَّز تدويل توصيات لجنة

(1) Rempel, T. Badil Resource Center for Palestinian Residency, and Refugee Rights, The United Nations Conciliation Commission for Palestine, Protection, and a Durable Solution for Palestinian Refugees, resource center, 2000.

(2) فرَّقت سوزان أكرم بين مهمة المفوَّض السامي الأممي للاجئين (UNHCR) والصلاحيات المخوَّلة له وبين وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (UNRWA) في حماية اللاجئين الفلسطينيين وإغاثتهم. راجع:
Akram, S.M. Palestinian Refugees and Their Legal Status: Rights, Politics, and Implications for a Just Solution, **Journal of Palestine Studies**, 31/3, 2002, pp. 36-51.

المصالحة الدولية لفلسطين بشأن التسوية عملية إضفاء شرعية على إنشاء إسـرائيل وذلك بتمكينها من الانضمام إلى نادي الأمم المتحدة.

التدويل في أعقاب حرب عام 1948

القاسم المشترك في كل المبادرات التي صدرت في هذه الفترة هو الحاجـة إلى معالجة قضية فلسطين كمشكلة لاجئين؛ فمعظم الجهود الدولية تركز على تسوية هذه المسألة، وقد اقترحت الأمم المتحدة مع أطراف دولية أخرى مشاريع لإعـادة توطين الفلسطينيين في دول الجوار المضيفة للاجئين من قبل: مشروع النرويج عام 1956، والمشروع الأميركي (مشروع جاما JAMA 1955–1956)، ومشـروع جونسون Johnson في 1953–1955، ومشروع دالاس Dallas (وزير الخارجيـة الأميركية عام 1955)، والمشروع البريطاني (آنتوني إيدن Antony Eden، رئـيس وزراء بريطانيا عام 1955)، ومشروع الأمين العام للأمم المتحدة (داغ همرشـولد Dag Hammarskjold 1959)، ومشروع جوزيف جونسون Joseph Johnson (مؤسسة كارنيغي Carnegie) عام 1962. كل هذه المشاريع قصـدت إعـادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة لهم. تلبـي سياسة التدويل لحـق الفلسطينيين في العودة حاجة إسرائيل إلى تأمين وجودها كدولة يهوديـة. فمـن منظور إسرائيلي، تعد عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديـارهم بمثابـة "تعـريض إسرائيل لخطر على وجودها"[1]. وبالتالي، فمن شأن توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة لهم أن يعمل لصالح إسرائيل استراتيجيًّا.

تدويل نتائج حرب عام 1967

بعد حرب عام 1967، صبَّت دول العالم اهتمامها على تدويل الوضع الجديد الذي ظهر في المنطقة بُعيد الحرب. بدأ هذا التدويل باعتماد قرار مجلـس الأمـن الدولي رقم 242 الذي دعا إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية. ويعد

(1) Dumper, M. *The Future for Palestinian Refugees: Toward Equity and Peace*, (Lynne Rienner Publishers, 2007), pp. 1-4.

تطبيع العلاقات أحد المبادئ الرئيسية للقرار. والأهم أن هذا التدويل أوجد مبدأ جديدًا هو "الأرض مقابل السلام" وهو ما يخدم مصالح إسرائيل؛ لأنه يدعو الفلسطينيين إلى التخلي عن أرضهم التي استولت عليها جماعات صهيونية مسلحة في حرب عام 1948 والتي أُعلن قيام إسرائيل فيها. وبفعل هذا التدويل لنتائج حرب عام 1967 تعرَّض الفلسطينيون لضغط لكي يتنازلوا عن مزيد من حقوقهم. فضلاً عن ذلك، ابتُزَّ ياسر عرفات في عام 1974 لكي يُلقي خطابًا في الأمم المتحدة؛ فقد أرغمته الأطراف المهيمنة على العالم على نبذ "العنف". لكن عملية التدويل هذه التي أرغمت عرفات على تقديم تنازلات لصالح إسرائيل لم تتمخض عن أي تطورات تُذكَر في سبيل استعادة الحقوق الفلسطينية. هذا، إضافة إلى أنها لم تمنع إسرائيل من شنِّ حربين في عامي 1978 و1982 على الفلسطينيين في لبنان. ونتيجة لذلك، أدى التدويل إلى تصفية وجود منظمة التحرير الفلسطينية وإخراجها من بيروت إلى تونس.

تدويل مساعي السلام من خلال اتفاق أوسلو

في عام 1991، عقد مؤتمر دولي في مدريد لإحياء مساعي السلام العربية – الإسرائيلية. كان هذا المؤتمر دليلاً عمليًّا على ما اكتسبته الولايات المتحدة الأميركية من رصيد سياسي بفعل حرب الخليج، كما عُقد في أعقاب الانتفاضة التي قامت في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم يشفع نبذ "العنف" عام 1974 لمنظمة التحرير الفلسطينية لكي تمثِّل الفلسطينيين في هذا المؤتمر. وقد أدى هذا بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى فتح قناة اتصال سرية بإسرائيل، وهو ما تمخض عن "إعلان مبادئ" عُرف باسم اتفاق أوسلو. وقد صورت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الاتفاق بأنه فتح في النزاع الذي مرَّ عليه قرن من الزمن بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو خطوة عملية من شأنها أن تحرز تقدمًا مهمًّا في سبيل تحقيق مشروع الدولة الفلسطينية. وكان هدف الاتفاق، من منظور منظمة التحرير أن يوجد حقائق توفر لها فرصة للانتقال إلى مرحلة دولة

فلسطينية مستقلة بدلاً من الاكتفاء بالأحلام[1]. وكان من المفترض أن يعلن قيام دولة فلسطين بحلول نهاية الفترة الانتقالية ومدتها خمس سنوات، وكان من المفترض حلُّ جميع قضايا الوضع النهائي بالتفاوض. ويدفع عزمي بشارة بالقول: إن منظمة التحرير الفلسطينية قبلت التصالح مع إسرائيل بدون التوصل إلى اتفاق. وقد جلس الفلسطينيون إلى طاولة المفاوضات بعد التصالح، لا قبله[2]. ومع ذلك، كانت المفاوضات بالنسبة إلى إسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي، وسيلة تهدف إلى تمكين إسرائيل من تقديم تنازلات قليلة إلى الفلسطينيين[3]. ويقول شلومو بن عامي (Shlomo Ben Ami)، عضو الوفد الإسرائيلي في اجتماع قمة كامب ديفيد: إن إعلان المبادئ (D.P) حدَّد آلية للمفاوضات تهدف إلى إقرار تسوية، لكن من المهم ملاحظة أن إسرائيل لم تكن قد تعهدت بأي التزام كنتيجة للمفاوضات.

مهَّد استغلال النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط الذي تولَّد نتيجة لحرب الخليج وانفصام عرى الاتحاد السوفيتي السبيل لأميركا كي تتصدر تدويل مساعي السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد انعكس هذا التدويل في صيغة اتفاق أوسلو. وفي هذا الصدد، يدفع أورد ف. كتري (Orde F. Kittrie) بالقول: إن اتفاق أوسلو كان عملية تفاوض تدريجية غير محددة المعالم على أساس من أسلوب "الغموض البنَّاء"[4]. وفي نهاية المرحلة الانتقالية ذات السنوات الخمس في مايو/أيار 1999، لم يقم الحكم الذاتي الفلسطيني[5]، وفقًا لاتفاق أوسلو. وتفاديًا لإعلان

(1) للحصول على مزيد من المعلومات عن رؤية اتفاق أوسلو، راجع:
Shaath, N. "The Oslo Agreement. An Interview with Nabil Shaath", **Journal of Palestine Studies**, 1993, pp. 5-13.

(2) Bishara, A. "4 May 1999 and Palestinian Statehood: To Declare or Not to Declare?", **Journal of Palestine Studies**, 1999, pp. 5-16.

(3) لمزيد من المعلومات عن هاتين الرؤيتين، راجع:
Shlaim, A. "The Oslo Accords", **Journal of Palestine Studies**, 1994, pp. 24-40.

(4) Kittrie, Orde F. More Process than Peace; Legitimacy, Compliance, and the Oslo Accords, (JSTOR, 2003), p. 1663.

(5) أُنْشِئَت الحكومة الذاتية الفلسطينية، المعروفة باسم السلطة الفلسطينية، بمقتضى اتفاق أوسلو 1993. أقرَّ الاتفاق إقامة مؤسسات دولة بما فيها المجلس التشريعي الفلسطيني. ويسمي الاتفاقُ المجلسَ "المجلس المنتخب" (المجلس). شُكِّل المجلس لكي يمثل الشعب

استقلال فلسطيني انفراديًّا، تدخل الاتحاد الأوروبـــي، بدافع من التأييد للولايات المتحدة الأميركية فأصدر "بيان برلين (1999)"، الذي وعد بحزمة مالية وبالمساعدة في إقامة الدولة الفلسطينية. وبالتالي، ساند الاتحاد الأوروبـــي والولايات المتحـــدة سلسلة من قوات المهام المستقلة في "تعزيز وإصلاح المؤسسات الفلسطينية العامة" بتوجيه من ميشيل روكار (Michel Rocard)، رئيس وزراء فرنسا الأســـبق، في الأعوام 1999[1]، و2003، و2004، و2006[2]. وما زالت قوات المهام هذه أكثر الدلائل تفصيلاً ونفوذًا بشأن تقويم المؤسسات الفلسطينية. وينظر إلى هذا التقـــويم باعتباره "شرطًا ضروريًّا لمساعي السلام"[3].

بعد فشل قمة كامب ديفيد عام 2000 وانـــدلاع الانتفاضـــة الفلســـطينية الثانية، شكّلت توصيات قوة المهام المستقلة عام 1999 بالإضـــافة إلى مشـــروع السلام الذي تقدمت به لجنة ميتشـــل (Michell) (30 أبريـــل/نيســـان 2001)، والذي أيدته روسيا[4]، الأساس لـــ "خارطة الطريـــق" الـــتي صـــدقت عليهـــا

الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ويتصدر المفاوضات مـــع إســـرائيل، وهـــي المفاوضات التي كان يُقصَد بها التوصل إلى تسوية دائمة استنادًا إلى قراري مجلس الأمن 242 و338. انتُخب عرفات رئيسًا للفرع التنفيذي وأقيمت مؤسسات لإدارة شـــؤون الحياة اليومية للفلسطينيين. لمزيد من المعلومات راجع:

Ghanem, As'ad, "Founding Elections in a Transitional Period; The First Palestinian General Elections", **The Middle East Journal**, 1996, pp. 513-28.

(1) ظهرت توصيات التقرير الأول في الخلاصة التي توصلت إليها رئاسة مجلس ستوكهولم الأوروبـــي في مارس/آذار 2001. عند ذاك دعا المجلس "السلطة الفلسطينية إلى إجـــراء إصلاحات مالية وسياسية دون تأخير".

(2) Sayigh, Yazid and Shikaki, Streng thening Palestinian Public Institutions, Council on Foreign Relations, 1999; Sayigh and Shikaki, Reforming the Palestinian Authority: An Update, Council on Foreign Relations, 2003; and Sayigh and Shikaki, Reforming the Palestinian Authority; Concluding Report, Council on Foreign Relations, 2006.

(3) Sayigh and Shikaki, 1999, op. cit., p. 11.

(4) Blagov, Sergei, "Politics-Russia: Moscow Seeks a Role in Middle East Peace Process", **Inter Press Service News Agency**, 30 May 2001. http://www.ipsnews.net/2001/05/politics-russia-moscow-seeks-a-role-in-middle-east-peace-process.

رباعية الشرق الأوسط[1]. وقد انصبَّ اهتمام روسيا على تدويل خارطة الطريق من خلال صياغة القرار 1515 الذي قُدِّم إلى مجلس الأمن الدولي، ودعا إسرائيل والفلسطينيين إلى تنفيذ التزامات "خارطة الطريق" بإشراف من الرباعية[2].

التدويل بواسطة إنشاء الرباعية واعتماد خارطة الطريق

يمثِّل إنشاء الرباعية مستوى جديدًا من التدويل لقضية فلسطين. وكان فشل قمة كامب ديفيد قد أتاح المجال لاستيعاب مساعي الاتحاد الأوروبي وروسيا في تشكيل الرباعية باعتبارها منبر سلام دوليًّا. وتعد هذه الرباعية إعادة تكوين لرباعية مدريد (1991) في قالب جماعي جديد. وقد أكد الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة الأميركية على هذا النوع من التدويل لقضية فلسطين. وأكد خافيير سولانا

(1) تتكون الرباعية من أربعة أطراف بينها دول وكيانات دولية متعددة المكونات تتوسط في النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وتضم الرباعية الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا. تأسست الرباعية في مدريد عام 2002.
– في أبريل/نيسان 2003، تبنَّت الرباعية "خارطة الطريق"، التي تحدد خطوات لتحقق تسوية سلمية شاملة. وكان من المزمع أن تظهر إلى الوجود بحلول عام 2005 دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة. ورضوخًا لضغط من الرباعية، اعتمدت السلطة الفلسطينية عام 2002 "برنامج إصلاح واسع النطاق". وفي مارس/آذار 2003، صدَّق المجلس التشريعي الفلسطيني على عدد من التغييرات والإصلاحات. وكان تعديل القانون الأساسي لاستحداث منصب رئيس الوزراء تغييرًا كبيرًا، كما كان الضبط المالي للأموال العامة لدى السلطة الفلسطينية إصلاحًا كبيرًا. راجع:
European Commission, Country Report: Palestinian Authority of the West Bank and Gaza Strip, in Eng (ed.), Brussels, 2004, p. 16-68.
http://ec.eutopa.eu/world/enp/pdf/country/pa-enp-country-report-2004-en.pdf, (accessed on 11 December 2013).

(2) Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, Adoption by UN Security Council of Resolution Backing Road Map for Middle East Settlement, Press Release 2670, 20 November 2003.
http://www.ru/bdomp/bl.nsf/bdomp/bl.nsf/062c2f5f5fa065d4c3256def0051fa1e/07cc7e1eca88d243256e400476451! OpenDocument

(Javier Solana)[1] أن حلَّ النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين يجب أن يستند إلى جهود جماعية[2]. وبالمثل، أكد سيرغي لافروف (Sergey Lavrov)[3] على أهمية الجهود الجماعية في السعي لحلِّ النزاع، وهو ما تفضله روسيا في البدء[4].

في عام 2002، دعت الرباعية طرفي النزاع إلى "السعي نحو حلٍّ سياسي لخلافاتهما يكون قائمًا على أساسٍ من قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، الذي شكَّل الأساس لمؤتمر مدريد الذي انعقد عام 1991"[5]. وقد أصرت الرباعية على وضع مسألة الدولة الفلسطينية خارج سياق قرارات الأمم المتحدة. أما ما يلفت الانتباه في هذا الاقتراح الجديد فهو أن الأطراف الدولية من قبيل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا قد تخلت عن مبدأ "الأرض مقابل السلام" الذي أقره مؤتمر السلام في مدريد، وذلك لصالح رسم "خريطة طريق" كإطار جديد لحل النزاع. أما روسيا، فقد أكدت في عام 1996 على صيغة "الأرض مقابل السلام"[6]، لكنها خففت باعتلاء بوتين سدة الحكم من تأكيدها على هذه الصيغة. وأما الاتحاد الأوروبي، فقد استعمل قرارات مجلس الأمن الدولي كمرجع أساسي لحل القضية الفلسطينية وذلك لرأب الصدع بين مواقف دوله من النزاع وللخروج بموقف موحَّد من مسألة الوساطة.

---

(1) خافيير سولانا هو ممثل رفيع للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي؛ تقلد هذين المنصبين من أكتوبر/تشرين الأول 1999 وحتى ديسمبر/كانون الأول 1009.

(2) Solana, Javier, "Europe and America: Partners of Choice, Speech to the Annual Dinner of the Foreign Policy Association", New York, 7 May 2003, Zrodlo. http://ue.eu.int.pressdata/EN/discours/7574

(3) سيرغي فكتوروفتش لافروف (المولد في 21 مارس/آذار 1950)، دبلوماسي روسي، وهو حاليًّا وزير خارجية روسيا منذ عام 2004.

(4) Lavrov, Sergey, Interview with **Al-watan Al-Arabi** Weekly Newspaper.

(5) UNISPAL, "Quartet Statement Press Release". http://unispall.un.org/unispal.un.org/unispal.nsf/fdc5376a0587a485270d000708fub/4808d268a33b35385256b970062deaf?OpenDocument

(6) Kreutz, Andre J. *Russia in the Middle East: Friend or Foe?*, (Praeger Publishers Inc, 2006), p. 60.

ومن شأن هذا الموقف الموحد أن يوحِّد السياسة الخارجية الأوروبية التي تمثِّل الاتحاد الأوروبي ككل ويدعمها ويبررها ويكون أساسًا لها. لكن مواقف الأطراف الدولية من مسألة الدولة الفلسطينية تستند إلى قرارات مجلس الأمن الدولي، وإنْ لم تقتصر عليها في الواقع. يتضح هذا في تأكيد تلك الدول على مبدأ التفاوض باعتباره الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى حلٍّ لمسائل الوضع النهائي. وعلى ذلك، فجميع المسائل المتعلقة بمساعي السلام مرهونة بالمفاوضات والتفاوض فحسب[1].

وردت خريطة الطريق التي أيدتها الولايات المتحدة في سياق الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى). وسعيًا لوقف الانتفاضة، وافق مجلس الأمن الدولي (في 12 مارس/آذار 2002) على القرار 1397، الذي طالب بوقف "كل أشكال الإرهاب فورًا"[2]. وقد ركَّز هذا القرار على المسائل الأمنية التي تهم إسرائيل أكثر من تحقيق التطلعات الفلسطينية المتمثلة في الاستقلال وإقامة دولة قابلة للحياة. وبالتالي، أطلقت الولايات المتحدة "خريطة الطريق"، التي تركز على انتهاء الانتفاضة الفلسطينية الثانية كمدخل لمتابعة مساعي السلام. تتطرق المرحلة الأولى من خريطة الطريق إلى إنهاء "الإرهاب والعنف" وتطبيع الحياة الفلسطينية، وبناء المؤسسات الفلسطينية[3]. وفقًا لذلك، طُلب من السلطة الفلسطينية أن تُجري تغييرات أمنية وسياسية، بما في ذلك إعادة بناء قطاع الأمن وإصلاح المؤسسات الفلسطينية العامة، وذلك بإجراء انتخابات رئاسية ونيابية. أدى هذا التدويل إلى نزع الشرعية عن سلطة عرفات بعدما اتهمته إسرائيل بِعَسْكَرَة انتفاضة الأقصى. وقد أدى نزع

---

(1) Solana, Javier, Mediating Today's Conflicts for Tomorrow's Peace, Oslo Forum, 2006; and Saltanov Interview with newspaper, **Vremya Novostei** entitled Russia Is in favor of lifting the sanctions against Iraq.

(2) يطالب مجلس الأمن الدولي بوقف كل أشكال العنف في الشرق الأوسط فورًا؛ ويؤكد فكرة الدولتين، إسرائيل وفلسطين، الأمم المتحدة، 12 مارس/آذار 2002، (تاريخ الدخول: 23 أكتوبر/تشرين الأول 2014):
http://www.un.org/press/en/2002/sc7326.doc.htm

(3) المرجع السابق.

الشرعية هذا بإسرائيل إلى محاصرة عرفات في مقره برام الله. ورغم الإصلاحات المهمة التي أجراها عرفات[1]، فقد تركزت سياسة رعاة "خريطة الطريق" على تهميش عرفات ونقل النفوذ إلى رئيس الوزراء محمود عباس. وقد شكّل عباس "لجنة إصلاح الوزارات"، فأَعَدَّت "خطة إصلاحات تُنفَّذ في 100 يوم"، وبذلت جهودًا فعلية لجعل دوائر الأمن "مسؤولة لدى مجلس الوزراء"[2] لتنفيذ الالتزامات الأمنية المنصوص عليها في خريطة الطريق، لكنه استقال بعد أقل من ستة أشهر من مكوثه في هذا المنصب[3]. وبالتركيز على الإجراءات الأمنية، عززت خريطة الطريق السياسة الإسرائيلية تجاه إنشاء جدار فصل عنصري وتفتيت الضفة الغربية. وبالتالي، ترى ليلى فرسخ ويرى بيتر لاغرسكت (Peter Lagerquist) أن بناء جدار الفصل العنصري أدى إلى فرض نظام على الضفة الغربية كنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وحصر مساحة أية دولة فلسطينية مستقبلاً في حوالي نصف مساحة الضفة الغربية[4].

كانت خريطة الطريق أول إطار جماعي يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية كهدف لدى معظم الأطراف الدولية ذات العلاقة بمساعي السلام في الشرق. بعد إعلان خريطة الطريق وإنشاء الرباعية، لم تعد مسألة إقامة دولة فلسطينية محلَّ خلاف وتحدٍّ بين الأطراف الدولية الرئيسية التي لها علاقة بالنزاع في الشرق الأوسط. وقد أوضحت خريطة الطريق والرباعية أن إنشاء "دولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة وقابلة للحياة جنبًا إلى جنب مع إسرائيل وجيرانها" هو هدف

---

(1) تعهد عرفات بإجراء إصلاحات مهمة فيما يتعلق بالتوقيع على القانون الأساسي وقانون القضاء، وتعيين سلام فياض وزيرًا للمالية لوضع الإنفاق والدخل في عهدة وزارة المالية، واستحداث منصب رئيس الوزراء، وهو ما كان من أهم التغييرات.

(2) Sayigh and Shikaki; 2003, op. cit., p. 8.

(3) CNN, Palestinian Prime Minister Abbas Resigns, 6 May 2003. http://edition.cnn.com/2003/WORLD/meast/09/06/mideast

(4) Lagerquist, Peter, "Fencing the last sky: excavating Palestine after Israel's separation wall", **Institute for Palestine Studies**, 2004, p. 5; and Leila Farsakh "Independence, Cantons, or Bantustans: Whither the Palestinian States?", **The Middle East Journal**, 2005, pp. 230-45.

رئيسي للمساعي الدبلوماسية الرامية إلى حلٍّ النزاع في الشرق الأوسط. والمشكلة هي أنه لم يُحدَّد موعد نهائي لتحقيق هذا الهدف. ويستند هذا التدويل لمسألة الدولة الفلسطينية إلى الاستراتيجية التي تقضي بأن "التفاوض" هو السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية سلمية[1]. ومع ذلك، فبعد أكثر من عشر سنوات من ذلك الإعلان، لم يُحرَز أي تقدم في سبيل تحقيق هذا الهدف.

بموازاة الرباعية وخريطة الطريق، أطلق مؤتمر القمة العربي في بيروت ما يُعرَف باسم "مبادرة السلام العربية لعام 2002"، التي أصبحت إطارًا جديدًا وأحد أسس التسوية السلمية. وقد رحبت الأطراف الدولية الرئيسية بهذه المبادرة في إطار التدويل. وفي هذا الصدد، دعا الاتحاد الأوروبي إلى "مؤتمر دولي"، على غرار مؤتمر مدريد عام 2003، الذي حلَّ محل خريطة الطريق[2]. ومع ذلك، قُدِّمت مبادرة بموازاة خريطة الطريق عُرِفت باسم "مبادرة جنيف"، برعايةٍ من أعضاء الرباعية. تُبيِّن هذه المبادرة الخطوط العريضة لتسوية معظم مسائل الوضع النهائي، على نحو يخدم المصالح الإسرائيلية بشكل عام. وفي عام 2004، اعتبر سولانا هذه المبادرة مناسبة في توقيتها ومهمة، وقال: إنها تبيِّن الاتجاه الصحيح لمسار مفاوضات السلام[3]. أما بالنسبة إلى روسيا، فقد افتُرض في المبادرة أن تكون "محاولةً لتجاوز

---

(1) Solana, Javier, Mediating Today's Conflicts for Tomorrow's Peace, 27 June 2006, **consilium.europa.eu**, (Visited on 5 September 2013):
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/en/esdp/90605.pdf
Alexander Saltanov, Interview with the Newspaper Vremya Novostei under the Title Russia Is in Favor of Lifting the Sanctions against Iraq, **mid.ra**, (Visited on 20 December 2013):
http://www.mid.ra/bdomp/Brp_4.nsf/arh/B84B40E66BDE1EC343256D2E0043D4A7?OpenDocument

(2) Saoud, Dalal, Solana, Mideast Conference Possible in July, **upi.com**, (Visited on 31 March 2014):
http://www.upi.com/Business_News/Security-Industry/2002/05/31/SolanaMideast-conference-possible-in-July/UPI-879710228503/[accessed

(3) European Union, EUHR Solana Met with Leaders of the “Geneva Initiative”, 02 April 2014.
http://www.eu-un.europa.eu/article_3193_en.htm,accessed

الموقف الذي كان مستعصيًا بخصوص إقرار تسوية فلسطينية – إسرائيلية"، وأن الأفكار والمقترحات التي تضمنتها "لا تتعارض" مع خريطة الطريق، التي كانت روسيا قد اعتبرتها "البرنامج الحقيقي الوحيد" لإقامة دولة فلسطينية[1].

وتحسبًا لخريطة الطريق، أكد تقرير قوة المهام الخاصة بتعزيز المؤسسات الفلسطينية العامة (2004)، على استكمال الانتخابات الرئاسية والنيابية الفلسطينية باعتبار ذلك إصلاحات ضرورية للحيلولة دون التدهور أو التَطَوُّح الذي كانت السلطة الفلسطينية تواجهه[2]. يضاف إلى ذلك الدفع باتجاه إجراء الانتخابات الرامية إلى تجديد شرعية السلطة الفلسطينية واستثمار شعبية حماس في مقاعد برلمانية ودمجها في النظام السياسي بحيث "تنزع الشرعية عن العنف الذي ينتحل أصحابه لأنفسهم مهمة الحفاظ على الأمن وتمكين الحكومة الجديدة من جميع الأسلحة غير القانونية"[3]. ومن هنا، كان الغرض من هذا التدويل للمؤسسات الفلسطينية العامة هو تجديد شرعية مؤسسات السلطة الفلسطينية ونزع الشرعية عن حماس كحركة مقاومة للاحتلال الإسرائيلي. وفي سياق التدويل ذاته، فعندما انسحبت القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، في سبتمبر/أيلول 2005، دفعت الرباعية باتجاه تدويل مسألة حرية الحركة للفلسطينيين إلى العالم، حيث قام الاتحاد الأوروبي بدور طرف ثالث في الترتيبات الأمنية وفقًا للمعايير الإسرائيلية بشأن معبر رفح.

تدويل نتائج الانتخابات النيابية

برعاية من الرباعية، جرت الانتخابات النيابية الفلسطينية في 25 يناير/كانون الثاني 2006. وقد فازت حماس في هذه الانتخابات بأغلبية ساحقة تقارب ثلثي المقاعد (79 من أصل 132). وتبعًا لذلك، قالت الرباعية في 30 يناير/كانون الثاني 2006: "على جميع أعضاء الحكومة الفلسطينية المقبلة أن يتعهدوا بنبذ العنف،

(1) The Russian Ministry of Foreign Affairs, Press Release in relation to Presentation of Geneva Accord on Palestinian-Israeli Settlement, Moscow, 2003.

(2) Sayigh and Shikaki, 2003, op. cit., p 10-2.

(3) Ibid., pp. 11-12.

والاعتراف بإسرائيل، وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خريطة الطريق"[1]. لذا، دوَّلت الرباعية موقفًا من نتائج الانتخابات بأنْ فرضت شروطًا على أية حكومة فلسطينية جديدة. وفي يونيو/حزيران 2006، توصلت الرباعية إلى آلية دولية مؤقتة (TIM) ترمي إلى الالتفاف على أية حكومة ترأسها حماس وذلك بتقديم أي معونات إلى الفلسطينيين مباشرة. وقد قوَّض هذا الموقف الحكومة التي رأستها حماس وفعاليتها وقدرتها على العمل بحسب مهامها الحكومية، وهو ما عقَّد الموقف السياسي والإنساني في فلسطين. إضافة إلى ذلك، تكرر هذا التدويل للموقف من الحكومة التي رأستها حماس مع حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تشكَّلت بعد اتفاق مكة بين حماس وفتح[2]. وقد كان الجهل الدولي بحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انهيارها وإلى الانقسام بين سيطرة فتح على الضفة الغربية وسيطرة حماس على قطاع غزة.

---

(1) عندما أصدر عباس مرسومًا أجَّل بموجبه الانتخابات النيابية الفلسطينية من 17 يوليو/تموز 2005 إلى 25 يناير/كانون الثاني 2006، "نظرت روسيا إلى هذا القرار بتقدير". وافترضت موسكو أن من شأن إجراء انتخابات حرة ونزيهة أن يكون خطوة مهمة في سبيل "ممارسة تأثير إيجابي في التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية". وكانت روسيا قد أوفدت مراقبين لرصد الانتخابات النيابية وأفادت بأنه "كُفِلَت حريةُ التعبير للناخبين الفلسطينيين" وأن الفلسطينيين أبدوا "قدرة على المضي في سبيل إقامة دولة لهم". وبالمثل، أكدت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي أن اللجنة المركزية المستقلة للانتخابات الفلسطينية أدارت الانتخابات التي كان التنافس فيها حرًّا ونزيهًا بنجاح ومهنية. راجع:

The Russian Ministry of Foreign Affairs, Press Release regarding decision by Palestinian National Authority to postpone parliamentary elections, in MFa Press Department (ed.), Moscow, 2005b; The Russian Ministry of Foreign Affairs, Statement by Russian observers concerning Palestinian legislative council elections, in MFa Press Department (ed.). (Moscow, 2006 c). European Union Election Observation Mission, Palestinian Legislative Council Elections 25 January 2006, 2006.

UN, Quartet Statement London, 30 January 2006, (Visited on 3 April 2014): http://www.un.org/news/dh/infocus/middle east/quartet-30jan2006.htm

(2) لمزيد من المعلومات عن اتفاق مكة، راجع:

Ronba Al-Fattal, "Muted Response to Mecca Agreement, a February 2007".

بعد هذا الانقسام، دعا الرئيس الأميركي، جورج بوش (George Bush)، إلى مؤتمر سلام دولي يُعقَد في أنابوليس لتوفير دعم دولي واسع لإحياء المفاوضات[1] وحلِّ ما سمَّاه "كل المسائل المعلَّقة في النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي"[2]. واستنادًا إلى مؤتمر السلام، أعلن توني بلير (Tony Blair) عن "حزمة بعدة ملايين" لتوفير فرص عمل وتجارة وإنشاء مناطق صناعية ومشاريع زراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة[3]. وقد تلاشى هذا الزخم الدولي عندما أُثيرت مسألة تأييد الطلب الفلسطيني للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة عام 2011. وفي 23 سبتمبر/أيلول 2011، حاول عباس أن يستخدم هذا الزخم الدولي فقدَّم طلبًا إلى بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، طلب منه فيه قبول دولة فلسطين عضوًا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وبينما أيدت روسيا هذا الطلب، اعترضت الولايات المتحدة عليه باستعمال حق النقض في مجلس الأمن الدولي. وتبعًا لذلك، انتقل الطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة سعيًا للحصول على وضع دولة عضو بدون حق في التصويت. وفي 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، صوَّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح ترقية وضع فلسطين إلى وضع "دولة غير عضو لها صفة مراقب".

عندما سعى الفلسطينيون لاستخدام التدويل لصالحهم من خلال مجلس الأمن الدولي، اعترضت الولايات المتحدة. وهكذا، استُعمل التدويل منذ البداية لخدمة مصالح إسرائيل؛ وعندما حاول الفلسطينيون استعمال التدويل للحصول على حقهم في إقامة دولة لهم، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضدهم. على ذلك، فإن المحاولة التي قام بها الفلسطينيون في مجلس الأمن الدولي تمثِّل دليلاً دامغًا على استخدام مسألة تدويل قضية فلسطين منذ الحرب العالمية الأولى لدعم إسرائيل وتقويض حقوق الفلسطينيين.

---

(1) Midgalovitz, Carol, "Israeli-Palestinian Peace Process: The Annapolis Conference", DTIC Document, 2007.

(2) Macaskill, Ewen, "Bush Launches Peace Bid with Middle East Talks", The Guardian, 2007.

(3) Borger, Julian, "Blair Unveils Huge Jobs Plan to Bolster Middle East Peace Talks", The Guardian, 2007.

خلاصة القول هي أن تدويل قضية فلسطين يمهد السبيل أمام إسرائيل لكي تقوِّض حقَّ الفلسطينيين في دولة. وكان شيمون بيريس (Shimon Peres)[1]، رائد فلسفة الشرق الأوسط الجديد الحائز على جائزة نوبل للسلام، قد اعترض عام 1990 على فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة من خلال تنفيذ القرار 242.

أما إسحق شامير (Yitzhak Shamir)[2]، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، فقد رأى في استقلال فلسطين ودولتها أكبر مشكلة لإسرائيل.

أمَّا مشروع شارون (Sharon) لإنشاء دولة فلسطينية فهو جزء من استراتيجية تسمى "الترحيل الناعم" إلى الخارج وكان يرمي إلى جعل الدولة الفلسطينية غير قابلة للحياة اقتصاديًّا وسياسيًّا1 في حدود عام 1967[3]. وأما وجهة نظر نتنياهو (Netanyahu)[4]؛ فهي أن التفاوض مع الفلسطينيين لن يفضي إلا إلى دولة فلسطينية تزيد مساحتها على 40 في المئة من المساحة الكائنة ضمن حدود 1967[5]. فضلاً عن ذلك، يدل عدم إقامة دولة فلسطينية بعد أكثر من 20 سنة من توقيع اتفاق أوسلو على أن تدويل مساعي السلام قد أرسى الأساس ومهَّد السبيل لإخراج حل الدولتين عن مساره. وهذا يعني أن تدويل صيغة اتفاق أوسلو يكشف عن أن اقتراح إقامة دولة فلسطينية إنما هو هدف أبدي يقوم على سياسة الغموض البنَّاء وعلى مفاوضات لا نهاية لها.

---

(1) شيمون بيريس (المولود في 2 أغسطس/آب 1923) كان الرئيس التاسع لإسرائيل من 2007 إلى 2014. كان بيريس قد تولى رئاسة الوزراء في إسرائيل مرتين ووزارة الداخلية مرتين أيضًا، وكان وزيرًا في اثنتي عشرة حكومة. امتدت مسيرته السياسية أكثر من 66 سنة.

(2) إسحق شامير (2012–1915) سياسي إسرائيلي وسابع رئيس وزراء إسرائيل، أمضى في ذلك المنصب فترتين: 1983– 1984 و1986–1992.

(3) Tilley, V. *The One-State Solution: A Break through for Peace in the Israeli-Palestinian Deadlock*, (University of Michigan Press, 2005), pp. 3-7-73-75.

(4) بنيامين نتنياهو (المولود في 21 أكتوبر/تشرين الأول 1949) هو الرئيس الحالي لوزراء إسرائيل. وهو عضو حاليًّا في الكنيست ورئيس لحزب الليكود.

(5) Ben-Ami, S. *Scars of War, Wounds of Peace: The Israeli-Arab Tragedy*, (Oxford University Press, 2007), pp. 150-194-212-218.

أخيرًا، يدفع معظم الأطراف الدولية المعنية بالوضع السياسي في الشرق الأوسط بالقول: إن تدويل قضية فلسطين عنصر أساسي في موقفها السياسي من هذا النزاع. وتستخدم هذه الأطراف الدولية دورها في البحث عن حل للنزاع كوسيلة لإظهار نفسها وتعزيز نفوذها في المنطقة. ومنذ الحرب العالمية الأولى، وهذا التدويل لقضية فلسطين يحد من قدرة الفلسطينيين على إقامة دولة مستقلة لهم. ولم يقرِّب التدويل الفلسطينيين من إقامة دولة مستقلة قابلة للحياة، بل رسَّخ أركان الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وقوَّض إمكانية إقرار تسوية سلمية. وقد عمل هذا التدويل، ولا سيما منذ اتفاق أوسلو، من خلال التأكيد على المفاوضات باعتبارها السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية سلمية، على تعزيز الاستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى جعل الدولة الفلسطينية غير قابلة للحياة اقتصاديًّا وجغرافيًّا وسياسيًّا في حدود عام 1967. لذا، يجدر بالذكر أن تدويل النزاع هو تنفيذ لاستراتيجية وأن دعم إسرائيل وتعزيز وجودها هو هدف هذه الاستراتيجية ومن مصلحة إسرائيل استغلال المفاوضات كوسيلة تحقق الغاية. ومن هنا، يصبح مقترح إنشاء دولة فلسطينية كسراب بِقِيعة ويقضي على تطلعات الفلسطينيين وتتلاشى كل أبعاد إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة. وهذا يعزز السياسة الإسرائيلية المتمثلة في "النهاية الناعمة" لحقوق الفلسطينيين كشعب ودولة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والقانون. أخيرًا، كانت سياسة التدويل هذه – ولا تزال – منذ ما قبل 100 سنة تقريبًا أقرب إلى العملية التصبيرية منها إلى حل نزاع للفلسطينيين، وهو ما وطَّد السياسة الإسرائيلية المتمثلة في تقويض الحقوق الفلسطينية ومكَّن لها.

ما بعد الإقصاء: تقييم نضال اللاجئين الفلسطينيين من أجل حمايتهم والاعتراف بهم وإمكانية إسهامهم في تسوية سلمية

جف هاندميكر (*)

يتعلق نضال اللاجئين الفلسطينيين للحصول على حماية قانونية وعلى حق العودة والتعويض بنضال سياسي شامل من أجل الحصول على اعتراف فردي وجماعي باعتبارهم مدنيين ذوي مصلحة رئيسية في إطار سعي الشعب الفلسطيني ككل للحصول على حق تقرير مصيره بنفسه. ويُلخص هذا البحث التاريخ المضطرب الذي نجم عن استعصاء سياسي وعن أكبر فئة من المشردين في العالم. ويقوِّم هذا البحث أيضًا ما نجم عن ذلك من "فجوة حماية" لهؤلاء اللاجئين، ويتطرق إلى أحدث التطورات في القانون الدولي الخاص باللاجئين والنقاشات المتعلقة بالتشريد وبتوفير إمكانات جديدة للحماية القانونية. ويخلص هذا البحث إلى أن وضع الالتزامات المترتبة على القانون الدولي موضع التنفيذ في إطار نقاشات سياسية وشعبية وإشراك اللاجئين الفلسطينيين فيها باعتبارهم أصحاب المصلحة الأولى كمدنيين كان لهما دور رئيسي في توفير الحماية القانونية لهم وتهيئة فرص أكبر للخروج من المأزق الذي وصلت إليه مساعي الحل السلمي.

(*) جف هاندميكر (Jeff Handmaker) كبير محاضرين في القانون وحقوق الإنسان والتنمية، ومسؤول التخصص في حقوق الإنسان (HDS) بالمعهد الدولي للدراسات الاجتماعية في هولندا. يسهم في الأبحاث المستمرة مع زملائه في جامعة فتفاترستراند، بما في ذلك التعبئة للعدالة الاجتماعية في جنوب إفريقيا (Pretoria University Law Press 2010)، والإشراف على إصدار عدد خاص من South African Journal on Human Rights المتخصصة في المرافعة عن الصالح العام (2011).

1- مقدمة

لطالما ناضل اللاجئون الفلسطينيون من أجل حقوقهم القانونية، سواء كأفرادٍ أو في إطار مجموعة ترفع مطالب بصورة جماعية، ويتعلق هذا النضال من أجل الحماية القانونية الفردية، والعودة، والتعويض بنضال جماعي أوسع من أجل الاعتراف السياسي والمشاركة كأصحاب مصلحة مدنية أساسية في نضال الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره بنفسه.

كانت قد توفرت للاجئين الفلسطينيين بادئ الأمر حماية قانونية من خلال وكالة دولية منفصلة، هي لجنة المصالحة الدولية لفلسطين (UNCCP)، حيث استُبعدوا في الغالب من النظام القانوني الدولي الخاص بحماية اللاجئين والتفويض الممنوح إلى المفوض الدولي السامي لشؤون اللاجئين (UNCCP)، بفعل قصور في التعريفات[1]. وقد فشلت هذه الوكالة بعد سنتين من إنشائها، فتركت وكالة دولية أخرى، هي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، لكي تقدم العون، ولكن بدون صلاحية لتوفير حماية قانونية، وهو ما تمخض عن "فجوة في الحماية القانونية"[2].

أهم ما أحبط الجهود التي بُذِلت لتوفير حماية قانونية للاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي البلدان المجاورة لها هو حرمان إسرائيل غير اليهود من الجنسية، وسياساتها المستمرة في نزع الملكية منهم والاحتلال الغاشم المستمر على مدى عقود من الزمن، رغم دأب الأمم المتحدة وغيرها على التنديد بالسلوك الإسرائيلي، أما على الصعيد السياسي، فلم يؤخذ اللاجئون الفلسطينيون كفئة متميزة في الحسبان أبدًا في سياق الجهود المتتابعة والفاشلة التي بُذلت للتوصل إلى

---

(1) Boling, G. The 1948 Palestinian Refugees and the Individual Right of Return: an international law analysis, (Badil, Bethlehem, 2007); and Akram, S. and Rempel, T. "Temporary protection as an instrument for implementing the right of return for Palestinian refugees", 22 (1) **Boston University International Law Journal**, 2004.

(2) Takkenberg, L. *The status of Palestinian refugees in international law*, (Clarenolon Press, Oxford, 1998).

تسوية بالمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. بل إن هذه الجهود التي بذلت من أجل "إقرار سلام" قد تعمَّدت استثناءهم.

لكن كانت هناك – ولا تزال – فجوة بين إمكانيات تحسين الحماية القانونية للاجئين وبين فرص توسيع نطاق التمثيل السياسي لهم. وبعد تقديم نبذة عن التاريخ المضطرب الذي أدى باللاجئين الفلسطينيين إلى أن يصبحوا أكبر فئة مشردة في العالم، يقوِّم هذا البحث فجوة الحماية الناجمة عن ذلك ثم يتطرق إلى التطورات الأخيرة في قانون اللجوء الدولي والنقاشات المتعلقة بالتهجير التي توفر إمكانات حماية قانونية جيدة للاجئين الفلسطينيين بغية سدِّ هذه الفجوة. ويخلص هذا البحث إلى تقديم أربعة مقترحات، مستقاة من الافتراض القائل: إن الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي – ولا سيما حقوق الإنسان – وعلاقة ذلك باللاجئين الفلسطينيين على اعتبار أنهم ذوو المصلحة الرئيسيون كمجتمع من الأسر تربطهم علاقة مشتركة، تؤدي أدوارًا مهمة في سبيل الحماية القانونية وتوفير فرص لنجاح المفاوضات.

2- وضع أزمة اللاجئين الفلسطينيين في سياقها

تُعَدُّ الكيفية التي تُؤَطَّر بها المسائل ذات أهمية حاسمة بشأن الكيفية التي تُفهم بها بالنسبة إلى مسؤولية الدول الرسمية عنها. وكما كتبت فاليري هنت (Valerie Hunt) فإن "السياق مهم؛ لأنه يُؤَطِّر الكيفية التي تُفهَم بها مسألة ما". وتمضي هنت فتدفع بالقول: إنه "عندما توضع الأخبار في سياقها داخل إطار (موضوعي)؛ حيث تُشرَح المسائل بعبارات عامة، يميل الجمهور إلى تحميل المسؤولية على نظام أو حكومة"[1].

ارتبط فهم معظم الناس لمسألة اللجوء الفلسطيني بادعاءات أخلاقية متنافسة بدلاً من وضعها في سياق تاريخي يشير إلى اجتثاث مئات الآلاف من الفلسطينيين

(1) Hunt, V. "The Questionable Place of Rights in U.S Immigration Policy After September 11: Past Policy and Present Public Attitudes", presented at the 2005 Law and Society Association Annual Meeting, Las Vegas, USA.

من ديارهم، ومنعهم من العودة إليها ومن ثم حرمانهم من الجنسية من خلال سلسلة من القوانين. وكما ورد في هذه الفقرة، ارتبط السباق التاريخي لمسألة الهجرة الفلسطينية عمومًا بالجهود المنسقة التي بذلها مؤسسو إسرائيل الصهاينة عام 1948 "لتطهير الأرض" الفلسطينية قوميًّا، كما قال إيلان بابي، من أجل إيجاد أكثرية يهودية والإبقاء عليها[1].

منذ أول طرد للفلسطينيين عام 1948، لم يعترف القانون الإسرائيلي إلا بالقومية اليهودية، واستبعد غير اليهود من مجموعة من الخدمات والحقوق والامتيازات[2]. ولا يوجد مفهوم الجنسية الإسرائيلية في القانون الإسرائيلي[3]. ولعل إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي يُفصَل فيها فصلاً تامًّا بين مفهومي الجنسية والمواطنة. لذا، فالفلسطينيون الذين حملوا الجنسية الإسرائيلية عام 1948 لا يتمتعون بأي مواطنة يحميها القانون. واستنادًا إلى هذا التفريق القانوني، فقد وصف عدد متزايد من الكُتَّاب بينهم الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، كثيرًا من السياسات الإسرائيلية، ولا سيما حيال الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بأنها ممارسات "تشبه سياسة الفصل العنصري" التي كانت مطبقة في جنوب إفريقيا[4].

---

(1) Pappe, I. The Ethnic cleansing of Palestine, (One World, London, 2006).

(2) Zeidan, M. Citizenship without nationality: the case of the Palestinian Arab minority in Israel, Conference paper presented on his behalf by Masri, M. at the Law and Society Association Meeting 2008, (Montreal, Canada, 29 May-1 June 2008).

(3) Schehla, J. "The Invisible People Come to Light: "Israelis Internally Displaced and the Unrecognised Villages"", 31(1) **Journal of Palestine Studies**, 20-31, 2001; and J. Schehla, The material consequences of institutionalized discrimination: citizens and "nationals" in Israeli law, Conference paper presented at the Law and Society Association Meeting 2008, Montreal, Canada, 29 May-1 June 2008.

(4) Carter, J. Palestine, Peace not Apartheid, Simon and Schuster, 1006: United Nations, Report of the UN Special Rapporteur John Dugard on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, 2007; Davis, U. *Apartheid Israel: possibilities for the struggle within*, (Zed Books, London, 2003), p. Bennis, Understanding the Palestinian-Israeli Conflict, (Northampton, Olive Branch Press, 2007), pp. 46-49.

واستنادًا إلى وكالة الغوث والمركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين يُشكِّل اللاجئون الفلسطينيون أكبر فئة مشردة في العالم، تقدَّر بما يتراوح بين خمسة ملايين وسبعة ملايين. ويقيم حوالي ثلث الفلسطينيين الذين اجتُثُّوا من أرضهم والذين جُرِّدوا من ممتلكاتهم في مخيمات لاجئين في قطاع غزة والضفة الغربية والأردن وسوريا ولبنان؛ حيث يتلقون عونًا من وكالة الغوث. أما اللاجئون الآخرون فيقيمون في المهجر بين أفراد المجتمعات المضيفة لهم في بلدان أخرى، وإن لم يحصل كلهم على جنسية.

يقيم كثير من الفلسطينيين في مصر وفي العراق – حتى وقت قريب – بينما تقيم أعداد أقل في دول أوروبا وفي الولايات المتحدة وبلدان أخرى.

جدول رقم (1)

يوضح إحصاءات اللاجئين والنازحين الفلسطينيين

السنة	لاجئو 1948 المسجلون لدى وكالة الغوث	لاجئو 1948 غير المسجلين	لاجئو 1967	النازحون في إسرائيل منذ 1948	النازحون في الأراضي المحتلة من 1967
2007	4.510.510	975.190	914.112	325.441	111.803
2008	*4.671.811	1.014.741	955.247	335.104	128.708

* *هذا العدد لا يتضمن 48.800 شخص يتلقون معونات في إسرائيل بمقتضى مسؤولية وكالة الغوث عنهم حتى يونيو/حزيران 1952.*

** *يتضمن هذا العدد 37.000 نازح (2008) وهم لاجئون شُرِّدوا مرتين على الأقل.*

الأرقام أعلاه هي تقديرات وردت في أفضل المصادر المتاحة وتستند إلى توقعات نمو السكان. لذا، فهي إشارية وليست قاطعة.

المصدر: *المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.*

وفقًا لما يبيِّنه الجدول رقم (1)، ينطبق تعريف القانون الدولي[1] للنزوح على 335.204 فلسطينيين يحملون الجنسية الإسرائيلية تعذرت عليهم العودة إلى ديارهم منذ أن شُرِّدوا عام 1948، وعلى 128.708 فلسطينيين شردتهم أحداث عام 1967. وكما هي الحال بالنسبة إلى معظم أوضاع اللجوء الأخرى في العالم، فإن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين تختلف جدًّا من بلد إلى آخر، رغم أنهم جميعًا مخولون بحقوق تشمل جميع الناس على اختلافهم. ومع ذلك، فخلافًا لمعظم أوضاع اللجوء في العالم، لا تعترف دولة إسرائيل بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

إذن، كيف شُرِّد الفلسطينيون؟ رغم تعدد الكتب والمقالات عن نزع الملكية النمطي والترحيل وغيرهما من أشكال التشريد التي مورست ضد الفلسطينيين، فما زال يوجد قدر كبير من الجهل بأصول أزمة اللجوء الفلسطيني[2]. ورغم وجود بعض الاستثناءات الملحوظة، لم تُبذَل جهود تُذكَر، ولا سيما من داخل إسرائيل، لتصحيح هذا الجهل. فالخطاب العربي الفلسطيني لنزع الملكية، وهو الخطاب الراسخ في القانون الدولي، يتعارض مباشرة مع خطاب صهيوني يتمثل في التمسك "بوطن" يهودي. وقد أطلق نور مصالحة على الخطاب الصهيوني اسم "سياسة النكران"[3]، بينما قالت منظمة "ذاكرات" الإسرائيلية اليهودية: إن الخطاب الصهيوني متشابك مع "النسيان" الجماعي لدى الإسرائيليين[4].

---

(1) Mac A.K. and Jaradat-Gassner, I. Survey of Palestinian Refugees and Internally-Displaced Persons, 2006-2007; and Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2008-2009, (Bethlehem, Badil), p. 58.

(2) Palumbo, Michael, The Palestinian catastrophe: the 1948 expulsion of people from their homeland, (Quartet, London, 1989), Pappe, *One Land, two peoples*, (Cambridge University Press, Cambridge, 2006), and I. Pappe, supra note 5; Rogan E. and Shlaim, A. *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948*, (Cambridge University Press, Cambridge: 2001); and to some extent B. Morris, *The Birth of Palestinian refugee problem*, (Oxford University Press, 1998).

(3) Masalha, N. *The Politics of Denial: Israel and the Palestinian Refugee Problem*, (Pluto Press, London, 2003).

(4) Weaver, Alain Epp, "Remembering the Nakba in Hebrew: return visits as the performance of a binational future", **Holy Land Studies**, 2007, pp. 125-144.

وكانت الأحداث التي سبقت مباشرة إعلان استقلال إسرائيل انفراديًّا وتلك التي تلته، وهي ما يسمِّيه الفلسطينيون النكبة، هي أهم عامل أسهم في نزع ملكية الفلسطينيين وتهجيرهم. وانطوت عملية إنشاء دولة إسرائيل على حرمان الفلسطينيين من أرضهم بصورة منسقة، وهو ما استمر قبل الانتداب البريطاني على فلسطين وخلاله.

وتشرح الفقرات التالية ما أعتبره المراحل الرئيسية الأربع لعملية التصفية القومية هذه، وهو ما نجمت عنه فجوة حماية هائلة لدى اللاجئين الفلسطينيين، في الجوانب القانونية والسياسية معًا. وبالنظر إلى أن الانطباع السائد في الخطابين الشعبي والسياسي عمَّا حدث فيما عُرف في وقت من الأوقات بالأرض الفلسطينية قد أُحيط بإطار من الخطاب الإسرائيلي الصهيوني، فإن ما يلي يستند عمدًا إلى خطاب فلسطيني أقل شيوعًا، رغم عدم الادِّعاء إلا بالكاد بأنه يمثله تمام التمثيل. ويبيِّن هذا المنظور، الذي كتب عنه كثيرون بإسهاب أكبر مما يتسع له هذا البحث، أصل المطالبات التي يرفعها اللاجئون الفلسطينيون، والسبب الذي جعل الجهود التي بُذِلت لإقرار تسوية سلمية تتجاهل هذا الخطاب تفشل فشلاً ذريعًا.

2-1. المرحلة 1: الانتداب البريطاني على فلسطين

كانت المنطقة التي عُرفت بمنطقة الانتداب البريطاني على فلسطين، حتى مطلع القرن العشرين، جزءًا من الإمبراطورية العثمانية على مدى بضع مئات من السنين. وبانتهاء الحرب العالمية الأولى، استحدثت عصبة الأمم الوليدة نظامًا أبويًّا من مناطق الانتداب، ينطوي على عملية استعمار مطولة. وأصبحت الدول التي انتصرت في الحرب، بما فيها بريطانيا العظمى، "وصية" على أراض كانت سابقًا تحت سيطرتها أو تحت سيطرة دول أخرى. وبمقتضى هذا النظام كانت إدارة فلسطين من نصيب بريطانيا.

ما إن بدأ الانتداب البريطاني على فلسطين حتى تعرضت إدارته الاستعمارية لضغط متزايد من المنظمات الصهيونية التي كانت ترغب في إنشاء دولة يهودية في

ذلك البلد. سمحت الإدارة البريطانية في البداية للمنظمات الصهيونية، بما فيها الصندوق الوطني اليهودي الذي كان يتخذ من لندن مقرًّا له، بحرية امتلاك العقارات في فلسطين. لم يكن القانون المطبق قانون المِلكية البريطاني، بل القانون العثماني العتيق الذي لم يراع حقوق المستأجرين الفلسطينيين. أما القانون العثماني الذي كان يحمي الأراضي الأميرية، من قبيل الأوقاف الإسلامية، فلم يُطبَّق على نطاق واسع[1].

ازدادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فبدأت تدريجيًّا ثم اشتدت سرعةً في أعقاب المجازر وعمليات التطهير العرقي في أوروبا، وخصوصًا لليهود، إضافة إلى المثليين جنسيًّا والغجر والمعوقين. وتعززت الهجرة إلى فلسطين برفض الولايات المتحدة الأميركية وجنوب إفريقيا وبلدان أخرى السماح لمزيد من اليهود بالهجرة إليها[2]. وقد تسبب تصاعد التوترات بين الأيديولوجية الصهيونية الأوروبية والعرب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اختلالات كبيرة للأقليات اليهودية في تلك البلدان، فاختار بعضهم الهجرة، بما في ذلك الهجرة إلى فلسطين.

ورغم تعدد التفسيرات لهذه الهجرة اليهودية الجماعية، فقد أخلّت هذه الهجرة واسعة النطاق إلى أرض الانتداب البريطاني الصغيرة في فلسطين إلى حدٍّ بعيد بحياة الفلسطينيين – مسيحيين ومسلمين ويهودًا – الذين عاشوا هناك آلافًا من السنين. وقد أصبحت المدن والقرى الفلسطينية بل وإدارة الانتداب البريطاني الاستعمارية هدفًا للجماعات الصهيونية المسلحة بغية تعزيز ما يمكن أن يعتبر تملكًا للأرض بالإكراه وهجرة غير مقيَّدة تقريبًا، تنفيذًا لمشروع استعماري بعيد المدى طبقته المنظمات الصهيونية.

---

(1) Dajani, S. *Ruling Palestine, A history of the legally sanctioned Jewish-Israeli seizure of land and housing in Palestine*, (COHRE and Badil, Geneva and Bethlehem, 2005).

(2) Peberdy, S. Not white like us: preserving the "original stocks" and the exclusion of Jewish immigrants, in Selecting Immigrants: Nationalism and National Identity in South Africa's Immigration Policies, (Wits, Johannesburg, 1919-2008), pp. 57-84.

نتيجة لهذه الأحداث، وأحداث أخرى كثيرة وثّقها المؤرخون توثيقًا حسنًا[1]، حُرِم آلاف من الفلسطينيين من ديارهم وأرضهم بينما ازداد السكان اليهود في البلاد من 60.000 في عشرينات القرن العشرين إلى أكثر من 300.000 عام 1948. وتُعزَى هاتان الظاهرتان إلى سعي الصهاينة لإقامة دولة يهودية.

2-2. المرحلة 2: 1948

لم تكن المرحلة الثانية، وهي أكثر مراحل نزع الملكية من الفلسطينيين لفتًا للانتباه، منقطعة الصلة بالمرحلة الأولى، لكونها أوج المقاصد المعلنة للمنظمات الصهيونية في سعيها لإقامة دولة يهودية، على حساب سكان فلسطين الأصليين. وبحلول عام 1947، أشرف الانتداب البريطاني على البلاد على نهايته، بينما انهمك أعضاء عصبة الأمم في إبرام اتفاق لإنشاء الأمم المتحدة، لكي تحل محل العصبة. ومن أوائل ما بذلته الأمم المتحدة الوليدة من جهود التقدم بمشروع يمثّل حلاً وَسَطًا للتوترات التي تصاعدت بين اليهود ومعظمهم من المهاجرين وبين الفلسطينيين وهم السكان الأصليون؛ وهو ما أصبح يُعرف بمشروع التقسيم الذي تضمنه القرار 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947.

كما كان متوقعًا، قَبِل زعماء الصهاينة مشروع التقسيم (على اعتبار أنهم رابحون تمامًا)، ورفضته الدول العربية مع الزعماء الفلسطينيين (الذين كان من شأن المشروع أن ينزع منهم ممتلكات هائلة). ومع ذلك، فالبنود التفصيلية في المشروع، التي تضمنت عناصر حماية قانونية متعددة لكل المواطنين، لم تعد ذات جدوى

(1) Pappe I. and Morris, B. supra note as wellas; Khalidi, W. *before their diaspora: A photographic history of the Palestinians, 1876-1948*, (IPS, Washington DC. 1984); Khalidi, W. *All that remains: The Palestinian villages and depopulated by Israel in 1948*, IPS, (Washington D.C., 1992); Masalha, N. *Expulsion of the Palestinians: the concept of transfer in Zionist political thought: 1882-1948*, (IPS, Washington D.C, 1992); Masalha, N. *A land Without a People*, (Faber, London, 1997); Masalha, N. supra note 11 and A. Metroplitan Books, 2006; Kattan, V. *From Coexistence to Conquest: International Law and the Origins of the Arab-Israeli Conflict, 1891-1949*, (Pluto, London, 2009).

بشكل عام؛ لأن بريطانيا انسحبت وأعلن المهاجرون اليهود من الصهاينة المتنفذين والمدججين بالسلاح قيام دولة إسرائيل، وهو ما عجَّل باندلاع حرب بين إسرائيل والدول العربية المجاورة. وبعد الحرب، فسَّرت إسرائيل مشروع التقسيم بدعمٍ من دول قوية بينها المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأميركية[1] بالقول: إنه يبرِّر طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين، الذين كانوا قد طُردوا طردًا أو أنهم فرُّوا من العنف، ثم مُنعوا في كل الأحوال من العودة إلى ديارهم وأراضيهم.

دُمِّرت أكثر من 530 بلدة وقرية فلسطينية وأُجلي كل سكانها العرب الفلسطينيين نتيجة للحرب. في تلك الأثناء، حصلت إسرائيل على اعتراف واسع النطاق من جانب دول متنفذة في أوروبا ومن الولايات المتحدة الأميركية. وفوق ذلك، أعلنت الحكومة الإسرائيلية، من لحظة إعلان قيامها عام 1948، حالة الطوارئ، وبذا سمحت لنفسها بالانتقاص من الحقوق الأساسية لسكان الأرض التي تسيطر عليها[2].

أدت هذه الفوضى بالأمم المتحدة إلى طريق مسدود هي التي أوجدته، فسعت على صعيد للحفاظ على حقوق الفلسطينيين الفردية، بينما كانت تلبِّي تلقائيًّا المطالب الشديدة للمهاجرين الصهاينة اليهود[3]. وكما أشرت بإيجاز آنفًا، كان أول ما نجم عن هذه المساعي الدولية من تطورات إنشاء اللجنة الدولية الخاصة بفلسطين، التي كُلِّفت بمهام منها حماية الحقوق العقارية الفلسطينية. أما التطور الآخر فكان إنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، لكي تقدم معونات عاجلة إلى مئات الآلاف ممن لجأوا إلى الأردن وسوريا ولبنان. وأخيرًا، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 194 عام 1948، الذي أكد من بين أشياء أخرى ثبوت الحق في "السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن".

---

(1) Bass, W. *Support Any Friend: Kennedy's Middle East and the Making of the U.S-Israel Alliance*, (Oxford University Press, Oxford, 2003).

(2) إعلان حالة الطوارئ ما زال قائمًا حتى يومنا هذا.

(3) لسوء الحظ، كان هذا الموقف المتناقض وغير المبدئي للأمم المتحدة إشارة إلى ما تبعه من مواقف.

2-3. المرحلة 3: 1967 - 1973

رغم هذه الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، استمرت نكبة فلسطين؛ وفي عام 1967، خاضت إسرائيل حربًا أخرى واسعة النطاق مع جيرانها. وخلال فترة وجيزة، تمكنت القوات الإسرائيلية حسنة التسليح من احتلال مساحات شاسعة من الأرض: سيناء، وقطاع غزة من مصر، والجولان من سوريا؛ والضفة الغربية من الأردن. كان معظم سكان تلك الأراضي فلسطينيين. وبالنسبة إلى من شردتهم حرب 1948 و لم يمض على تشردهم عشرون عامًا، كانت أحداث عام 1967 وما تلاها من تشريد أيضًا، بمثابة نكبة أخرى.

ارتكبت الحكومة الإسرائيلية مع ضباط الجيش الإسرائيلي - في عام 1967 وفي مرات عدة منذئذٍ، بما في ذلك حرب مدمرة أخرى عام 1973 - فظائع متعددة، تضمنت عمليات معاقبة جماعية للمدنيين الفلسطينيين، في ردِّها بقوة عسكرية كاسحة على الجهود المبدئية التي بذلها الفلسطينيون دفاعًا عن بيوتهم وأراضيهم[1].

2-4. المرحلة 4: 1973 - الآن

بموجب تسوية رعاها الرئيس الأميركي الأسبق، جيمي كارتر، انسحبت إسرائيل من سيناء عام 1973. ومع ذلك، استمرت إسرائيل في احتلال الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، مخالفة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الصادر في عام 1967.

أدى الاحتلال الإسرائيلي منذ سبعينات القرن الماضي إلى ضمِّ أراض فلسطينية إلى إسرائيل. ودأبت إسرائيل على مخالفة المادة 49 من معاهدة جنيف

(1) هذه الانتهاكات موثقة توثيقًا دقيقًا لدى منظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية ودولية، ولدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مكتب المفوض السامي الدولي لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والقسم الفلسطيني لدى اللجنة الدولية لفقهاء القانون، ومؤسسة الحق الفلسطينية والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (PCHR)، ومنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بيت سيلم"، و"مركز الدفاع عن الأفراد" الإسرائيلي المعني بحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، والعين الساهرة على حقوق الإنسان "هيومان رايتس ووتش"، وغيرها كثير.

الرابعة بإنشاء أو السماح بإنشاء مواقع عسكرية ومن ثم مستوطنات إسرائيلية يهودية في الأراضي المحتلة التي حددتها هدنة "الخط الأخضر" بواسطة الأمم المتحدة. وأدى استمرار زحف المستوطنات وإنشاء مواقع عسكرية لحمايتها إلى مزيد من التشريد. وما ذلك سوى واحد من انتهاكات فاضحة كثيرة ارتكبتها إسرائيل كدولة احتلال، ونجمت عنها نكبة ثالثة لملايين من الفلسطينيين. وتحديًا لنداءات متعددة من الولايات المتحدة، والدول الأوروبية، ومجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية إلى إسرائيل لكي تكف فورًا عن إنشاء مستوطنات وتزيل المستوطنات القائمة أصلاً، استمرت إسرائيل في توسيع الاستيطان، فأضعفت فرص تحقيق "حل الدولتين"[1].

كما يتبين من الشكل 1، أدى أكثر من 60 سنة من نزع الملكية، بتعزيز من احتلال زاد على 40 سنة للضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وهضبة الجولان، وإنشاء مستوطنات على نطاق واسع، إلى تضاؤل رقعة الأرض – منذ الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم – التي سعت الدول والمنظمات الدولية دون جدوى لإقامة دولة فلسطينية "ذاتية الحكم" فيها.

باستخدام التبرير القائل: إن الغرض هو حماية إسرائيل (ومستوطناتها غير الشرعية) من الهجمات المسلحة، ولكن في الواقع سعيًا لتعزيز ادعاءات لا مسوغ لها بأن الضفة الغربية وقطاع غزة وجانبًا كبيرًا من القدس الشرقية هي أراض تقع تحت السيادة الإسرائيلية، بدأت إسرائيل في إنشاء جدار في عام 2002[2].

---

(1) كما أكدت تقارير لا حصر لها من الأمم المتحدة، فرغم أن إسرائيل من الدول الموقِّعة على معاهدات جنيف لعام 1948، فإنها دأبت على الاستخفاف بالقوانين الإنسانية التي تحكم النزاعات أو التزاماتها بحقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة لمعاملة المدنيين في الأراضي المحتلة. ومن أحدث الأمثلة على هذه الفظائع البشعة ما وقع أواخر عام 2008 ومطلع عام 2009، أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقد دُوِّنت أنشطة الأمم المتحدة بخصوص فلسطين في موقع إلكتروني عنوانه: www.unispal.un.org

(2) مع أن هذا الجدار في بعض المواضع بالأراضي الفلسطينية المحتلة هو سياج، وفي مواضع أخرى صرْح من الخرسانة المسلحة طوله ثلاثون قدمًا وعليه أبراج مراقبة، فالعبارة المستعملة هنا عمدًا تتفق مع العبارة التي استعملتها محكمة العدل الدولية حيث سمته أيضًا "جدار". وقد أُثيرت هذه المسألة أيضًا أثناء المؤتمر الذي عُقد في بروكسل.

التفَّ الجدار حول المستوطنات غير القانونية[1] حمايةً لها وللطرق المخصصة للمستوطنين اليهود دون غيرهم وتطويقًا لجزء كبير من قطاع غزة. وفي الضفة الغربية والقدس الشرقية، يتوغل الجدار في عمق الخط الأخضر، وقد تسبب في موجة أخرى من التشريد[2]. ويحول الجدار بين الفلسطينيين وبين وصولهم إلى أراضيهم وأماكن عملهم ومدارسهم وجامعاتهم ومواقع تجارتهم فيعزز الوضع المشار إليه آنفًا ويقدِّم صورة أقرب إلى نظام الفصل العنصري.

أما الردود على هذه الجرائم من جانب المقاتلين الفلسطينيين المسلحين، الذين يمارسون حقهم في المقاومة (رغم تقيُّد ذلك الحق بالحدود المبينة في القانون الإنساني الدولي)، فقد خالفت القانون الدولي أيضًا، وأخص بالذكر هنا المقاتلين الفلسطينيين الذين أطلقوا بصورة غير قانونية صواريخ غير دقيقة لم تستطع التفريق بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية في إسرائيل، فقتلت عددًا صغيرًا، لكنه غير مقبول، من المدنيين، وأثارت رعبًا هائلاً على وجه الخصوص بين الإسرائيليين[3].

أما رد الحكومة الإسرائيلية على هذه الصواريخ فكان معاقبة المدنيين الفلسطينيين جماعيًّا. وفي عام 2006، ولا سيما بين عام 2008 وعام 2009، شنَّت القوات الإسرائيلية هجمات مبيَّتة ولا تتناسب مع تلك الصواريخ واستعملت فيها أيضًا أسلحة محرمة، بينها الفوسفور الأبيض، وتعمدت استهداف المدنيين الفلسطينيين، حسبما وثقته الأمم المتحدة[4] ومنظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية والفلسطينيين[1].

---

(1) المستوطنات التي شُيدت مخالِفةً للقانون ليست "أحياء" صغيرة معزولة حسبما تصفها إسرائيل، بل هي مجمعات ضخمة يسكنها مئات الآلاف من اليهود وتضم كليَّات ومزارع ومتاجر، وشبكات طرق ومحطات لوسائط النقل يستعملها المستوطنون دون غيرهم.

(2) Badil Recourse Center and Norwegian Refugee Council's Internal Displacement Monitoring Center, "Displaced by the Wall", (Badil, Bethlehem, 2006).

(3) Human Rights Watch, 'Indiscriminate Fire: Palestinian Rocket Attacks on Israel and Israele Artillery Shelling in the Gaza Strip' (New York: Human Rights Watch, 2007).

(4) United Nations, (Human Rights in Palestine and other Occupied Arab Territories: Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict), Ref: A/HRC/12/48, 15 September 2009 (the "Golden Report").

الشكل الرقم (1) القضاء على حل الدولتين

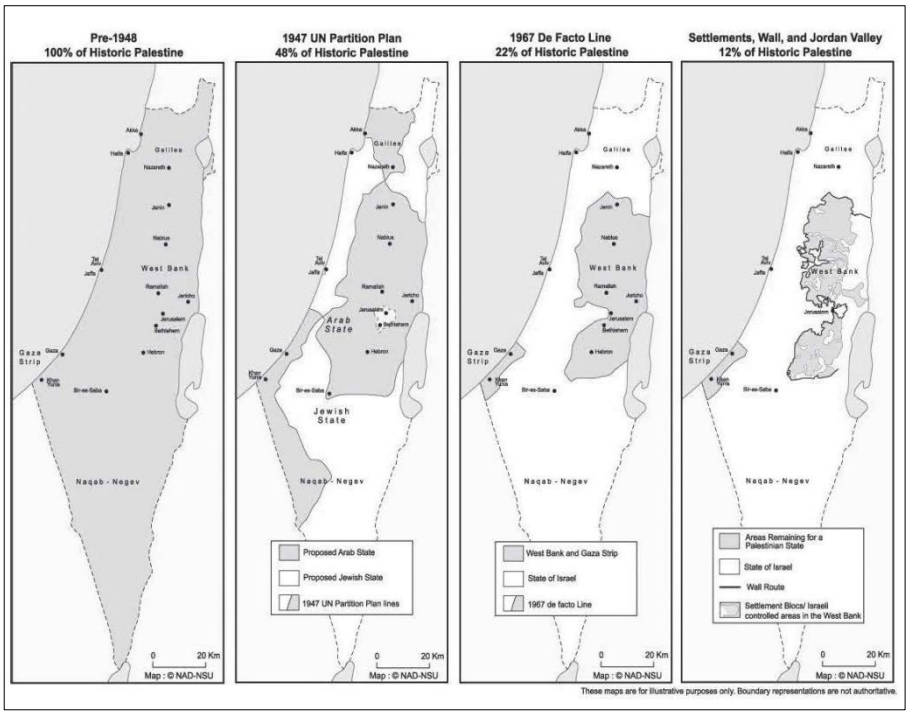

أعدَّ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة، والمقرر الدولي الخاص للأراضي الفلسطينية المحتلة تقارير أخرى يمكن الاطلاع عليها في:

http://unispal.un.org/unispal.nsf

(1) كشف تقرير أعدته مؤسسة الحق، وهي القسم الفلسطيني بالمفوضية الدولية لفقهاء القانون، دليلاً على السياسات المتعمدة لدى العسكريين الإسرائيليين التي تستهدف المدنيين والمناطق المدنية.

Al-Haq, Brief: legal aspects of Israelis attacks on the Gaza Strip during "Operation Cast Lead", (Al-Haq, Ramallah, 2009).

أعدت "بيت سيلم" تقارير مماثلة عن الفظائع المتعمدة ضد المدنيين والمناطق المدنية، بما في ذلك تقارير عن شهود عيان قالوا: إن الجنود الإسرائيليين أطلقوا النار على امرأة كان تلوح براية بيضاء.

Tel Aviv, B. tselem, 2009.

بالنسبة إلى 1.1 مليون لاجئ فلسطيني، من أصل ما مجموعه 1.5 مليون فلسطيني في قطاع غزة، فإن الاستهانة الفاضحة من جانب إسرائيل بالقواعد الدولية التي تحكم النزاعات المسلحة وما ينتج عنها من فظائع قوبلت بصمت من جانب أقوى الدول، وهو ما أثار حنق كثيرين، بمن فيهم علماء ومحققون في القانون الدولي[1]. وقد كشفت تجارب السنوات الستين الماضية أيضًا عن جوانب ضعف خطيرة داخل النظام الذي تعمل الأمم المتحدة بموجبه. وكما تُبيِّن الفقرة التالية، واجه الفلسطينيون فجوة حماية كبيرة منذ أن نُزِعت منهم أملاكهم أول مرة عام 1948 وحتى يومنا هذا.

3- فجوة حماية

كما ناقشنا في الفقرة السابقة، اتضحت احتياجات الحماية الفعلية للاجئين الفلسطينيين من خلال الدراسة المستفيضة للسياق التاريخي الذي أدى إلى نزع ممتلكاتهم منهم. وتتعلق فجوة الحماية التي واجهها اللاجئون الفلسطينيون بالتقصير القانوني والسياسي من جانب السلطات المحلية والعالمية على حدٍّ سواء. وقد ترك هذا التقصير اللاجئين الفلسطينيين بالذات مشردين داخل إسرائيل وخارجها، بدون حماية محلية أو دولية فعَّالة.

3-1. انعدام الحماية في الداخل من جانب إسرائيل

دأبت إسرائيل منذ نشأتها على رفض منح الفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئون والنازحون منهم حقوقًا عادلة في القانونين الإسرائيليين المدني والعسكري. وكما بيَّنَّا آنفًا، فحتى بالنسبة إلى الفلسطينيين إسرائيليِّ الجنسية، فإن الامتناع عن منح غير اليهود حق المواطنة يُعَدُّ من الناحية القانونية عملية إجرائية استنادًا إلى عدة

(1) ردًّا على العنف المذهل الذي حدث في عامي 2008 و2009 وعلى انعدام الرد المنصف من جانب الدول الكبرى، وقَّعت مجموعة من المختصين المعتبرين عالميًّا في القانون بيانًا رفضت فيه الحجة الإسرائيلية القائلة: إن إسرائيل إنما تدافع عن نفسها، واتهمت المسؤولين الحكوميين والقادة العسكريين الإسرائيليين بارتكاب جرائم حرب. "قصف إسرائيل لقطاع غزة ليس دفاعًا عن النفس، بل هو جريمة حرب"، الصنداي تايمز، لندن، 11 يناير/كانون الثاني 2009.

قوانين، أُقِرَّ معظُمها خلال السنوات الخمس الأولى من قيام إسرائيل. أما بالنسبة إلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة فإن الامتناع عن الاعتراف لهم بحقوق متساوية يستند إلى أحكام عرفية وقوانين عسكرية تفرِّق بين حقوق الفلسطينيين وحقوق الإسرائيليين، وخصوصًا المستوطنين الإسرائيليين اليهود.

3-1-1. إسرائيل باعتبارها دولة احتلال

باعتبار إسرائيل دولة احتلال، فقد انتهكت حكومتها وانتهك عسكريوها قوانين إنسانية دولية لا تُحصى وانتهكوا قوانين تتعلق بحقوق إنسان سُنَّت لكي تحمي المدنيين الفلسطينيين عامةً واللاجئين منهم خاصة. وقد سعت إسرائيل على نحوٍ، يتعذَّر فهمه من منظور القانون، لتبرير كثير من الانتهاكات التي اقترفتها بالقول إنها فعلت ما فعلت لحماية الإسرائيليين الذين يسكنون في مستوطنات غير قانونية. وقد وثَّق خبراء من الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية انتهاكات متعددة[1]. ومن هذه الانتهاكات ما يخالف معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة بالإضافة إلى انتهاكات لقانون حقوق الإنسان، بصرف النظر عن حالة الطوارئ المفروضة منذ عام 1948.

طمست العبارات الرسمية التي تستعملها إسرائيل المناقشات إلى حدٍّ خطير؛ فقد أشار العسكريون والساسة والمحاكم العسكرية وبعض القوانين الإسرائيلية إلى اللاجئين على نحو يحطُّ من قدرهم. ويشار إلى المسلحين المقاومين من الفلسطينيين ككل بعبارة "إرهابيين" أو "مخرِّبين"، حتى وإن راعوْا القانون الإنساني الدولي فارتَدَوا زيًّا موحدًا واقتصروا على استهداف العسكريين الإسرائيليين. أما الأملاك التي لا يمكن لأصحابها أن يطالبوا بها فيشار إليها بعبارة "أملاك الغائبين"، مع أن سبب عجزهم عن المطالبة بها هو تعذُّر حصولهم على تصريح إقامة من إسرائيل. وأما من يحاولون العودة إلى ديارهم وأملاكهم وأعمالهم في إسرائيل فيشار إليهم بعبارة "متسلِّلين". وقد دأبت وسائل

(1) يتضمن ذلك تقارير المقرِّر الدولي الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة، والمنظمتين الإسرائيليتين: بيت سيلم وهاموكد، ومؤسسة الحق الفلسطينية والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة.

الإعلام الإسرائيلية والعالمية على ترديد هذه العبارات وقبولها على علّاتها دون تمحيص وكانت ولا تزال مسؤولة عنها من بعض الوجوه.

وتستثني القوانين العسكرية الإسرائيلية، المطبقة في الأراضي المحتلة، الفلسطينيين على أساس التطبيق المنفصل للقانون، وعلى أساس تعريف من يجوز له السكنى في مناطق معينة، حسبما يُحدده اتفاق أوسلو الفاشل.

3-1-2. المحاكم الإسرائيلية

استثنت المحاكم الإسرائيلية الأغلبية العظمى من النازحين الفلسطينيين في إسرائيل، وهو ما يظهر في ثلاثة مجالات رئيسية[1]:

(1) أكدت المحاكم الإسرائيلية ما يُسمَّى بقانون العودة، الذي لا يعترف إلا بالمواطنة اليهودية ويحرم غير اليهود في الواقع من المواطنة[2].

(2) عززت المحاكم الإسرائيلية الوضع المؤسسي للخصوصية الدينية في تعريف المواطنة، حسبما ذُكر آنفًا، وهو ما يقيِّد أيضًا لَمَّ شمل العائلات إذا كانت الزيجة غير يهودية[3].

(3) لم تعترف المحاكم الإسرائيلية بالمطالبات المتعددة بالأملاك من جانب الفلسطينيين؛ ولم تُسترد سوى حفنة من الممتلكات من خلال المحاكم الإسرائيلية. وفي كل هذه المجالات فسَّرت المحكمة الإسرائيلية العليا القانون الدولي تفسيرًا ملتويًا، وهو ما يشبه إلى حدٍّ بعيد حجة "الاستثناء" التي تحتج بها المحاكم في الولايات المتحدة[4].

---

(1) يستند هذا المقال من ناحيةٍ إلى ما قدمه س. أكرم وج. هاندميكر.

(2) Schechla, J. supra note 26.

(3) Shifman, p. Civil Marriage in Israel, Association for Rights in Israel, Jerusalem, 2001.

(4) Akram S. and Lunk, M. "The wall and the law: a tale of two judgements", 24 (1) Netherlands Quarterly of Human Rights, 61-106, 2006; Akram, S. "Do constitutions make a difference as regards the protection of fundamental human rights? Comparing the United States and Israel" in *The Dynamics of Constitutionalism in an Age of Globalisation*, Frishman, M. and Muller, S. (eds.), (Hague Academic Press/Springer, The Hague, 2010), pp. 89-109.

في هذه المجالات، وكثير غيرها[1]، تُستثنى الحقوق الفلسطينية من خلال المحاكم الإسرائيلية التي تعيد تحديد الحقوق وتحديد من يتمتع بها، وذلك على أساس من التفرقة (الدينية أو القومية أو كليهما معًا) العشوائية.

3-2. انعدام الحماية الدولية

فضلاً عن تخلف دولة إسرائيل عن حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين، تتخلف المنظمات الدولية والدول الأخرى عن حمايتها ويَقْصُر عن ذلك قانون اللجوء الدولي. ويفتقر اللاجئون الفلسطينيون إلى الحماية أيضًا بعدم الاهتمام بمصالحهم على نحو مُجْدٍ في المفاوضات السياسية.

3-2-1. أوائل جهود الأمم المتحدة

مع أن مشروع التقسيم الذي اقترحته الأمم المتحدة لم يُنفَّذ أبدًا، فقد أصبح الأساس لجهود فاشلة بُذِلت لإحلال سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. ومن المظاهر البارزة ما انبثق عن مشروع التقسيم من مساعٍ لإيجاد حلٍّ سلمي على أساس وجود دولتين. هذا رغم الشعور السائد، الذي ظهر في دراسات علمية لدى الغالبية الساحقة من الفلسطينيين التي تفضل حلَّ الدولة الواحدة على أساس من المبادئ الدولية والمقارنة لدولة ديمقراطية علمانية[2]. ولذلك، كانت فكرة ما يسمى بحلِّ الدولتين في الأساس استجابة لوجهات نظر (الصهاينة اليساريين)، بينما تمسك أصحاب المصالح الصهيونية اليمينية بالمطالبة ببسط السيادة الإسرائيلية أيضًا على الأراضي المحتلة.

---

(1) AHRA, On the Margins 2006: Annual review of Human Rights violations of the Arab Palestinian minority in Israel, Nazareth: Arab Human Rights Association, 2006, (Visited on 29 March 2010):
http://www.arabhra.org

(2) Near East Consulting, Survey: 70 percent of Palestinians support one-state solution, 24 February 2007. See also Y. Stern, "Israeli Arabs/"Haifa Declaration" urges Israel to own up to Nakba responsibility", Haaretz, 15 May 2007, (Visited on 29 March 2010):
http://www.mada-research.org/archive/haifaenglish.pdf

النيَّات المعلنة للأمم المتحدة في السعي لحماية حقوق الفلسطينيين هي ثلاثة: (1) كان هدف الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين ذواتَيْ سيادة وحكم ذاتي تُراعَى فيهما حقوق الإسرائيليين اليهود والفلسطينيين بالتساوي في كلتي الدولتين. لم يتأتَّ لهذا النموذج المتمثل في "حل الدولتين" أن يتجاوز حيِّز البيانات السياسية. علاوة على ذلك، عملت سياسات دولة إسرائيل وممارساتها، ولا سيما بناؤها المستوطنات والجدار – وهو ما دعت إليه الأوساط السياسية اليمينية قبل غيرها – على تقويض هذا "الحلِّ".

أما المقصدان الآخران للأمم المتحدة في سعيها لحماية حقوق الفلسطينيين فهما: (2) تقديم العون الإنساني من خلال وكالة الغوث و(3) توثيق ممتلكات الفلسطينيين وأراضيهم في سجل أَنْجَزَت جانبًا منه لجنة المصالحة الدولية لفلسطين. هذه الجهود الأخيرة بالذات أيضًا تمخضت عن نتائج غير مرضية إلى حدٍّ بعيد. وتمثلت أحدث الجهود في توثيق التعدي على حقوق الفلسطينيين من منظور القانون الإنساني الدولي، وخصوصًا من خلال تعيين مقرِّر خاص بوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 ولجنة منبثقة من الأمم المتحدة تَرَأَّسَها القاضي غولدستون عام 2009 للتحقق مما إذا كانت قد ارتكبت جرائم حرب في قطاع غزة خلال الحرب بين عام 2008 و2009.

كان الهدف من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 عام 1948 الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وتعويضهم على أساس المبادئ العامة الراسخة في القانون الدولي. أما قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 المخفف رغم كونه مُلزِمًا قانونًا فقد سعى لإقرار "تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين"، دون خوض في التفاصيل، مع الاستناد أيضًا إلى المبادئ الراسخة في القانون الدولي. ومع ذلك لم تبذل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جهدًا يُعتد به لضمان تنفيذ أي من هذين القرارين الدوليين وحماية حق الفلسطينيين في العودة. بل على العكس، فقد راجعت الأمم المتحدة عباراتها بما يتواءم مع موقف الأعضاء الآخرين فيما يسمى "الرباعية"، ولا سيما الولايات المتحدة على نحو لا يكاد يرتبط بالقانون الدولي على الإطلاق[1].

(1) تشكلت بناءً على مبادرة من الرئيس الأميركي جورج و. بوش، مع مكتب الأمين العام للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي وحكومة روسيا.

3-2-2. تخلف الدول الأخرى عن الحماية

يتضمن عنصر انعدام الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين تخلف الدول الأخرى عن محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها للقانون الدولي. وكما أكد رأي استشاري من محكمة العدل الدولية عام 2004، فعلى الدول أن تفعل ذلك باعتبارها أعضاءً موقّعين على كلٍّ من ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات جنيف[1]. وبالتالي، نصَّت إحدى توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أكدت الرأي الاستشاري عام 2004، على عودة الدول الأعضاء الموقّعة على معاهدات جنيف إلى الاجتماع من أجل تطبيق هذا المبدأ[2]. لكن هذا الاجتماع للدول التي هي طرف في المعاهدات لم ينعقد.

لقد قدَّمت تلك الدول أمنها على غيره، وذلك على حساب الأمن الإنساني الذي يقدِّم حماية المدنيين في مناطق النزاع على غيره من الاعتبارات. ومما يفاقم الموقف الكارثي الناجم عن ذلك الوضع أن الدول الأخرى تلتزم موقفًا غامضًا قانونيًّا ومريبًا أخلاقيًّا مُفاده أن لإسرائيل "حقًّا في الوجود" كدولة يهودية، بينما لا تُذكَر حقوق الفلسطينيين إلا على عجل، وفي سياق الحصول على معونات إنسانية حصرًا.

3-2-3. قانون اللجوء الدولي

كان التخلف الكبير الثالث عن توفير حماية دولية للاجئين الفلسطينيين – ولا يزال – هو استثناؤهم من النظام الذي يتضمنه قانون اللجوء الدولي، وخصوصًا المادة (1 د) من معاهدة عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين[3]. وبينما يبدو هذا لأول وهلة أوضح مثال على الإقصاء السياسي المعهود من خلال إعادة التعريف القانوني، فهو في الواقع تفسير مقيد جدًّا للمادة (1 د) من جانب الدول أدى إلى ابتعاد عمَّا قصده من كتبوا نصَّ معاهدة عام 1951.

---

(1) United Nations, International Court of Justice, Advisory opinion on legal consequences of the construction of a wall in the Occupied Palestinian Territory, issued on 9 July 2004.

(2) United Nations, Convention Relating to eh Status of Refugees, 189 U.N.T.S. 150 (1951).

(3) UNHCR, Note on the applicability of Article 1D of the 1951 Convention relating to the status of refugees to Palestinian Refugees, Genève, 2002.

ينص الشق الأول من هذه المادة على ما يلي:

لا تنطبق هذه المعاهدة على الأشخاص الذين يحصلون على حماية وعون حاليًّا من وكالات الأمم المتحدة غير المفوضية الدولية السامية للاجئين.

تتوقف دول كثيرة عند هذه الفقرة فتُحجم عن النظر في الشق الثاني من المادة (1 د)، الذي ينص على ما يلي:

عندما تتوقف هذه الحماية أو المساعدة لأي سبب، دون تحديد وضع هؤلاء الأشخاص على وجه الدقة وفقًا للقرارات ذات العلاقة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، يكون من حق هؤلاء الأشخاص جرَّاء ذلك أن يستفيدوا من بنود هذه المعاهدة.

يتضح من قراءة المادة (1 د) ككل أنه لم يُقصَد بها أبدًا ترك اللاجئين الفلسطينيين بدون حماية دولية بل إن مذكرة صدرت عام 2002 بخصوص الحماية الدولية التي توفرها المفوضية الدولية للاجئين أكدت لاحقًا[1]، أن من صاغوا معاهدة عام 1951 لم يكونوا ليتصوروا أن تُعَطَّل لجنة المصالحة الدولية لفلسطين في الواقع، أو أن يبقى اللاجئون الفلسطينيون في المهجر قرابة سبعين سنة. ومع ذلك، انطوت ممارسات الدول رسميًّا في تطبيق المادة (1 د) على إيلاء اهتمام لا موجب له للشطر الأول من هذه المادة، وهو ما أدى إلى استبعاد غير قانوني لعدد غير محدد من اللاجئين الفلسطينيين الذين سعوا للحصول على حماية خارج نطاق المناطق التي تعمل فيها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة.

3-2-4. استبعاد من المفاوضات السياسية

المجال الرابع الذي افتقر فيه اللاجئون الفلسطينيون وحقهم في العودة والتعويض إلى حماية دولية هو استبعاد مصالحهم من المفاوضات السياسية. وهذا يتنافر تنافرًا مذهلاً مع مفاوضات السلام المتعلقة بالنزاعات الأخرى؛ حيث يتبوأ

(1) Handmaker J. and Nieuwhof, A. "No man's land: Government mistreatment of Palestinian asylum seekers", in Musalo, K., Moore, J. and Boswell, R. (editors) *Refugee Law and Policy: A Comparative and International Approach, Third Edition*, (Carolina Academic Press, North Carolina, 2006).

وضع المشردين مكان الصدارة في المفاوضات[1].

أثارت منظمة التحرير الفلسطينية، التي اعترفت دول كثيرة والأمم المتحدة بأنها ترعى مصالح الشعب الفلسطيني مسألة حقوق اللاجئين الفلسطينيين كجزء من حق العودة الجماعي. وهو ذاته جانب رئيسي من حق تقرير المصير الذاتي. ومع ذلك، لا تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية بمفردها تمثيل مصالح اللاجئين، الذين لهم حق فردي مستقل في العودة على أساسٍ من الاختيار، حسبما تؤكده مصادر أخرى قائمة في القانون الدولي[2].

لكن، حتى من منظور الحقوق الجماعية للاجئين الفلسطينيين، فقد نُظر إليهم باعتبارهم "مسألة وضع نهائي" كحق جماعي، تتولى منظمة التحرير الفلسطينية تمثيلهم فيه. وبالنظر إلى انهيار لجنة المصالحة الدولية لفلسطين، التي شُكِّلت لحماية الحقوق الفردية للاجئين الفلسطينيين، لم تتقدم أي منظمة دولية للدفاع عن الحقوق الفردية للاجئين الفلسطينيين. ورغم الدور الأساسي الذي يفترض أن تقوم به ما تسمى "الرباعية" للتوسط في الاستعصاء والنزاع المستمرين بين إسرائيل والفلسطينيين، فإن الأعضاء الآخرين فيها غير الأمم المتحدة وهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا، لم يُبدوا سوى رغبة محدودة في الاهتمام بمصالح اللاجئين. والواقع أن حقوق اللاجئين قد استُبعدت في معظم الحالات، من إطار المفاوضات تمامًا.

3-3. التبعات الأخرى لانعدام الحماية

يدل هذا التقويم المقتضب لعدم حصول اللاجئين الفلسطينيين على حماية محلية ودولية على انعدام الحماية بحكم العُرف وتخلف إسرائيل والمنظمات الدولية عن توفير أية حماية تُذكَر لهم.

---

(1) مثال ذلك جنوب إفريقيا حيث كان لعودة المنفيين السياسيين عنصر رئيسي في المفاوضات بين جماعات التحرر والحكومة القومية وقتذاك بالإضافة إلى يوغسلافيا السابقة حيث كانت عودة اللاجئين إلى كوسوفو والبوسنة وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود ركنًا أساسيًّا من اتفاق دايتون.

(2) G. Boling, supra, note 1.

وباستثناء بعض الحالات، من قبيل مذكرة عام 2002 الخاصة بالحماية الدولية من جانب المفوضية الدولية السامية للاجئين، اقترن انعدام الحماية القانونية بالافتقار إلى هيئة دولية تُفوَّض على وجه التحديد بتمثيل اللاجئين الفلسطينيين فيما يتعلق بالحقوق الفردية، ولا توجد كذلك وثيقة ملزمة تضمن بوضوح حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

فوق ذلك، اقترن انعدام الحماية الفعلية المستمرة، بفعل تخلف إسرائيل عن مراعاة حقوق الإنسان والقانون الإنساني، بامتناع إسرائيل عن الاعتراف بحقوق الجنسية والمواطنة لسكانها من غير اليهود، الذين شُرِّدوا أيضًا عام 1948، ويشمل هذا الحرمان من التعويض عن الممتلكات، وانعدام المواطنة الإسرائيلية وما يقابل ذلك من استثناء من الجنسية الإسرائيلية وغير ذلك من مستويات الإقصاء المؤسساتي والاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، ثمة انعدام للحماية وذلك بفعل ضبط الحركة في الأراضي المحتلة من خلال ما أشار إليه جيفيري هالبر (Jeff Halper)، عضو اللجنة الإسرائيلية المناهضة لهدم المنازل، وغيره بعبارة "البانتوستانات"[1]، التي أوجدتها السياسات المدنية والعسكرية. وتُعزِّز سياسة البانتوستان هذه مرافق الاستيطان الإسرائيلي غير القانونية، وما يتبعها من نظام أُقيم أصلاً لحماية المستعمرين الاستيطانيين الذين يقيمون هناك بصورة غير قانونية.

أخيرًا، استهدف العسكريون الإسرائيليون مخيمات اللاجئين بعقاب جماعي وُثِّقت حالاته توثيقًا يُعتمد عليه، وهو يستهدف عائلات بل وحتى تجمعات كاملة للاجئين مقابل عمليات تقوم بها جماعات المقاومة الفلسطينية المسلحة.

4- سد الفجوة

كيف يمكن سد فجوات الحماية الهائلة هذه بينما يُنتهك القانون الدولي مرارًا وتكرارًا، فتبذل الدول جهدًا كبيرًا في الواقع لإثبات التزامها بالقانون الدولي،

(1) Halper, J. *Obstacles to peace: a critical re-framing of the Israel-Palestine conflict*, (Israeli Committee against House Demolitions, Jerusalem, 3rd ed, 2005).

التزامًا يُكسبه صفة الديمومة؟ ومع ذلك، فالعملية القانونية الدولية، التي تسير في النهاية خلال حجج وأسانيد وأدوات قانونية إنما تعتمد اعتمادًا كاملاً على استعداد دولة ما لإنفاذ القانون وقدرتها على ذلك. وكما تحاجج هذه الفِقرة، فلا بد من أن يُنظر إلى القانون الدولي باعتباره أداة يُتطلع بها إلى تحقيق هدف سياسي، أما من منظور الأهالي، فمن الضروري التعاطي مع القانون الدولي وتعبئة الأنصار.

4-1. العودة إلى التعاطي مع القانون الدولي

في سياق حماية اللاجئين الفلسطينيين، ثمة مجالات ثلاثة للتعاطي مع ذلك كانت واعدة إلى حدٍّ ما. وهذه المجالات الثلاثة هي: الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في التبعات القانونية لإنشاء إسرائيل جدارًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعادة تفسير قانون اللجوء الدولي، ومبدأ الحماية المؤقتة.

4-1-1. الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عام 2004

إدراكًا من الجمعية العامة للأمم المتحدة للدلالات غير القانونية لإنشاء الجدار، فقد أحالت المسألة إلى محكمة العدل الدولية. وبالنظر إلى طلب الرأي الاستشاري، بدا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة سعت للعودة إلى إشراك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة في التعاطي مع القانون الدولي في حماية مصالح الفلسطينيين بعدما أُهملت طويلاً ومحاسبة إسرائيل أخيرًا بنزاهة. وقد اتضح إلى حدٍّ بعيد في تعليل محكمة العدل الدولية أنه لا يمكن حل النزاع القائم بين إسرائيل والفلسطينيين، وهو ما سمَّاه علي أبو نعمة وغيره بـ "الاستعصاء"[1]، إلا باتباع القانون الدولي.

أكدت النتائج الرئيسية التي توصلت إليها محكمة العدل الدولية في دراستها لهذه المسألة، عام 2004، وجود بنود ملزمة متعددة في القانون الدولي.

(1) أكدت محكمة العدل الدولية وجود شعب فلسطيني له الحق في أن يقرر مصيره بنفسه، وهذه مسألة مهمة للاجئين الفلسطينيين الذين يطالبون بحق جماعي في العودة إلى وطنهم.

(1) Abunimah, A. op. cit., p. 14.

(2) أعلنت محكمة العدل الدولية أن هناك سياسات وإجراءات إسرائيلية علنية متعددة تخالف القانون الدولي. وتخالف إسرائيل بشكل خاص القانون الإنساني الدولي وتعتدي على حقوق الإنسان كما أنها ضمَّت إليها أراضي فلسطينية بدون مسوغ قانوني وأقامت مستوطنات ومنشآت غير قانونية لا يستفيد بها سوى مستوطنين إسرائيليين يهود. فضلاً عن ذلك، تطبق إسرائيل ما أشارت إليه محكمة العدل الدولية بعبارة "نظام قارِن"، يشتمل على وجود عسكري هائل يتضمن مئات من حواجز التفتيش، بالإضافة إلى منشآت مؤقتة وشبه دائمة، بما في ذلك سواتر ترابية تقيد إلى حدٍّ بعيد حركة الفلسطينيين وخاصة اللاجئين منهم المقيمين في مخيمات مكتظة.

(3) أكدت محكمة العدل الدولية أن إسرائيل ليست الوحيدة التي توجد التزامات توجب عليها ضمان مراعاة القانون الدولي، بل إن هذا ينطبق على "كل الدول"؛ بعبارة أخرى، ثمة مبدأ مسؤولية جماعية، يقضي بالامتناع عن تأييد أو الاعتراف بالوضع الناجم عن الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي كما يقضي بمحاسبة إسرائيل على ذلك[1].

تفاوتت الردود على هذا الرأي الاستشاري؛ فمن ناحية، كثرت الإشارة إلى الرأي الاستشاري من جانب منظمات حقوق الإنسان والمقرِّر الدولي الخاص لشؤون الأراضي الفلسطينية المحتلة وأطراف أخرى معنية بحلٍّ عادل للاستعصاء والنزاعات المستمرة المرتبطة به. ومن ناحية أخرى، ترددت الدول ومؤسسات الأمم المتحدة الرئيسية، ولا سيما مجلس الأمن كثيرًا في اتخاذ إجراء.

---

(1) راجع أيضًا:

Akram S. and Quigley, J. A reading of the International Court of Justice advisory opinion on the legality of Israel's Wall in the Occupied Palestinian Territories, The Palestine Center, Washington D. C, 2004, (Visited on 29 March 2010):

http://www.palestinecenter.org/cpap/pubs/update on wall 072004.pdf

فباستثناء ثُلَّة من القضايا في المحكمة الإسرائيلية العليا أرغمت الحكومة على تغيير مسار الجدار، بثمن إضافي باهظ[1]، لم يكن لحكم محكمة العدل الدولية أثر في الواقع في السلوك الإسرائيلي[2].

في عام 2006، وبعد إخلاء المستوطنات وحواجز التفتيش في قطاع غزة، مع الاستمرار في الإبقاء على احتلال القطاع من خلال التحكم في حدوده، شرعت إسرائيل في سلسلة من الإجراءات العسكرية المدمرة في القطاع. وقال الجيش الإسرائيلي: إن هدف عمليته التي عُرِفت باسم "عملية أمطار الصيف" هو استعادة الجندي الإسرائيلي (الذي كان قد أُسِر في غارة عسكرية مشروعة قانونًا شنَّتها حماس)، ومنع انطلاق صواريخ من قطاع غزة[3]. وخلال أسابيع من قصف لا هوادة فيه لأهداف ومنشآت عسكرية أحدث أزمة هائلة للمدنيين، فشلت العملية في تحقيق أي من هذين الهدفين[4].

سعت إسرائيل مع أعضاء الرباعية لعزل حكومة حماس المنتخبة ديمقراطيًّا منذ أن تولت حماس السلطة في عامي 2005– 2006. وسعت إسرائيل لتحقيق هذا الهدف بأن عاقبت جماعيًّا كلَّ الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة، وذلك بفرض حصار عليه منعت بموجبه دخول المواد الغذائية والطبية وغيرها من المواد الأساسية إليه. وقد تخلفت الدول عن استنكار اعتقال إسرائيل، بدون مسوغ قانوني، أعضاءً منتخبين من المجلس التشريعي الفلسطيني، ما زالوا معتقلين حتى وقت كتابة هذه الورقة.

---

(1) راجت شائعات في مواقع إلكترونية يمينية من قبيل:
www.onejerusalem.org

(2) Akram and Lynk, supra note 31.

(3) استنادًا إلى ما قاله مركز الدراسات الاستراتيجية الكائن في تل أبيب عام 2006، لم تلحق الصواريخ التي أطلقتها كتائب القسام على إسرائيل وهي يدوية الصنع وقصيرة المدى بالمدنيين سوى إصابات "طفيفة نسبيًّا"، منذ أن بدأ استعمالها عام 2001.
BBC News, Gaza's rocket threat to Israel, 15 November 2006, (Visited on 29 March 2010):
http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle east/3702088.stm

(4) وقت كتابة هذه المادة، كان قطاع غزة لا يزال عُرضة لقيود عسكرية إسرائيلية صارمة، وهو ما أدى إلى ما سمَّتْه وكالات دولية وأخرى غير حكومية متعددة: كارثة على المدنيين.

أثناء العدوان الإسرائيلي غير المتناسب على قطاع غزة في عـــامي 2008–2009، الذي عُرف باسم "عملية الرصاص المصبوب"، تجاهلت إسرائيل دعوة من مجلس الأمـــن الدولي إلى وقف إطلاق النار ثم اتُّهمت بارتكاب جرائم حرب. ومن هذه ما قيل عـــن استهداف الجيش الإسرائيل مدنيين وأهدافًا مدنية في قطاع غزة، من قبيل المستشـــفيات والمدارس وعن استعماله بدون مسوغ قانوني أسلحة من مثل الفوسفور الأبيض[1]. وقد دفعت هذه الاتهامات مجلس الأمن الدولي إلى الدعوة إلى التحقيق في احتمال أن تكـــون قد ارتكبت جرائم حرب، وهو ما قامت به في نهاية المطاف لجنـــة مســـتقلة برئاســـة القاضي غولدستون[2]. ومع ذلك، نجت إسرائيل، حتى الآن، من التنديد، ناهيك عـــن العقاب، من جانب دول أخرى، وهو ما يؤكد بل ويسهِّل إفلات إسرائيل من العقاب.

يتضح من تعليقات مسربة أدلى بها ألفارو دي ســـوتو (Alvaro de Soto)، بعد تنحيه عام 2007 عن منصب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة وممثله لـــدى الرباعية، ومن تقارير متتابعة من البروفيسور جـــون دوغـــارد (John Dugard)، المقرر الخاص السابق لشؤون الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن كل أعضاء الرباعيـــة كانوا يتبعون الحكومة الأميركية[3].

دَأَبُ الدول الأخرى والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي علـــى التخلف عن محاسبة إسرائيل على ولعها بالحرب وانتهاكها الصارخ للقانون الـــدولي، نجم عنه تقصير هائل من تلك الأطراف في الالتزام "بمسؤولية حماية" المدنيين[4]. وكما

---

(1) Amnesty International, "Israel used white phosphorus in Gaza civilian areas", London, 19 January 2009.

(2) Ki-moon, "Opening remarks at press conference", (Gaza: United Nations, 20 January 2009).

(3) De Soto, Alvaro ,End of Mission Report, Under-Secretary of the United Nations Coordinator for the Middle East Peace process and Personal Representative of the Secretary- General to the Palestine Liberation Organisation and the Palestinian Authority, May 2007.
http://image.guardian.co.uk/sys-files/Guardian/documents/2007/06/12/DeSotoReport.pdf.

(4) Handmaker, J. "Responsibility to protect: when international authorities fail" in G. Kerber and S. Asfaw (eds.), *The responsibility to protect: ethical and theological reflections*, (World Council of Churches, Geneva, 2005), pp. 70-82.

قال دوغارد، في عام 2004، فإن "مخالفة إسرائيل للقانون الدولي لا تقتصر على تعريض النظام القانوني الدولي فحسب للخطر، بل تُعرِّض النظام الدولي نفسه للخطر أيضًا" وإنه "ليس ثمة وقت للمهادنة"[1].

وبالنظر إلى استمرار إسرائيل في العصيان والصمت، إن لم تكن مشاركة من الأمم المتحدة ودول أخرى في الجريمة، فقد عدَّل دوغارد رسالته لاحقًا فأصبحت كالتالي: تخلَّى مجلس الأمن بشكل عام عن صلاحياته فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة لصالح (الرباعية) بدون قرار مؤسِّس أو تفويض من مجلس الأمن أو الجمعية العامة... ولا ترى الرباعية أن من واجبها أن تروِّج لاحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، أو قرارات الأمم المتحدة التي لا تُحصَى بخصوص الأراضي الفلسطينية المحتلة[2].

كانت تبعات استخفاف إسرائيل بالقانون الدولي وتخلف الدول الأخرى عن محاسبتها كارثة على اللاجئين الفلسطينيين. وأدى إنشاء الجدار العازل إلى ظهور فئات أخرى من اللاجئين، فشُرِّد مزيد من الفلسطينيين، بمن فيهم بعض ممن كانوا قد شُرِّدوا أصلاً في عامي 1948 و1967 أو خلال نزاعات أخرى[3]. لذا، فالحل، حسبما قال دوغارد وغيره، يكمن في العودة إلى التعاطي مع القانون الدولي، وفق ما أكدته محكمة العدل الدولية. وقد أضحى هذا التعليل القانوني أساسًا مهمًّا

---

(1) United Nations Economic and Social Council, Question of the Violation of Human Rights in the Occupied Arab Territories, including Palestine, Report of the Special Rapporteur of the commission on Human Rights. John Dugard, on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied by Israel since 1967, 7 December 2004, E/CN.4/2005/29.

(2) United Nations Economic and Social Council, Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, United Nations General Assembly, 17 August 2007, Ref: a/62/275.

(3) McAllister K. and Jaradat-Gassner, I. Displaced by the wall: forced displacement as a result of the West Bank wall and its associated regime, Bethlehem and Geneva: Badil and Norwegian Refugee Council Internal Displacement Monitoring Centre, 2006.
www.internal-displacementMonitoring.org[Accessed

لحملة المقاطعة المدنية العالمية لإسرائيل والتخلص من الاستثمارات لديها وفرض عقوبات عليها[1].

4-1-2. قانون اللجوء

كما بيَّنَّا آنفًا، استبعد النظام الدولي حماية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام من نطاق صلاحياته، وباستثناء ذكر مقتضب لهم في التقرير السنوي، لم تُولِ وكالةُ الغوث محنتَهم اهتمامًا يُذكَر. ومع ذلك، فمن عام 2002، حين أوضحت وكالة الغوث موقفها من المادة (1 د)، وعام 2006، حين أصدرت مفوضية اللاجئين الدولية ووكالة الغوث بيانًا مشتركًا عن مسؤوليات كل منهما، لقيت المسائل المتعلقة بحماية اللاجئين الفلسطينيين مزيدًا من الاهتمام، ومن عام 2005 إلى عام 2007، تضمنت بيانات الاجتماع السنوي لمفوضية اللاجئين الدولية والمنظمات غير الحكومية ذكرًا للاجئين الفلسطينيين. ففي عام 2007 مثلاً، تضمن البيان الجماعي للمنظمات غير الحكومية عن الحماية الدولية ما يلي: يشكِّل اللاجئون والنازحون الفلسطينيون أكبر وأقدم فئة من نوعها في العالم اليوم من حيث عدد القضايا المعلقة، وتحث المنظمات غير الحكومية المجتمع الدولي على بذل مزيد من الجهود لإيجاد حلول طوعية ودائمة لمحنتهم[2].

وتقدِّم مفوضية اللاجئين الدولية ووكالة الغوث تقارير دورية حاليًّا عن وضع حماية اللاجئين الفلسطينيين. ولا شك في أن هذه الجهود الجماعية من جانب مفوضية اللاجئين الدولية ووكالة الغوث وغيرها من وكالات الأمم المتحدة مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات غير الحكومية قد أبرزت مسألة اللاجئين الفلسطينيين كمسألة حماية عالمية.

---

(1) تمثل حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) العالمية غير العنيفة مجموعة واسعة من المصالح. وباستقاء التبريرات والأساليب التي عُرفت خلال الحركة المناهضة للفصل العنصري في جنوب إفريقيا، حققت حركة مقاطعة إسرائيل نجاحات مهمة. راجع:
http://bdsmovement.net

(2) UNHCR, NGO Statement, Agenda Item 5a (International Protection), 58th Executive Committee of the High Commissioner's Programme, 1-5 October 2007.

4-1-3. الحماية المؤقتة

يتعلق تطور آخر أثاره محامون دوليون في اجتماعات وندوات ومنابر متعددة، بما فيها جلسات اللجنة التنفيذية لمفوضية اللاجئين الدولية والمنظمات غير الحكومية في جنيف عام 2006، بمقترح شامل لحماية مؤقتة للاجئين الفلسطينيين. ويستند هذا المقترح الذي أعدته البروفيسور، سوزان أكرم، مع تيري رمبل (Terry Rempel) إلى ممارسات رسمية مماثلة وواسعة من جانب الدول وإلى استقراء شامل لالتزامات الدول تجاه اللاجئين الفلسطينيين حسبما هو وارد في وثائق مُلزِمة متعددة[1].

ينص مقترح الحماية المؤقتة على أنه يمكن توسيع نطاق ما يُعرَف بالنمط "المقيم" لوضع حماية اللاجئين الفلسطينيين، الذين كانوا سيستفيدون بالكامل من الحمايات التي توفرها معاهدة جنيف لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، لولا فقرة مقيِّدة واحدة تتضمنها المادة (1 د). وكما سنناقش لاحقًا، فقد أعادت المفوضية الدولية العليا للاجئين التأكيد على هذه المادة قائلة إنها لا تعتزم ترك اللاجئين الفلسطينيين بدون حماية. وبهذه الروح، فإن الاعتراف من خلال وضع الحماية المؤقتة من شأنه أن يتمخض عن التزامات وحوافز لدى الدول تجاه الأفراد والجماعات لحماية الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين وإقرار حلٍّ دائم لمأساتهم[2].

4-2. من خلال المدافعة الأهلية

تستند المدافعة الأهلية عادةً إلى القانون الدولي. وسواء استُبعدت الخيارات القانونية أم لم تُستبعد، فثمة مجال واسع للمدافعة الأهلية في تعزيز عملية محاسبة الدول. وكما بيَّن المدافع المخضرم عن حقوق الإنسان، آدري نيووف (Adri Nieuwhof)، يمكن تحميل الدول المتسلطة، كدولة إسرائيل، المسؤولية بالجمع بين أربع استراتيجيات

(1) Akram S. and Rampel, T. "Temporary Protection as an Instrument for Implementing the Right of Return for Palestinian Refugees", 22 (1) Boston University International Law Journal, 2004 and Rampel T. (ed.) *Revisiting the role of international law in crafting durable solutions for Palestinian* (Badil, Bethlehem, 2009).

(2) يمكن أن تتضمن هذه الحلول الدائمة أيًّا من الأشياء التالية: العودة، التعويض، التوطين أو الاستيعاب في البلدان المضيفة.

مترابطة، وهي: (1) نشر المسوغات الأخلاقية المدعومة بالحجج لمحاسبة الـــدول، (2) وممارسة ضغط سياسي، (3) والعزل الاقتصادي بالمقاطعة وســـحب الاســـتثمارات وفرض عقوبات. وأخيرًا، (4) يدفع نيووف بـــالقول: إن مـــن الضـــروري دعـــم المنظومات الأهلية في البلد الذي تحدث فيه انتهاكات[1].

وكما بيَّن مركز بديل، وهو المركز الفلسطيني لمصـــادر حقـــوق المواطنـــة واللاجئين وتحالف العودة (وهو تحالف الحق في العودة الفلســـطيني) Al-Awda The Palestine Right To Return Coalition وغيرهما، فإن اعتمـــاد خطـــاب لحقوق اللاجئين يحدد المسوغات القانونية والأخلاقية يتطلب نهجًـــا اســـتراتيجيًّا، على أن يؤخذ في الحسبان الإمكانات والتحديات التي تنطـــوي عليهـــا الســـبل القانونية للمطالبة بتلك الحقوق بالإضافة إلى مصالح مختلف الأطراف التي يتـــداخل بعضها مع بعضٍ عادةً. إنه النهج الذي يسهم فيه اللاجئون مع القيادة السياســـية والمجتمع الإسرائيلي وأخيرًا الدول والأمم المتحدة فضلاً عن المنظمات غير الحكومية والأطراف الأهلية الأخرى في العالم.

وبالدعوة إلى تطبيق القانون الدولي كبديل للعنف، اعتمَدت هذه المنظمـــات الثلاث جميعًا خطوطًا عريضة لائقة باعتبارها مراجع لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما تَبَنَّتْهُ الأمم المتحدة بمنحها صفة استشارية.

5- خلاصات ومقترحات

لعل من الحكمةِ العودةَ إلى هيئة لطالما أهملتها الرباعية، وكانت قد أُنشـــئت للحيلولة دون تكرار الحرب ولحل النزاعات على أساسٍ من القانون الـــدولي، ألا

(1) Handmaker, J. "civil society and international law: protecting and promoting human rights in the light of the July 2004 advisory opinion of the International Court of Justice", in United Nations, International meeting on the question of Palestine: Implementing the advisory opinion of the International Court of Justice on the legal consequences of the construction of a wall in the Occupied Territory the role of Governments, intergovernmental organizations and civil society, United Nations Office at Geneva, 8 and 9 March 2005, pp. 75-82, United Nations, New York, 2005.

وهي الأمم المتحدة، رغم تعدد نقائصها. وذلك بالنظر إلى شبه اضطراب الوضع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة والشرق الأوسط عمومًا.

لقد فشلت جهود متعددة بُذلت لحل الاستعصاء القائم بين إسرائيل والفلسطينيين والتوصل إلى سلام على أساس "إيجاد أرضية مشتركة" فشلاً ذريعًا، ترتبت عليه تبعات دامية. لم تفشل لمجرد أنها لم تعترف بالاختلالات القانونية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة، بل أيضًا بسبب افتقار أسلوب من يسعون "لإحلال سلام" في المنطقة إلى المبادئ. وبناءً على الأسلوب الذي انتهجته الرباعية والذي تصدَّرته الولايات المتحدة، ثمة مسائل كبرى ثلاث يُفهَم أنها تمثِّل "عقبات" في وجه أية تسوية سلمية، وهي وضع القدس ومصير المستوطنات ومحنة اللاجئين الفلسطينيين. لذا، أرجأت الرباعية النظر في المسائل الرئيسية، واعتبرتها مما يسمى مسائل "الوضع النهائي"، على أمل إقرار تسوية سلمية انتقالية في مرحلةٍ ما. لكن هذا الأسلوب لم ينجح إطلاقًا.

وثمة أسلوب آخر لم تتبعه الأمم المتحدة حتى الآن بأي قدر يُذكَر، رغم دعوة البروفيسور دوغارد إليه، وهو أسلوب يستند إلى القانون الدولي وحقوق الإنسان. فبدلاً من التعثر بفعل مظاهر انعدام المساواة، يمكن للأمم المتحدة أن تنخرط مباشرة في تصحيح تلك المظاهر وتضمن مشاركة المدنيين، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون، مباشرة في السعي لإيجاد حل للاستعصاء القائم بين إسرائيل والفلسطينيين.

فمن شأن اتباع أسلوب يستند إلى القانون الدولي أن يوفر بديلاً مرغوبًا جدًّا من الدبلوماسية الراكدة، ودورة العنف التي يبدو ألا نهاية لها؛ إذ إنه يشير إلى أن حقوق الإنسان ترتبط بالسلام ارتباطًا لا انفصام له. بعبارة أخرى، فإن احترام القانون الدولي (وحقوق الإنسان) هو شرط أساسي لتحقيق نتيجة سلمية. فضلاً عن ذلك، من شأن هذا الأسلوب أن يوسع إمكانات الحلول البديلة لحل الدولتين الذي اضمحلت احتمالاته.

اهتداءً بهذا التحليل، أقدِّم المقترحات التالية:

المقترح الأول: هو أن القانون الدولي (وبالتالي حقوق الإنسان) يُعَدُّ أصدق أساس يُوثَق به لاستعادة الحماية القانونية العادلة. وأُدرك بهذا المقترح أن الوضع القانوني للإسرائيليين والفلسطينيين يجب أن يقوم على أساس المساواة المعروفة، وأحثُّ على اعتماد آليات للمطالبة بذلك الوضع لتحقيق مساواة حقيقية ولحل مشكلة تضارب الحلول التي لا بد أن تظهر[1]. وأفترض أن من شأن زيادة احترام حقوق الإنسان أن تعزز فرص السلام.

المقترح الثاني: هو أن الاعتراف بالحق في العودة شرط أساسي وجوهري لأية تسوية سلمية؛ وهذا يتطلب من إسرائيل بطبيعة الحال، تنازلات وحلولاً وسطًا مهمة، بسبب التبعات المشؤومة جدًّا لما أوجدته إسرائيل من "حقائق على الأرض"، ولا سيما إنشاء مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مدى عقود من الزمن. ومع ذلك، فكما أعلنت منظمة "ذاكرات" (Zochrot) الإسرائيلية، من شأن الاعتراف بحق العودة أن "تتيح المجال للتحدث عن النكبة أو الكتابة عنها" بالعربية والعبرية. بعبارة أخرى، إعادة تأطير الحوار[2].

المقترح الثالث: هو أنه يجب إسناد دور إلى اللاجئين في المفاوضات، وحُجَّة ذلك هي ألا يُنظر إلى اللاجئين باعتبارهم جزءًا من المشكلة، بل جزءًا من الحل. وكما قالت فاليري هنت، فإن "المنظور الأخلاقي للاستحقاق له دور كبير في تحديد فهمنا لعملية تحديد حقوق الفئات المختلفة في المجتمع"[3]. ويمكِّن المرءَ أيضًا من "إقامة علاقات إيجابية" بينه وبين الهويات الوطنية الأخرى[4].

---

(1) Kagan, M. "Do Israeli rights conflict with the Palestinian right of return? Identifying the possible legal arguments", in Working Paper 10, Badil, August 2005.

(2) Musih, N. "learning the Nakba as a condition for peace and reconciliation", Position paper (Zochrot: Tel Aviv, no date), 21 January 2009. http://www.zochrot.org/index.php?id=642

(3) V. Hunt, op. cit., p. 27.

(4) Ibid.

المقترح الرابع والأخير: هو أن النماذج البديلة لحل الاستعصاء الذي مرَّت عليه عقود من الزمن، بما في ذلك الخيار الأول، وهو الدولة الديمقراطية العلمانية، تستحق النظر فيها بجد[1]. لقد أوجد تغيير الحقائق على الأرض مستوطنات دائمة، وجعل حل الدولتين مستحيلاً اجتماعيًّا واقتصاديًّا. وكما قال أبو نعمة وغيرهم؛ فقد أوجدت إسرائيل فعلاً دولة واحدة منقسمة إلى كانتونات عدة، يتحكم الجيش والحكومة الإسرائيليان فيها جميعًا في واقع الأمر. فالجيش وحرس الحدود الإسرائيليان يتحكمان في كل الحدود، وثمة إدراك متزايد في إسرائيل بأن فلسطينيي إسرائيل يُعامَلون كمواطنين من الدرجة الثانية، بما في ذلك المعاملة الفظيعة جدًّا التي يلقاها البدو في إسرائيل وفي أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

رغم الكلام السياسي المنمق والزخم الظاهر لصالح حلِّ الدولتين، من الواضح جدًّا أن هذا الحل لن يحل قضية اللاجئين، وهي بلا شك العقبة الكأداء في وجه الحل العادل لاستعصاء دام ستين سنة بين إسرائيل والفلسطينيين.

في أعقاب تدمير قطاع غزة أوائل عام 2009، بفعل العدوان الإسرائيلي، واستمرار إغلاق الضفة الغربية وتنامي المستوطنات غير القانونية بلا هوادة، تبدو فرص حل الاستعصاء القائم بين إسرائيل والفلسطينيين أبعد مما كانت عليه في أي وقت مضى على الإطلاق. ولن يتأتى حلٌّ هذا الاستعصاء في غياب أسلوب منصف، وهو ما ينص عليه القانون الدولي، لكن الأمم المتحدة والدول الأخرى رفضت حتى الآن، تطبيقه بأي قدر من الاتِّساق، أو تبعة على إسرائيل.

وما لم يتغير هذا الوضع، فسيكون القيامُ بحملة مدنية عالمية من المقاطعة وسحبِ الاستثمارات وفرضِ عقوبات البديلَ غير العنيف لدورة العنف الفظيعة في إسرائيل وفلسطين[2]. وهذه الحملة المستندة إلى مبادئ القانون الدولي توفر أيضًا

---

(1) لمزيد عن هذا المبحث، راجع:

http://www.yorku.ca/ipconf

(2) لمزيد من المعلومات عن هذه الحركة، راجع:

http://www.bdsmovement.net

فرصًا مناسبة لتحقيق العدالة والسلام لجميع ضحايا الاستعصاء المستمر بين الفكر الصهيوني الإسرائيلي وبين التطلعات الوطنية الفلسطينية وتوفر خصيصًا بارقة أمل للاجئين الفلسطينيين، وهم أكبر فئة مشردة من نوعها في العالم.

كيف أكسبت نتائج الحربين العالميتين، الأولى والثانية، إسرائيل حصانة؟

غلبير أشقر (*)

السؤال عن الكيفية التي أكسبت بها الحربان العالميتان، الأولى والثانية، إسرائيلَ حصانةً سؤال وجيه. يستند هذا السؤال إلى فرضية أن إسرائيل تتمتع بحصانة وأن هذه الحصانة أمر مسلَّم به. وحصانة إسرائيل هي إعفاؤها من أية مسؤولية يفرضها عليها القانون الدولي وتمتعها بوضع خاص جدًّا تمنحها إياه الدول الغربية. وقد مُنحت إسرائيل – بحكم الواقع – رخصة للقتل والاحتلال، لم تُمنَحْ إلى أية دولة أخرى غير الولايات المتحدة الأميركية. لذا، فالسؤال هو: ما علاقة ذلك بنتائج الحربين العالميتين؟

عندما نفكر بالعلاقة بين الحرب العالمية الأولى وقضية فلسطين، تخطر ببالنا بريطانيا، ويخطر ببالنا وعد بلفور والانتداب البريطاني، وكيف كانت هذه الأشياء الثلاثة مسؤولة عن إنشاء إسرائيل. والحقيقة هي أن ذلك قد وفَّر إطارًا مريحًا وضروريًّا لإيجاد دولة إسرائيل؛ لكنه لم يكن كافيًا في حدِّ ذاته لإقامتها؛ وحتى وعد بلفور لا يمكن تحميله وحده المسؤولية دون غيره. وثمة نتيجة أخرى للحرب العالمية الأولى لا بد من النظر إليها، وهي النتيجة الرئيسية لتلك الحرب: إنها معاهدة فرساي التي أُبرمت عام 1919. ولعل تلك المعاهدة الجائحة كانت أسوأ قرار اتُّخذ في القرن العشرين؛ لأن من اتخذوه كانوا المنتصرين في الحرب. ومن

(*) غلبير أشقر، حائز على درجات جامعية في الفلسفة (ESL, Beirut) والعلوم الاجتماعية (من الجامعة اللبنانية في بيروت) والتاريخ الاجتماعي والعلاقات الدولية (من جامعة باريس – 8). وقد درَّس وأجرى أبحاثًا في جامعات ومراكز بحث متعددة في بيروت وبرلين وباريس.

المعروف أن جون مينارد (John Maynard) قد حذَّر من مغبتها في كتاب نُشِر في العام الذي أُبرمت فيه المعاهدة؛ حيث تنبأ بتبعات اقتصادية جائحة لتلك المعاهدة وباستثارة المهزومين في هذه الحرب، وهو ما كان العامل الرئيسي لنشأة النازية. وهنا تكمن صلة الوصل في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني؛ لأن إسرائيل لم تُوجَد بفعل سيطرة بريطانيا على فلسطين وإصدار وعد بلفور، بل أيضًا بفعل اعتلاء النازيين سدة الحكم في ألمانيا.

وبينما قد يكون هذا واضحًا لأي طالب يدرس التاريخ، فكثيرًا ما يُلتَفَت إلى أن نشأة النازية قد أفادت الحركة الصهيونية؛ لكن هذا كان واضحًا لدى العرب؛ إذ كان الدكتور عاطف أسلم قد كتب في مذكراته في عام 1934 أن من نتائج سياسة هتلر أن الصهاينة تمكَّنوا من إرسال آلاف من اليهود إلى فلسطين، بعدما تعذَّر عليهم إقناع هؤلاء اليهود بالهجرة إلى فلسطين. وهو يشير إلى تبعات اتفاق هافارا (رغم أنه كان مغمورًا بفعل منوال التفكير المعتاد)، وبحلول أغسطس/آب 1938، فرضت الحكومةُ النازية الجديدة مع الحركة الصهيونية وممثلي اليهود، من خلال هذا الاتفاق، هجرة يهود ألمانيا إلى فلسطين. وكانت الحكومة الألمانية وقتذاك ترغب في ترحيلهم، وإنْ لم تكن قد وصلت بعد مرحلة تنفيذ الإبادة الجماعية.

قبل اعتلاء النازيين سدة الحكم، كانت الحركة الصهيونية تتحرك ببطء في الواقع؛ فبالنظر إلى إحصاءات هجرة اليهود إلى فلسطين بين عام 1927 وعام 1931، كان متوسط عدد اللاجئين يقل عن 4000 سنويًّا، وهو ما لم يكن ليقيم دولة يهودية. أما بعد تولي النازيين السلطة وحتى العام 1941، فقد هاجر 66 ألف يهودي من ألمانيا. كان جزء من هذه الهجرة غير قانوني؛ إذ كان يجري بتعاون بين دائرة الاستخبارات الألمانية والحركة الصهيونية، للتحايل على إدارة الانتداب البريطاني في فلسطين. وكان من المحتم لظهور النازية وانتشار معاداة اليهود كساميين في أوروبا أن يكسو عظام الحركة الصهيونية لحمًا؛ وقد قال مؤسس الصهيونية نفسه: إن "معاداة اليهود كساميين هي قوتنا الدافعة".

وكان حديث النازيين عن معاداة اليهود كساميين مهمًّا في ذلك الصدد، إذا ما نظرنا إلى انخفاض عدد المهاجرين كثيرًا بين عام 1929 وعام 1933، حيث

ارتفع عدد المهاجرين اليهود من أوروبا إلى 37000، ووصل عام 1935 إلى 66000. هذه الأرقام هي التي أدت فعلاً إلى تشكيل لجنة يهودية في فلسطين. لم يكن هؤلاء يهاجرون لأسباب صهيونية أو دينية، بل إن كثيرين منهم كانوا يهاجرون إلى فلسطين؛ لأنها كانت إحدى الوجهات القليلة التي كان يمكنهم أن يقصدوها. وقد بحث الرئيس الأميركي، روزفلت، في مؤتمر إيفيان، عام 1938، عن بلد يستقبل اللاجئين اليهود، لكن كل الدول التي كانت حاضرة في المؤتمر اعتذرت عن قبولهم. هكذا غدت فلسطين مقدسة؛ إذ إنها كانت إحدى الوجهات القليلة التي كان بإمكان المهاجرين اليهود أن يقصدوها؛ لكن الواقع هو أن مزيدًا من يهود أوروبا قد هاجروا إلى أميركا.

أما التحول المأساوي في الأحداث المتمثل في اندلاع الحرب العالمية الثانية ووقوع عملية الإبادة الجماعية لليهود من عام 1941 وحتى نهاية الحرب، فقد شكّل عنصرًا أساسيًّا آخر في قيام إسرائيل؛ إنهم الناجون من الهولوكوست الذين توجهوا إلى فلسطين بعد قيام إسرائيل عام 1948 وحتى بُعيد عام 1949. ففي عام ونصف، هاجر 200 ألف يهودي إلى إسرائيل؛ فقد اعتُبر قيام إسرائيل وسيلة لحل مشكلة اللاجئين اليهود. لكن المجتمع الدولي، بفعلته تلك، أثار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وقد انتهز جهاز الدعاية الصهيونية ذلك كله فوصم الحركة الفلسطينية برمتها بأنها حليفة للنازية؛ ومع ذلك، كان إسهام العرب ككل في انتصار الحلفاء أكبر بكثير مما أسهم به الصهاينة؛ لكن الصورة التي ظهرت عند نهاية الحرب هي أن الحركة الصهيونية كانت جزءًا من المنتصرين وأن العرب كانوا جزءًا من المهزومين. وبعدئذٍ أصبح هتلر محط الدعاية الصهيونية.

لا تزال توجد مأسسة فائقة الحد للهولوكوست، وهو ما كان قد بدأ بقرار الأمم المتحدة الصادر عام 1947، الذي قُصِد به نقل الناجين من الهولوكوست من المخيمات إلى وجهة ما. وكان ذلك هو التعليل العقلي والأساس لإصدار ذلك القرار؛ ألا وهو إعطاء اللاجئين اليهود نصف الأرض مع أنهم لم يشكِّلوا أكثر من ثلث مجموع السكان. ولم تُصوِّر الحركة الصهيونية حرب العرب عام 1948 كحركة مناهضة للاستعمار بل معاداة لليهود. ومنذ نهاية الحرب وحتى الآن تُخلَع

صفة النازية على أية معارضة للصهاينة؛ حيث يُشبَّه الزعماءُ الفلسطينيون بالنازيين، وهو ما يعد وسيلة دعائية للترهيب. ولا يُقصَر هذا الاتهام الأجوف بمعاداة اليهود على الفلسطينيين، بل يمتد فيشمل من يُسمَّوْن "اليهود الذين يبغضون أنفسهم"، ومن شأن هذا التشبيه أن يفسِّر الحصانة التي تتمتع بها إسرائيل إلى حدٍّ بعيد.

الفصل الخامس

مستقبل فلسطين
مئة عام بعد الحرب العالمية الأولى

مراحل تطور موقف المجتمع الدولي من فلسطين

أوليفر مايلز (*)

ما إنْ ذهبتُ إلى العالم العربي، عام 1960، حتى أدركتُ أن فلسطين تنتابنا كالهاجس. وبطبيعة الحال، كلما اقترب المرء من فلسطين كبر ذلك الهاجس. ومجرد ذكر كلمة "إسرائيل" في حدِّ ذاته كان محرَّمًا؛ أما نحن الأجانب فكنَّا نسميها "ويلز الجنوبية" على سبيل الطُّرفة؛ وأتذكر أنني صُدِمت عندما سمعت الكلمة ذاتها تُذكَر عند قراءة الكتاب المقدس بالعربية، حين حضرت قداس يوم الأحد في كنيسة مارونية بقرية في لبنان.

ذهبت أول مرة إلى القدس، حين كان الأردن يحكم البلدة القديمة منها، وكان ذلك عام 1960. أقمت في فندق صغير عند الخط الأخضر؛ وأتذكر أن

(*) أوليفر مايلز (Oliver Miles)، الحائز على وسام الفروسية البريطاني، سفير بريطاني سابق لدى ليبيا، ولوكسمبورغ واليونان. تردد على زيارة الشرق الأوسط بانتظام منذ عام 1958، وهو نائب لرئيس مجلس التجارة الليبي البريطاني. التحق أوليفر عام 1960 بالسلك الدبلوماسي البريطاني، حيث عمل في الخارج ولا سيما في العالم العربي، كما أمضى فترات في وزارة الخارجية بلندن. في عام 1964، عُيِّن سكرتيرًا ثانيًا بالسفارة البريطانية في عَمَّان، وسكرتيرًا أول في المكلا عام 1966. وعُيِّن سكرتيرًا خاصًّا للمندوب السامي البريطاني في عدن عام 1967. وفي عام 1970، أُوفِد إلى نيقوسيا ثم عاد إلى لندن بعد ثلاث سنوات، وعُيِّن مستشارًا في جدة عام 1975، وبعدئذٍ انتقل إلى أثينا عام 1977. وأصبح رئيسًا لدائرة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية والكومنولث عام 1980. عُيِّن سفيرًا لدى ليبيا عام 1984؛ حيث قُطِعت العلاقات الدبلوماسية في أعقاب مقتل الشرطية، إيفون فلتشر، أمام المكتب الشعبي الليبي في لندن. وفي وقت لاحق من عام 1984، التحق بالبعثة البريطانية الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، ومن 1985 إلى 1988، عمل سفيرًا لدى لوكسمبورغ.

صاحب الفندق أخذني إلى أعلى كي أنظر من النافذة، وقال: يهود! كما لو كان يشير إلى حديقة حيوانات.

أما بعيدًا عن فلسطين، وعندما كنت إلى الشرق من الأردن أو في أبو ظبي أو اليمن مثلاً، فلم يكن الموضوع يشغل الناس كثيرًا، بل كنتُ أُصدم إلى حدٍّ ما أحيانًا عندما كان العرب يقولون إنهم ضاقوا ذرعًا بهذه المسألة ككل.

لكن فلسطين والفلسطينيين كانوا في كل مكان؛ فعندما أذاع القسم العربي في هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي أول نشرة أخبار له عام 1938، طلب الملك عبد العزيز بن سعود إحضار مذياع إلى خيمته وملأها بحاشيته، وعندما سمع أن الإدارة البريطانية في فلسطين أعدمت عربيًّا، بكى هو وبكى جميع العرب الذين كانوا معه أيضًا. ومن الجدير بالملاحظة أن الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود (1924–2015) كان هناك على ما يُحتَمل. ولعله كان في الثالثة عشرة.

لقد شهدتُ كدبلوماسي شاب في عَمَّان، في أوائل ستينات القرن الماضي، جانبًا من ظهور الحركة السياسية الفلسطينية؛ إذ كنت أتردد مع أصدقائي الفلسطينيين على مسبح فندق الأردن كونتيننتال؛ حيث كان ممن يترددون على المكان بانتظام أو يتشمسون فيه أحمد الشقيري، أول رئيس لِلَّجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي كان قد انتُخب، أو لعل الرئيس المصري، جمال عبد الناصر، اختاره عام 1964. كان يلبس رداءً حريريًّا فضفاضًا أنيقًا، على غرار ما كان يرتديه نوول كاورد (Noel Coward). ولعل ما كان ينذر بالنحس أنني عندما زرت الكرك في جنوب البلاد رأيت صدفةً رجالاً يستعرضون مهارات عسكرية أساسية، ولكن بما لا يتجاوز مظهر محاربين قدماء يرتدون بزَّات عسكرية. كانت تلك باكورة جيش التحرير الفلسطيني.

من بين المهام التي كنت أقوم بها في السفارة أنني كنت المسؤول الصحفي هناك. وبالنظر إلى أن كل الصحف الأردنية كانت تُطبَع في القدس آنذاك، فقد كنت أتردد على القدس كثيرًا جدًّا. لقد تعرفت إلى كل محرري الصحف، الذين كانوا بطبيعة الحال فلسطينيين يرددون القيل والقال السياسي بانفعال شديد.

تحولت في جميع أرجاء الضفة الغربية، أما قطاع غزة فيؤسفني أنني لم أزره بتاتًا.

أتذكر قصة من الماضي؛ فقد أخذني صديق أردني في العيد إلى إربد شمال الأردن كي ألتقي، بجده سعيد التل، الذي كان أيضًا جدَّ وصفي التل الذي كان آنئذٍ رئيسًا للوزراء. كان طاعنًا في السن. قالوا: إنه كان في العشرين بعد المئة، وقد ضحكوا جميعًا عندما قال إنه لم يتجاوز المئة؛ وقالوا: إنه فعل ذلك لأنه كان يريد أن يتزوج مرة أخرى، كان سعيد بك مختارًا لإربد عام 1918، عندما أخرج الجنرال أللنبي الجيش العثماني من فلسطين. كان يقود الجيش العثماني المتقهقر مصطفى كمال باشا، الذي سُمي فيما بعدُ أتاتورك. وقد أمر الباشا بحرق كل الحبوب التي كانت مخزنة في صوامع إربد. فقال له سعيد بك: إن من شأن ذلك أن يجوِّع الناس؛ لكنه إذا أعطى القمح للناس بدلاً من حرقه فلن يحصل الإنجليز عليه. وبذا، تمكن سعيد بك من إقناع مصطفى كمال باشا بحجته؛ وقد أطلعوني على المكان الذي جلس فيه مع الباشا في الطريق حيث تحادثا.

عام 1967، كنت في عدن، وكنت بعيدًا عن العالم العربي أباشر أعمالاً أخرى. وأذكر تمامًا أنني عندما كنت دبلوماسيًّا في قبرص في أوائل السبعينات، شاعت موضة احتلال السفارات. وفي يوم من الأيام، جاء رجل وطلب أن يقابل مسؤولاً بريطانيًّا. وعندما سُئل عن هويته قال إنه إرهابيٌّ عربيٌّ. تحدثتُ إليه فتحققتُ من ذلك، لكنه أراد أن ينبذ الإرهاب.

عندما عدت إلى العالم العربي في أواسط السبعينات، كان المشهد قد تغير جذريًّا. قبل عام 1967، كان لديَّ انطباع بأن أصدقائي العرب كانوا يتصورون أن إسرائيل كانت بوجه من الوجوه مجرد كابوس وأنهم سيستيقظون يومًا فيجدونها قد زالت. وقد كتب صديق لي في وزارة الخارجية الأردنية كتيبًا عن إسرائيل، اقتصر فيه على الحقائق الجغرافية والإحصاءات الاقتصادية وما إلى ذلك. بل إن كلمة إسرائيل لم تُذكَر حتى في العنوان وهو "اعرف عدوك". وقد اختفى ذلك الأسلوب بعد حرب يونيو/حزيران 1967. عندئذٍ، أدرك العالم كله أن إسرائيل وُجِدت لتبقى، لكن الأراضي المحتلة كانت موضوعًا مختلفًا. ألم يؤكد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 المبدأ القائل: إن الاستيلاء على الأرض بالحرب غير

مقبول؟ لا يشك أحد الآن في أن ذلك يشير إلى الأراضي التي احتلت عام 1967 وليس إلى الداخل الإسرائيلي.

التغيير الآخر الذي حدث بعد عام 1967 هو أن الفلسطينيين راحوا يتصرفون على نحو غير مناسب. لم يكونوا هم من ابتدع الاختطاف فعلاً؛ لأنه كان من ابتداع الكوبيين على ما أظن، لكنهم اعتمدوه بحماس. ومهما أكد المرء على الضرر الذي لحق بالقضية الفلسطينية بفعل الأعمال الإرهابية المثيرة، فلن يكون قد بَالَغَ؛ ومن ذلك اختطاف طائرات إلى الزرقاء، وقتل الرياضيين الإسرائيليين في ميونيخ، وما إلى ذلك. وأتذكر أنني سمعت ذلك الرجل العظيم، وزير النفط السعودي، أحمد زكي يماني، وهو يتحدث بلا مرارة أكثر من ساعة في التليفزيون السعودي، عن التجربة التي مرَّ بها عندما دارت طائرة به وبزملائه في أوبك في أجواء البحر الأبيض المتوسط بعدما اختطفها كارلوس المأجور. ومن الأهداف الرديئة جدًّا لأبو نضال في لندن: سعيد حمامي، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية، والسفير الإسرائيلي، شلومو آرغوف.

بدأت أوثِّق علاقاتي المباشرة بقضية فلسطين عام 1980 حين عُيِّنتُ رئيسًا لدائرة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية البريطانية حيث بقيتُ حتى نهاية عام 1983. لقد كان منصبًا جليلاً، وكان سَلَفي قد قال لي إنني قد آتي إلى المكتب صباحًا فأجد أن شيئًا مثيرًا قد حدث، وإنه يُنتظَر منِّي أن أُسدي مشورة بشأنه. والشيء المخيف هو أن مشورتي تصبح بحلول نهاية ذلك اليوم سياسة حكومية بريطانية.

لقد فاتني الوقت للمشاركة في إعداد بيان البندقية، الذي أعتقد أنه كان أهم إسهام من بريطانيا وأوروبا في سبيل حل النزاع العربي – الإسرائيلي. ويعود الفضل في ذلك إلى حدٍّ بعيد إلى برونو كرايسكي (Bruno Kreisky)، مستشار النمسا (التي لم تكن وقتذاك عضوًا في الجماعة الأوروبية، التي أصدرت البيان). وكان كرايسكي كيهودي غير صهيوني قد تمكَّن من أن يتخذ موقفًا محايدًا من المشكلة، فأيَّد حركة السلام في إسرائيل، وندَّد باليمينيين الإسرائيليين باعتبارهم فاشيين، وأقام علاقة طيبة مع العرب شملت منظمة التحرير الفلسطينية.

يؤكد بيان البندقية على مبدأين، هما: حق جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، في الوجود بأمان، والعدالة لجميع الشعوب، وهو ما يعني الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ويمضي فينصُّ على أن مشكلة فلسطين ليست مجرد مشكلة لاجئين، وأنه لا بد من إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، ويعلن أيضًا أن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية وأنها عقبة في سبيل السلام. لا يذكر البيان تقرير المصير ولا يتحدث عن دولة فلسطينية، لكن المبدأ الثاني أرسى الأساس للقبول الذي لقيته هذه الأفكار لاحقًا، وهي التي يتألف منها ما يُسمَّى بحل الدولتين.

أيد وزير الخارجية، بيتر كارنغتون (Peter Carrington)، هذه السياسة بكامل الإخلاص وعمل على قبولها من جانب الدول الأوروبية الأخرى. أما رئيسة الوزراء، مارغريت ثاتشر (Margaret Thatcher)، فكانت مترددة. لم يكن ذلك لأنها، كما يقال، كانت منحازة إلى إسرائيل، بل لأنها كانت تمقت الإرهاب ولم تكن مقتنعة فعلاً بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد نبذت الإرهاب. وكان من حسن الطالع لقضية فلسطين أن المسؤولَيْن الإسرائيليَّيْن اللذين كان عليها أن تتعامل معهما، وهما: مناحم بيغن وإسحاق شامير، كانا إرهابيين سابقين لُطِّخت أيديهما بدماء بريطانية، حسبما كانت تدرك تمام الإدراك.

أهم مسألة عالجتُها كانت العلاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ إذ لم تكن لنبيل رملاوي، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لندن، صفة دبلوماسية، مع أن الشرطة كانت تحرسه بسبب مقتل سلفه؛ غير أن علاقتي به كانت وثيقة كوثوق علاقتي بالسفراء العرب والسفير الإسرائيلي في لندن. وعندما انتقل مقر منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس عام 1982، بعدما أُخرجت المنظمة من بيروت بفعل الغزو الإسرائيلي للبنان، كانت علاقة السفارة البريطانية بها هناك وثيقة أيضًا، لكنه كان هناك حظر على الاتصالات رفيعة المستوى، يُطبَّق على وزرائنا وعلى عرفات وكبار زملائه. وقد دأب المسؤولون الإسرائيليون على الضغط علينا لكي نخفض مستوى اتصالاتنا بهم وألا نرفعه إطلاقًا.

أدركتُ حينئذٍ أن ذلك كان خطأ، لكنني لم أستطع تغيير الموقف البريطاني، بل لم أستطع أن أغيِّره إلا قليلاً قليلاً. وعندما أستذكر الماضي، أرى أن ذلك كان خطأً

جوهريًّا؛ إذ لا يمكن للتفاوض أن ينجح ما لم يسهم كل الأطراف في نجاحه، وبالتالي، فإن على كل من له مصلحة أن يشارك في العمل. وكما علّقتُ أخيرًا، في استعراض بالغارديان لكتاب جوناثان باول (Powell Jonathan) (التحدث إلى الإرهابيين)، فإن هذا المبدأ يبدو أوضح من أن يستحق الشرح، ومع ذلك، أتذكر أنني أمضيت زمنًا طويلاً إلى أن استنبطت السبب الذي جعل أحد اتفاقَيْ كامب ديفيد اللذين رتَّب لهما جيمي كارتر (Jimmy Carter)، ينجح ويُفضي إلى سلام بين إسرائيل ومصر، بينما لم ينجح الآخر بشأن فلسطين. المسألة ببساطة هي أن فلسطين لم تكن حاضرة عند طاولة المفاوضات. ومع ذلك، عكف جون كيري (John Kerry) هذه السنة بجدٍّ وإخلاص على السعي لإبرام صفقة بين إسرائيل وفلسطين، دون أن تكون غزة حاضرة. لذا، كان مقضيًّا عليه بالفشل حتى لو نجح.

بعد عام 1983، ابتعدتُ مرة أخرى عن العالم العربي، فتابعت الأخبار، من مدريد، إلى أوسلو، إلى اغتيال إسحق رابين، كمراقب فقط من بُعْد. كنتُ منغمسًا في مسائل أخرى مثل أوروبا وأيرلندا الشمالية واليونان، ثم تقاعدت عن العمل الحكومي، عام 1996، فاستأنفتُ اهتمامي الوثيق بالشرق الأوسط تدريجيًّا.

في عام 2004، رتبتُ لرسالة مفتوحة وقّعها 52 سفيرًا بريطانيًّا وَوُجِّهت إلى رئيس الوزراء، توني بلير، بشأن فلسطين والعراق، اجتذبت، لأسباب عدة، اهتمامًا وتعليقًا عالميين هائلين. كان ما دفع بنا إلى كتابة تلك الرسالة مؤتمرًا صحفيًّا عقده توني بلير والرئيس جورج بوش في واشنطن، بدا خلاله أن توني بلير كان سيقبل بقانونية بعض المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وبالتالي إمكانية بقائها.

قلنا في الرسالة: إننا تابعنا بقلق بالغ تطور السياسة البريطانية، ووثوق العلاقة مع الولايات المتحدة، وأشرنا إلى المبادئ القانونية والسياسية التي لا بد أن يستند إليها إنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وكانت الآمال التي عُلِّقت على "خريطة الطريق" التي أطلقتها الولايات المتحدة الأميركية مع الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة عام 2003 قد ثبت أنها لم تكن تستند إلى حقائق أو دلائل يُعوَّل عليها. و لم تُتَّخذ خطوة فعَّالة لدفع المفاوضات أو كبح العنف: "بعد كل

تلك الأشهر التي ضاعت سدى، واجه العالم إعلانًا من آرييل شارون والرئيس بوش عن سياسات جديدة أحادية الجانب وغير قانونية من شأنها أن تكلِّف مزيدًا ومزيدًا من الدم الفلسطيني والإسرائيلي. وما زاد استياءنا من هذه الخطوة العكسية أنه يبدو أنكَ نفسَك قد وافقتَ عليها، وتخليت عن المبادئ التي استرشَدَتْ بها المساعي الدولية على مدى نحو أربعة عقود لإقرار سلام في الأراضي المقدسة والتي كانت الأساس للنجاحات التي حققتها تلك المساعي".

لم نتلقَّ ردًّا على هذه الرسالة، لكن وزير الخارجية، مايك أوبرايان (Mike O'Brien)، صرَّح لـ "بي بي سي" في اليوم التالي بأن بريطانيا متمسكة بسياستها المعتمدة ولا سيما تأييد حل الدولتين على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و1397؛ ومنذئذٍ والحكومة البريطانية متمسكة بالموقف المتمثل في اعتبار المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية، وهو الموقف الذي تمسكت به دول العالم الأخرى، باستثناء عدد محدود منها.

أود أن اغتنم الدقائق الأخيرة من الوقت المخصص لي فأقدم خلاصات وتوصيات معظمها موجَّه إلى القيادة الفلسطينية:

- **أولاً**: الرأي السائد والقائل: إن أميركا هي الطرف الوحيد القادر على حل هذه المشكلة مناقض للحقيقة؛ فقد أثبت التاريخ أن أميركا لا تستطيع ذلك. ومع أن الرأي العام الأميركي لم يعد بالأحادية التي كان عليها، فقد يمر زمن طويل قبل أن يحقق الكونغرس أي نوع من التوازن. وحتى ذلك الحين، لا بد لنا من الافتراض بأنه حتى وإن تشبث الرئيس وإدارته بما يريدانه فقد يحبطهما الكونغرس.
- **ثانيًا**: لن يتحقق شيء طالما ظلت القيادة الفلسطينية منقسمة على نفسها؛ إذ لا بد لفتح وحماس من أن تسوِّيا خلافاتهما، وقد يكون على حماس أن تتخلى عن ميثاقها. أقول: إن هذا ليس شرطًا مسبقًا للمفاوضات، بل شرطًا محتملاً لنجاحها.
- **ثالثًا**: الطريق إلى إحراز تقدم يكمن في العمل السلمي؛ فالأوضاع مهيأة نتيجة للتحول في الرأي العام العالمي، ولا سيما الحنق على الإجراءات

الإسرائيلية في الحرب الأخيرة على غزة.

- **رابعًا:** من شأن أي عنف فلسطيني أن يعود بالفائدة على إسرائيل، تمامًا مثلما عاد العنف الإسرائيلي بالفائدة على الفلسطينيين.
- **خامسًا:** يمكن للأمم المتحدة أن تهيئ فرصًا قيمة للمساعي السلمية، بما في ذلك احتمال اتخاذ إجراءات لدى محكمة الجنايات الدولية أو محكمة العدل الدولية.
- **سادسًا:** حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات تكتسب الآن زخمًا.
- **سابعًا:** في سياق دعم حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات وفي سياق العمل الدبلوماسي عمومًا في الأمم المتحدة، يجب بذل كل جهد ممكن لاستهداف المستوطنات غير القانونية، والفصل بينها وبين إسرائيل ذاتها؛ فلا يمكن أن يؤيد أحد تقويض وجود إسرائيل وأمنها، بينما سيؤيد الجميع تقويض المستوطنات. ويُعَدُّ برنامج إنشاء المستوطنات وكذلك المستوطنون أنفسهم عرضة لخطر الضغط الاقتصادي؛ وما كان لهم أن يبقوا هناك لولا الدعم الهائل لهم، ولا سيما بأموال أميركية طبعًا. ولعل سحب الدعم، وفرض قيود على الاتجار مع المستوطنات هو أفضل الأهداف الواقعية التي يمكن للفلسطينيين أن يصبوا إليها. وكما تردد مرارًا وتكرارًا، فالمستوطنات، طبعًا، ليست غير قانونية فقط، بل هي أيضًا عقبة تعترض سبيل السلام، ولا يمكن تقريب حل حقيقي يتمثل في إقرار حل الدولتين إلا بإضعاف تلك المستوطنات.

موقف غربي مستقبلي من فلسطين

مارك ماكدونالد (*)

كانت الدَّوَّامة السياسية التي أحاطت باتفاق بلفور عبارة عن مخادَعةٍ ودسائس. وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هو وليد سلسلة من الصفقات والاتفاقات السرِّية التي تميزت بها المفاوضات الغربية المتعلقة بالشرق الأوسط. وقد نشر تنظيم الدولة فيلمًا دعائيًّا بعنوان "نهاية سايكس – بيكو"، ورغبته في إقامة خلافة تعود بالذاكرة إلى العهد السابق لسايكس – بيكو. وهكذا، تدور عجلة الزمن.

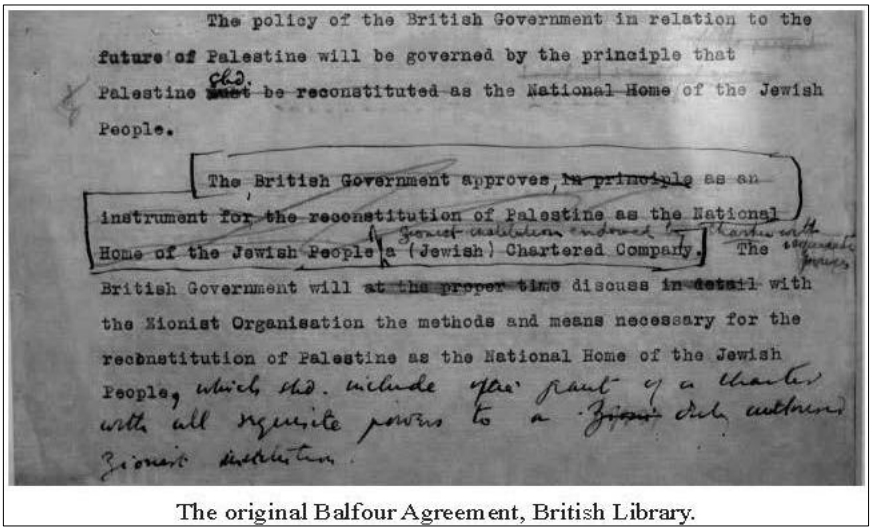
The policy of the British Government in relation to the future of Palestine will be governed by the principle that Palestine shall be reconstituted as the National Home of the Jewish People.

The British Government approves, in principle as an instrument for the reconstitution of Palestine as the National Home of the Jewish People a (Jewish) Chartered Company. The British Government will at the proper time discuss in detail with the Zionist Organisation the methods and means necessary for the reconstitution of Palestine as the National Home of the Jewish People, which shd. include the grant of a charter with all requisite powers to a Zionist body authorised Zionist Organisation.

The original Balfour Agreement, British Library.

النسخة الأصلية لنص اتفاق بلفور – المكتبة البريطانية

(*) مارك ماكدونالد (Mark McDonald) محام يترافع لدى المحاكم العليا في إنجلترا دفاعًا عن حقوق الإنسان، وهو مساعد مدير مكتب المحاماة "مانسفيلد تشيمبرز" (Mansfield Chambers) بلندن. عمل في الضفة الغربية محاميًا لحساب لجنة حقوق الإنسان المكونة من محامين كبار في إنجلترا وويلز، وقد أفاض في الكتابة عن حقوق الإنسان في فلسطين. وكان مارك ماكدونالد قد ترشح للبرلمان عام 2005.

بعد ثلاثة أشهر فقط من صدور وعد بلفور، الذي فُسِّر باعتباره الأساس القانوني للدولة الإسرائيلية الحديثة، كان ديفيد لويد جورج (David Lloyd George)، رئيس وزراء بريطانيا آنئذٍ، يتفاوض مع العثمانيين بشأن فلسطين، مقابل أن يدعموا المجهود الحربي البريطاني. عن ذلك تقول ميري غراي (Mary Gray) في مقالة بعنوان: "The Balfour Declaration-Key Players and events": "بالنظر إلى أن الإمبراطورية العثمانية تحالفت مع ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى فقد تحتم على الإمبراطورية البريطانية أن تدافع عن الطريق الاستراتيجي الذي يربطها بالهند مرورًا بقناة السويس. وكان من المهم أيضًا حماية الخليج الفارسي، بل سعت بريطانيا عام 1915 لشقِّ طريق لها إلى روسيا عبر مضيق الدردنيل. لذا، سرعان ما أصبحت فلسطين ساحة نشطة من ساحات الحرب".

معاهدة سايكس – بيكو

كانت معاهدة سايكس – بيكو معاهدة سرية أُبرمت بين المملكة المتحدة وفرنسا، بموافقةٍ من روسيا، اقتطعت بموجبها كل من الدولتين قطعة لها من الشرق الأوسط. وقد أَبرمتا هذه المعاهدة آخذتين احتمال هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى كحقيقة مسلَّم بها. كان التفاوض بشأنها قد بدأ في نوفمبر/تشرين الثاني عام 1915، ثم تم التوصل إلى اتفاق في 16 مايو/أيار 1916. في الوقت ذاته. كانت بريطانيا تتفاوض مع شريف مكة بشأن ما تبقَّى من أراضي الإمبراطورية العثمانية بينما كانت تُجري اتصالات مع فرنسا وروسيا بشأن المناطق ذاتها؛ وكان كل من هذه المفاوضات يجري على حدة.

مراسلات الحسين – ماكماهون

بالتزامن مع مفاوضات سايكس – بيكو، كانت تجري سلسلة من الاتصالات بين السير هنري ماكماهون، المندوب السامي البريطاني في مصر، وشريف مكة، الحسين بن علي، بين عام 1915 وعام 1916. وقد أبدت بريطانيا

استعدادًا بالتلميح دون التصريح، لضمان استقلال العرب تحت إمـــرة الشـــريف حسين، مقابل دعم العرب لها ضد العثمانيين وللموافقة على إعلان خلافة عربيـــة إسلامية. وفي السنوات التي تلت الاتفاق، استند كل من العـــرب والصـــهاينة إلى بنوده في إضفاء شرعية على الدولة التي كان كل من الطرفين سيسعى لها.

بعد الثورة البلشفية، كشف البلاشفة النقاب عن معاهدة سايكس – بيكـــو (وعن معاهدات أخرى)، فنشروا النصوص الكاملة لهـــا في صـــحيفتي إزفســـتيا وبرافدا، في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 1917؛ ومن ثم نشرت صـــحيفة الغارديـــان البريطانية التي كانت تصدر من مانشستر تلك النصوص، في 26 نوفمبر/تشـــرين الثاني 1917. وقد أثار ذلك ضيقًا شديدًا لدى الحلفاء وعمَّق ارتياب العرب فيهم. أما الصهاينة فشعروا بالخذلان نظرًا إلى أنه كُرِّس قدر كبير من الاستثمار السياسي للمفاوضات التي انتهت بالاتفاق، لا سيما بالنظر إلى أن معاهدة سايكس – بيكو نُشرت بعد ما لا يزيد على ثلاثة أسابيع من صدور وعد بلفور.

استمر محضر اجتماع اللجنة الوزارية الخاصة بالشرق الأوسط الذي رأســـه اللورد كيرزون، في 5 ديسمبر/كانون الأول 1918، بعدما رُفع عنـــه الحظـــر، في الكشف عن تبعات الضيق التي استمرت في الصدور بسبب معاهدة ســـايكس – بيكو. وقد حضر الاجتماع الجنرال جان سمتس (Jan Smuts)، واللورد بلفـــور، واللورد روبرت سيسيل (Robert Cecil)، والجنرال الســـير هنـــري ويلســـون (Henry Wilson)، وتي. ئي. لورنس (T.E. Lawrence)، رئيس هيئة الأركـــان العامة، ومسؤولون من وزارة الخارجية، ودائرة شؤون الهند، والبحريـــة، ووزارة الحربية، ووزارة المالية.

يَنصُّ محضر الاجتماع بلسان اللورد كيرزون على ما يلي: "وضع فلســـطين هو هذا. إذا تطرقنا إلى التزاماتنا، فهناك أولاً التعهد العام لحسين، في أكتوبر/تشرين الأول، الذي يشمل فلسطين ضمن المناطق التي تعهدت بريطانيا بأنهـــا ســـتكون للعرب ومستقلة... والتزمت بريطانيا العظمى وفرنسا – ثم وافقـــت إيطاليـــا – بإنشاء إدارة دولية في فلسطين بالتشاور مع روسيا، التي كانت حليفًا وقتـــذاك... أُضيفَ عنصر جديد إلى المسألة، في نوفمبر/تشرين الثاني 1917، حين أصدر السيد

بلفور، بتفويض من لجنة الحرب، وعده الشهير للصهاينة بأن فلسطين "ستكون وطنًا لليهود، على ألا يُمَسَّ – وهذا بالطبع أهم شرط – بالحقوق المدنية والدينية لسكان فلسطين من غير اليهود. وتلك، كما أعلم، هي الالتزامات الوحيدة التي تعهدنا بها بشأن فلسطين".

بعد أكثر من عشرين سنة، وفي 16 مارس/آذار 1939، شُكِّلت لجنة للنظر في مراسلات الحسين – ماكماهون. وقد لخَّص تقرير اللجنة حجج المندوبين العرب، في 23 فبراير/شباط 1939، على النحو التالي:

"(أ) لا شك على الإطلاق أن الحسين وماكماهون قصدا في مراسلاتهما فعلاً أن تكون فلسطين ضمن منطقة الاستقلال العربي. ويتضح هذا تمامًا من بنود المراسلات ذاتها، وهو ما تبينه الخلفية التاريخية للمنطقة.

(ب) بصرف النظر عن نيات الحكومة البريطانية التي وجَّه السير هنري ماكماهون رسائله بناء على تعليماتها إلى الشريف حسين، فإن نصوص المراسلات لا تدع مجالاً للارتياب في صحة ما وُعد به.

"(ج)لا مِراءَ (بل لم يمارِ أحدٌ أبدًا) في أن فلسطين قد ضُمِّنت في المنطقة التي طالب بها الشريف حسين لإقامة دولة عربية مستقلة فيها". وقد وافق السير هنري ماكماهون على تلك المنطقة، ما عدا استثناءات معينة. لم تُذكَر فلسطين في تلك الاستثناءات، وكلما كان لدى السير هنري ماكماهون ما يستدعي الاستثناء، كما هي الحال بالنسبة إلى المناطق الساحلية في شمال سوريا، أو أقاليم ما بين النهرين، فقد حرص على تحديد ذلك الاستثناء؛ لأن مسؤولية تحديد الاستثناءات كانت تقع على عاتقه. وبالنظر إلى أنه لم يذكر فلسطين، لا نصًّا ولا بعبارة أخرى، فهذا يجعل من المستحيل على أي أحد أن يزعم أن فلسطين قد استُثنيت من المنطقة التي وافق السير هنري ماكماهون على تخصيصها لكيان عربي مستقل.

"(د) استنادًا إلى هذه الحجج، التي شُرحت بالتفصيل في المذكرة التي أصدرتها اللجنة في 23 فبراير/شباط 1939، دفع الأعضاء العرب في اللجنة

بالقول: إن فحوى المراسلات، سواء قُرئت على حدة أم أُخذت الخلفية التاريخية وكل الظروف المحيطة بعين الاعتبار، هو أنه قصد فعلاً تضمين فلسطين في المنطقة التي تعهدت بريطانيا بالاعتراف بها ودعمها ككيان عربـــي مستقل".

ردًّا على ذلك، قال مندوبو المملكة المتحدة في اللجنة، ما يلي:

(أ) "كانت فلسطين في وضع خاص جدًّا وقت تبادل المراسلات، وذلـــك بالنظر إلى وضعها كأرض مقدسة لدى أتباع الديانات الكبرى الثلاث، ولأهميتها لدى المسيحيين، والمسلمين واليهود أيضًا، في كل أنحاء العالم، والعدد الضخم من المباني والمؤسسات الدينية وغير الدينية التابعة لغـــير العرب، والمصالح العملية الواضحة لبريطانيا العظمى في منطقة قريبة جدًّا من مصر ومن قناة السويس. وزعم الأعضاء البريطانيون في اللجنة أيضًا أن فلسطين ليست بلدًا عربيًّا خالصًا".

(ب) الاستثناء الذي ورد في رسالة السير هنري ماكماهون المؤرخـــة في 24 أكتوبر/تشرين الأول 1915، لـِ "مناطق سوريا الواقعة غرب دمشـــق وحمص وحماة وحلب" من منطقة الاستقلال العربـــي التي طالب بهـــا شريف مكة في رسالته المؤرخة في 14 يوليو/تموز 1915، استثنى، وكان لا بد أنه يستثني، جنوب سوريا الذي يتألف من مناطق كانت تابعـــة لولاية بيروت وسنجق القدس المستقل السابق، والـــذي يُعـــرف الآن بفلسطين. ويؤكد مندوبو المملكة المتحدة استنادًا إلى أســـس متعـــددة شُرحت في المذكرة المؤرخة في 24 فبراير/شباط أن هذه العبارة تشـــمل منطقة تمتد من حدود صقلية إلى خليج العقبة، الذي يقع إلى الغرب منه ما يسمى الآن فلسطين.

(ج) لكنه سواء كان هذا الزعم صحيحًا أم لا، وبصرف النظر عنه تمامًـــا، فقد زعم مندوبو المملكة المتحدة في اللجنة أن التحفظ الـــذي ســـاقه السير هنري ماكماهون، في رسالته المؤرخة في 24 أكتوبر/تشرين الأول 1915، فيما يتعلق بالمصالح البريطانية، انطبق ومنذئذٍ وهو ينطبق علـــى

كل الأراضي التي طالبت بها فرنسا في 24 أكتوبر/تشرين الأول 1915 والتي تشمل بالتالي فلسطين، التي كانت حينئذٍ تُعَدُّ جزءًا من سوريا. ومن المفترض أن يبقى ذلك التحفظ واردًا حتى وإنْ تخلت فرنسا تمامًا في وقت لاحق عن المطالبة بفلسطين، نتيجة، على ما يُحتمل، لتنازلات قدمتها بريطانيا العظمى إليها. غير أن مندوبي المملكة المتحدة رفضوا الفكرة القائلة: إن فرنسا فعلت ذلك تجاه فلسطين إدراكًا منها لأنها احتفظت بحقوقها التي نصت عليها معاهدة سايكس – بيكو، وفيما بعد، ثم إنه لا شك أنه لا يزال لديها صوت ورأي تحت تصرفها باعتبارها عضوًا في عصبة الأمم.

(د) بالنظر إلى هذه الحُجة وغيرها من الحجج التي تستند إلى الرسالة المؤرخة في 24 أكتوبر/تشرين الأول 1915، ورسائل أخرى تبادلها الشريف مع ماكماهون، فقد زعم مندوبو المملكة المتحدة أن حاصل المراسلات عندما تُقرأ على ضوء كل الظروف المحيطة بها، ولا سيما ما ورد في الفقرة الفرعية (أ)، يستثني ما يسمى الآن فلسطين من المنطقة التي يفترض أن تعترف بريطانيا بها منطقة استقلال للعرب وتدعمها.

(هـ) فضلاً عن ذلك، فبينما يقرُّ مندوبو المملكة المتحدة بأن هذه النقطة ليس لها أهمية قانونية بالنسبة إلى تأويل الرسائل، يودُّون أن يلفتوا الانتباه إلى أنه دُوِّن في السجلات أن السير هنري ماكماهون، والسير غلبرت كليتون (Gilbert Clayton) الراحل، اللذين عُنيا بصياغة الرسائل التي أُرسلت من القاهرة، أنه قصد أن تتضمن المراسلات استثناء فلسطين من منطقة الاستقلال العربي. وقد قال السير هنري ماكماهون عام 1937 ما يلي: "أرى لزامًا عليَّ أن أقول جازمًا وأشدِّد على أنني لم أتعهد للملك حسين بتضمين فلسطين في المنطقة التي وُعِدَ العرب بالاستقلال فيها".

وقد خلصت اللجنة إلى القول: "22... ومع ذلك، ترى اللجنة أن هذه البيانات توضح أن حكومة جلالة الملك لم تكن حرة في أن تتصرف بفلسطين

دون اعتبار لرغبات سكانها ومصالحهم، وأنه يجب أن تؤخذ هذه البيانات جميعًا في الحسبان في أي محاولة لتقويم المسؤوليات، التي تحملتها حكومة جلالته – استنادًا إلى أي تفسير للمراسلات – تجاه أولئك السكان نتيجة لتلك المراسلات".

وهكذا، فبحلول عام 1939، تبددت التطلعات العربية إلى استقلال فلسطين على نحو لا يُنكَر في تقرير فيه تدليس ومخادعة دون إقرار بخطأ.

وَصَفَت مواد عدَّة (ووصف تنظيم الدولة، راجع أعلاه) العلاقات الدولية الحالية فيما يتصل بالشرق الأوسط بأنها تمثِّل "نهاية سايكس – بيكو". لكن هذه المعاهدة لم تكن سوى تمهيد للتقسيم الذي اتُّفق عليه في سان ريمو عام 1920. ويكمن مغزى وعد بلفور ومعاهدة سايكس – بيكو في الأضواء التي سلَّطاها على الموضوع الثابت في شؤون الشرق الأوسط. وذلك هو وجود مدلسين مختلفين لهم أدوار مختلفة يتنافسون ويقومون بموازنات حساسة. وكانت هناك ولا تزال توجد علاقات عدة يجري التفاوض فيها في وقت من الأوقات. ولا يدل الدعم المادي أو السياسي على التعاملات غير الصادقة. فالمسألة ليست مجرد دعم أميركي مالي لإسرائيل. هذا رغم أن أحدث المواد في هذا المجال تشير إلى أن الاقتصاد عامل مهم وإنْ لم يكن حاسمًا في تفسير الدوافع الجوهرية التي تحرك سياسة الدول الغربية في الشرق الأوسط.

ينصُّ تقرير دائرة الأبحاث بالكونغرس بعنوان "الدعم الأميركي لإسرائيل"، الذي أعدَّه جيريمي م. شارب (Jeremy M. Sharp)، المختص في شؤون الشرق الأوسط، بتاريخ 11 أبريل/نيسان 1914، على ما يلي:

"منذ حرب أكتوبر/تشرين الأول عام 1973، قدمت واشنطن إلى إسرائيل دعمًا يفوق كثيرًا ما قدمته إلى أية دولة أخرى. فقد كانت إسرائيل الدولة التي تلقَّت أكبر كمية من الدعم الاقتصادي العسكري الأميركي السنوي منذ عام 1976 وأكبر كمية من مجموع ذلك الدعم منذ الحرب العالمية الثانية. فقد زاد إجمالي الدعم الأميركي لإسرائيل كثيرًا على مئة وأربعين مليار دولار في عام 2003. وتتلقى إسرائيل في كل عام حوالي 3 مليارات دولار في صورة معونات مباشرة، وهو ما يشكِّل قرابة خمس الميزانية التي تخصصها الولايات المتحدة للمعونات الخارجية".

"تقدِّم الولايات المتحدة إلى كل إسرائيلي دعمًا مباشرًا يقارب 500 دولار سنويًّا. وهذا رقم مذهل لا سيما إذا علم المرء أن إسرائيل تُعَدُّ الآن دولة ثرية ومتقدمة صناعيًّا، يعادل متوسط دخل الفرد فيها متوسط دخل الفرد في كوريا الجنوبية أو إسبانيا". والهدف من العلاقة المالية هو أن تكون للدولة المانحة مصلحة لدى الدولة التي تتلقى المنح، لا أن تهيمن عليها. فالولايات المتحدة لم تَسْعَ أبدًا لإقامة دولة يهودية لكنها رضخت لقوة النفوذ السياسي للصهيونية وإصراره.

أركان الصهيونية راسخة تمامًا؛ وكانت قد بدأت في أواخر القرن التاسع عشر كحركة تقوم بحملة ترمي إلى إقامة دولة يهودية؛ إذ كان المؤتمر الصهيوني العالمي الأول قد انعقد عام 1897 في بازل بسويسرا. وتأسس مجلس مندوبي الإسرائيليين الأميركيين عام 1861. وتولّى المحامي الأميركي، لويس براندیس (Louis Brandeis) الذي أصبح فيما بعد قاضيًا في المحكمة العليا، رئاسة المكتب المركزي الصهيوني. وقد عارض بيروقراطيون أميركيون كبار الصهيونية؛ فقد قال لوي هندرسون (Loy Henderson)، مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وإفريقيا بوزارة الخارجية الأميركية: إن تقسيم فلسطين "من شأنه أن يعود بتأثيرات سلبية على المصالح الأميركية في جميع أنحاء الشرقين الأدنى والأوسط. وكان وعد بلفور ذروة حملة استغرقت عقودًا من الزمن. وقد أصدرت المملكة المتحدة هذا الوعد نتيجة لسوء فهم كبير للنفوذ السياسي العالمي للصهيونية السياسية، وسوء فهم وُصف بأنه معاد لليهود كساميين في طبيعته".

ما زالت الذاكرة التاريخية حيَّةً؛ ففي مقالة مؤرَّخة في 14 سبتمبر/أيلول 2014، نشرتها مجلة (National Interest) الأميركية بعنوان "رغبة تنظيم الدولة في فضِّ معاهدة سايكس – بيكو متأصلة في الخيال، لا التاريخ"، تقول الدكتورة جنيفر ت. غوردون (Jennifer Thea Gordon)، مستشارة الحكومة الأميركية في شؤون الشرق الأوسط، عن سعي تنظيم الدولة لاكتساب شرعية تاريخية نتيجة لمعاهدة سايكس – بيكو ما يلي: "بالمناداة بأبي بكر البغدادي خليفة على العراق والشام، لم يستحضر تنظيم الدولة أي مفهوم دقيق للحكم الإسلامي لا من القرن الميلادي السابع ولا بعده. فحلمه بخلافة تزيل الحدود بين الشام والعراق لا

يتجاهل تاريخ المنطقة قبل القرن العشرين فحسب، بل يتجاهل أيضًا – رغم الانقسامات الطائفية – القرنين اللذين تطوَّر بهما العراق والشام كل على حدة منذ بواكير القرن العشرين. ورؤية تنظيم الدولة، في نهاية الأمر، رؤية تفتقر إلى منظور تاريخي؛ بل إن تنظيم الدولة يستخدم الماضي ستارًا لتبرير حملة عسكرية انتهازية تستغل استباحة القانون بفعل الحرب الأهلية في سوريا وضعف قوات الأمن العراقية. لذا، على القادة الغربيين أن يتروَّوْا قبل قبول الحجة القائلة: إن إعادة ترسيم خريطة الشرق الأوسط ستكون أقرب إلى الشرعية من الوضع الراهن".

في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، كتب ما لا يقل عن 105 من كبار ضباط الجيش ومسؤولي الاستخبارات الإسرائيلية رسالة حضُّوا فيها نتنياهو على الشروع في مساعي سلام مع الفلسطينيين، كان ذلك بعد أسبوع من إعلان نتنياهو عن إنشاء حوالي 1000 مستوطنة جديدة في فلسطين. وفي 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، صُوِّت لصالح زيادة عقوبة السجن عشرة أضعاف على من يرجمون السيارات بالحجارة من سنتين إلى 20 سنة. ومنذ يوليو/تموز 2014، فإن سياسة جديدة تنطبق على القاصرين والبالغين تعني جواز سجن الفلسطينيين منذ اعتقالهم وحتى نهاية الإجراءات القانونية. وفي 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، قالت إسرائيل إنها قررت إغلاق معابر الحدود إلى أجل غير مسمى، وبذلك عُزل قطاعُ غزة تمامًا. وهذا الإغلاق يعرِّض المعونات الإنسانية للخطر.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بمضاضة من إيقاف القيادة الفلسطينية للمحادثات مع إسرائيل ومطالبة الأمم المتحدة بالاعتراف بفلسطين كدولة.

يبيِّن تحليل وثائق تاريخية أساسية حقيقة واحدة، وهي أن إحراز تقدم في سبيل إحلال سلام إنما هو في يد الشعب، وإن من السذاجة الوثوق في الغرب، بالنظر إلى الدروس التاريخية المستفادة من المفاوضات المتعلقة بتقسيم فلسطين.

مئة عام من الكفاح الفلسطيني:
دروس لرسم مستقبل فلسطين

سلمان أبوستة (*)

أن يناضل شعب مئة عام لمجرد أن يحافظ على كيانه في وطنه، فهذا كثير. يفعل الفلسطينيون ذلك ولا يبدو أنهم قطعوا الأمل. لذا، فمن الضروري أن يتفكّروا فيما حدث في الماضي وفيما قد يحدث مستقبلاً.

يعد الإجهاز على فلسطين وإنشاء إسرائيل على أنقاضها تجربة فريدة في تاريخ العالم. فهذا المشروع الاستعماري غير المعتاد يتجاوز حدود أي مشروع استعماري ومناهجَه وأمدَه. لقد جمع بين عدد من العوامل يندر جدًّا أن تجتمع في مشروع غيره.

من بين تلك العوامل أن المشروع استخدم المعتقدات الدينية لأقلية من سكان العالم كمبرر لاجتثاث أغلبية في البلد المستعمَر. ولتحقيق ذلك الغرض، اعتمد المشروع على افتراضين يتعلقان بمخاوف دينية وَسْواسِيَّةٍ وكره ديني مخالف للعادة:

- **الأول**: معاداة اليهود كساميين تُعَدُّ وباءً في أوروبا ولا يمكن أن يُقبل اليهود فيها أبدًا. والحل لا بد أن يكون في مكان بعيد يمكن أن تكون لليهود علاقة به. وقد ارتأت الصهيونية أن السبب الأول لاستعمار فلسطين هو النجاة من الاضطهاد في أوروبا بيد الأوروبيين ولا علاقة لذلك بالفلسطينيين.

(*) سلمان أبوستة، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، والمنسق العام لمؤتمر حق العودة. وهو مؤسس ورئيس جمعية أرض فلسطين، التي كرَّست نفسها للتوثيق لشعب فلسطين وأرضها. وقد نشر مئات من المقالات والأبحاث وبضعة كتب عن حق العودة وعن اللاجئين، بما فيها "أطلس فلسطين" 1917–1966.

- **الثاني**: أن مقاومة الفلسطينيين للاستعمار تعزى إلى بُغضٍ لليهود لاعتبارات دينية تفرضها تعاليم الإسلام. لذا، أثارت الصهيونية خوفًا من الإسلام وطلبت النصرة من المسيحيين الذين لم يتخلّوا عن روح الحملات الصليبية فترجموها في هذه الأيام إلى رهاب من الإسلام. ومن الشواهد على ذلك ربط إسرائيل بين المقاومة الإسلامية وبين تنظيم القاعدة وتنظيم "الدولة الإسلامية" وبوكو حرام.

لم يكن للصهيونية أن تقفز فوق التاريخ والجغرافيا على هذا النحو دون حشد لفيض هائل من الخرافات، من قبيل أن الله قد وهب فلسطين لليهود، وأن فلسطين أرض بلا شعب، وأن الفلسطينيين لم يسكنوا في فلسطين، ناهيك عن المفارقة التي ينطوي عليها هذا التعبير. ويقولون إنه لا يوجد فلسطينيون في البلاد، بل لا يوجد فيها إلا رعاة مروا بها ثم رحلوا عنها. هذه هي بالضبط الكلمات التي رددتها روث كارك (Ruth Kark)، الأستاذة في الجامعة العبرية، في وجهة نظرٍ "خبيرة" أدلت بها لمحكمة إسرائيلية.

كانت إدارة الانتداب البريطاني أول من أنكر حقوق الفلسطينيين في وطنهم، وذلك في مخالفة ساخرة لتعهدها باحترام "الأمانة المقدسة للحضارة"، بموجب المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم. وحتى منذ أوائل عشرينات القرن العشرين، لم تسمح بريطانيا للفلسطينيين بتشكيل مجلس وطني يمثلهم على اعتبار أنهم كانوا الأغلبية في بلدهم.

عندما احتج الفلسطينيون على وعد بلفور وعلى الهجرة اليهودية الهائلة إلى فلسطين، استعملت بريطانيا القوة الغاشمة لقمع الثورة العربية الكبرى التي استمرت من عام 1936 إلى عام 1939. ونجم عن ذلك تقطيع تام لأوصال المجتمع الفلسطيني. لذا، يمكن اعتبار عام 1939 نكبة من صنع بريطانيا.

سارت الصهيونية على هذا المنوال فاقترفت سلسلة من المجازر والتفجيرات وعمليات الاجتثاث للناس ومصادرة ممتلكاتهم وسلبها ونهبها وتدمير القرى والديار، في حملة بدأت عام 1948 واستمرت على مدى سبعة عقود من الزمن وحتى يومنا هذا. وأصبحت تلك الممارسة المعتادة لدى إسرائيل كوسيلة وحيدة للإبقاء على هيمنتها على فلسطين وشعبها.

ينطوي المشروع الاستعماري الصهيوني على مفارقة تاريخية؛ إذ جاء في أواخر القرن التاسع عشر حين كان الاستعمار الأوروبي قد بذر بذوره لكن موسم الحصاد فاته. فبعد الحرب العالمية الثانية، عندما حزم جنود الاستعمار حقائبهم وعادوا إلى أوروبا، تاركين وراءهم بلدانًا آسيوية وإفريقية مستقلة، حطَّ الجنود اليهود، الذين قاتلوا في الحرب العالمية الثانية، رحالهم في فلسطين لكي يحتلوها ويجتثوا أهلها منها.

وإذا كانت الدول الغربية المستعمرة قد شعرت بأن تأييدها للمشروع الصهيوني كان خطأً، وحتى جريمة، فلم يصدر عنها أبدًا ما يمكن أن يدل على ذلك. فَبُعَيْدَ عام 1948، حين اتضح تدمير فلسطين واجتثاث أهلها منها لكل ذي عينين، أنذر الغربُ الدولَ العربية، في بيانه الثلاثي، بألا تغير هذا الوضع. ومنذئذٍ، لم يكتف الغرب برفض الإقرار بمسؤوليته عن الخطيئة الأولى، بل دأب أيضًا حتى يومنا هذا، مرورًا بالأعوام 1956، 1967، 1973، 1982، 2002 وسلسلة الحروب على قطاع غزة، على دعم إسرائيل عسكريًّا وسياسيًّا وماليًّا وإعلاميًّا. وحتى عندما صوَّت الرأي العام البريطاني بثبات وعزيمة لصالح فلسطين، أعلن رئيس وزراء بريطانيا أن ذلك لن يغيِّر سياسة حكومته.

كل هذا يتضارب تضاربًا صارخًا مع المبادئ التي أرستها الدول الاستعمارية ذاتها، حين أنشأت 51 دولة، معظمها غربية، الأمم المتحدة عام 1945؛ إذ أدركت أوروبا، بعد حربين عالميتين مدمرتين أن الفيصل المشروع بين الأمم يجب أن يكون القانون وليس الحرب. لقد قصدت تلك الدول أن يُطبَّق القانون على أوروبا، لا على البلدان التي كانت مستعمرة والتي أصبحت تشكِّل غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد أُنشئ مجلس الأمن للحيلولة دون أن يشمل هذا الامتياز الدول الصغرى.

يدافع ميثاق الأمم المتحدة في نصه وصيغته عن حقوق الإنسان والعدالة. وقد كان ملهِمًا أيضًا لسلسلة طويلة من المواثيق والعهود تشمل مشاكل متعددة في العالم. وفي 10 ديسمبر/كانون الثاني 1948، صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتبعه في اليوم التالي أول تطبيق له وهو: قرار الأمم المتحدة الشهير رقم 194، الذي يدعو إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

بُعَيْدَ ذلك، أيدت دول كثيرة معاهدة جنيف الرابعة التي أُبرمت عام 1949، وتبعت ذلك معاهدات دولية وإقليمية تؤيد حقوق الإنسان وحقوق المدنيين في زمن الحرب، وحقوق اللاجئين والنساء والأطفال وتحظر التعصب القومي والعرقي والفصل العنصري.

لقد ضرب الصهاينة في فلسطين عُرض الحائط بكل مادة تقريبًا من مواد هذه المعاهدات التي أُبرمت لكي تجعل العالم متحضرًا ومتمدينًا. ودأبت الدول الغربية الاستعمارية على تنحية هذه القائمة الطويلة من القوانين الدولية التي سنَّتها جانبًا، وساندت إسرائيل في انتهاكها.

وهكذا فإسرائيل هي أشبه بهرم مقلوب، يقف على رأسه، بينما تعلوه قاعدته المنبسطة ولا يمكنها أن تبقي على هذا الوضع المزعزع بدون يد قوية وثابتة تدعمها. فكم سيدوم ذلك؟ لا حاجة بنا إلى الرد على هذا السؤال.

كل ما ذُكر آنفًا يشير إلى أن المشروع الصهيوني سيفشل في نهاية المطاف. لماذا؟ ثمة عاملان: **أولهما**: أن الصهيونية تحمل في ثناياها بذور فنائها؛ **وثانيهما**: أنه لا حدَّ لقدرة الفلسطينيين على اجتياز الصعاب.

فرغم القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، تُعَدُّ إسرائيل كيانًا مختلقًا ومصطنعًا يزوده الغرب بشريان الحياة، وسكانها اليهود الستة ملايين لا يزيدون على نصف الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم 12 مليونًا. ومعظم اليهود يسكنون في 17 في المئة من إسرائيل، بينما تسكن نسبة ضئيلة تبلغ اثنين في المئة، في أرض شاسعة لِلَّاجئين. وتشير دراسة نشرتها صحيفة هآرتس حديثًا إلى أن إسرائيل "تتنازعها مسائل كبرى تتعلق بالهوية". وقد تَعَذَّرَ عليها تحقيقُ "غلبة أيديولوجية وثقافية متجانسة". وتقترح الدراسة الحَجْر على فئاتها المتنوعة في 12 إقليمًا ذاتيَّ الحكم. وقد أقرَّ الرئيس الإسرائيلي، ريفيلن (Rivlin)، نفسه بأن إسرائيل مجتمع مريض، يحتاج إلى علاج. ويقيم حوالي 750.000 من حملة جوازات السفر الإسرائيلية خارج إسرائيل بصفة دائمة. وقد طلب كثير من اليهود ولا سيما الألمان منهم في حملتهم المسماة: "الهجرة إلى برلين" أن تعاد إليهم جنسيتهم الأصلية. أما الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة فقد نفَّرت كثيرًا من

الشبان اليهود في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية منها. وقد انضموا إلى حملات من قبيل حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، وحملة طلب من أجل العدالة في فلسطين (SJP)، وحملة أصوات يهودية تنادي بالسلام (JVP). لكن هذا لا يكفي. فالكيانات المصطنعة يمكن أن تدوم طويلاً جدًّا إذا ما غُذِّيت باستمرار، ولا بد من قطع هذا المداد.

أما الفلسطينيون، ضحايا المشروع الصهيوني، فلديهم مَعِينٌ من القوة التي جُبلوا عليها؛ فعلى مدى مئة سنة تقريبًا، منذ أن استولى أللنبي على بئر السبع، في 31 أكتوبر/تشرين الأول 1917، وأصدر بلفور وعده الفاحش بعد ذلك بيومين، دأب الفلسطينيون على صد محاولات قهرهم.

في هذه الأثناء، زاد عدد الفلسطينيين من مليون إلى 12 مليونًا، ويسكن نصفهم تقريبًا في الوقت الحاضر في فلسطين التاريخية، سواء كلاجئين أو في ظل الحكم الإسرائيلي، بينما يسكن نصفهم الآخر قرب حدود فلسطين، وهناك ما لا يزيد على مليون تقريبًا يسكنون في بلدان أخرى عربية وغير عربية. ومن عجائب المقادير أن هذه الفئة الأخيرة، على تشتتها، تمثِّل اتجاهًا معاكسًا لمسارات اليهود، وقد حققت حضورًا لها وأنشأت جماعات ضغط في الدول الاستعمارية ذاتها، التي جلبت اليهود إلى أرض فلسطين.

خلال نصف السنوات المئة الماضية تقريبًا، وفَّر سكان مدن فلسطين القيادة السياسية والثقافية للحركة الوطنية الفلسطينية أما سكان الريف فكوَّنوا جيش المقاومة عام 1936، وعام 1948، ومن ثم بعد نكسة عام 1967. وقد أدت المقاومة بعد عام 1967 إلى قيام الثورة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات، التي أحرزت لفلسطين مقعدًا في الأمم المتحدة. ولا يزال سكان الريف، الذين يشكِّلون حاليًّا معظم اللاجئين المسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة في الشرق الأدنى (UNRWA).

أثبتت الحروب الثلاث التي شُنَّت حديثًا على غزة، ولا سيما آخرها التي وقعت في أغسطس/آب 2014، بما لا يدع مجالاً للشك روح المقاومة لدى الفلسطينيين ضد الاعتداءات الإسرائيلية الهمجية، وهي روح تماثل، إنْ لم تبذَّ،

روح المقاومة في ستالينغراد، وتتفوق على انتفاضة وارسو بدرجات. ويُعَدُّ التماسك الاجتماعي، والروابط الأسرية، ورفض الاستسلام والتصميم على صدِّ عدو صبَّ جام غضبه على سكان مدنيين في الأغلب، من الخصال النادرة في تاريخ الأمم.

ولكن، ليس كلُّ ما في ذلك سار؛ فمنذ اتفاق أوسلو الكارثي وتناقص مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، والفلسطينيون يتشظون جغرافيًّا؛ حيث تُترك كل فئة لتتطور بمفردها في غياب القوة الموحِّدة التي كانت تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية.

تَحَصَّلَ الفلسطينيون في الأردن، وهم أكبر تجمع للفلسطينيين خارج فلسطين، على تعايش مع النظام. أما في سوريا فيطاردهم نظام الحكم والمعارضة، وأما في لبنان، فقد ضُيِّقَ عليهم في الحركة والعمل. وفي إسرائيل يصارع الفلسطينيون من أجل الاعتراف بهويتهم بينما يعاملون معاملة مواطنين من الدرجة الثانية. أما في قطاع غزة فلهم عزة وكبرياء وهم واثقون بأنفسهم، رغم أن الحصار يستنفد طاقتهم.

لكن أسوأ وضع هو وضعهم في الضفة الغربية؛ فالتشظي هناك تجاوز الجغرافيا فتغلغل في الحياة اليومية؛ إذ إنهم تحوَّلوا إلى كائنات تسعى للبقاء على قيد الحياة؛ حيث تقع الأُسر فريسة في مصيدة القروض السهلة. لقد أوجدت أموال المانحين شرطة للسلطة الفلسطينية قوامها 175.000 لقمع أية مقاومة لإسرائيل وأنشأت عددًا مذهلاً من المنظمات غير الحكومية يصل إلى 2750 لترويض الفلسطينيين لكي يقبلوا بالاحتلال الإسرائيلي. إن تحويل الفلسطينيين إلى متعاونين مأجورين مقابل كسب قوت يومهم هو أخبث ظواهر اتفاق أوسلو.

يبقى هناك حوالي مليون فلسطيني في الشتات بعيدًا عن فلسطين. إنهم آمنون من الاضطهاد السياسي وشظف العيش ولديهم ذخر هائل من الخبرة، وهم اليوم القوة المثالية لإطلاق إصلاح جديد. من هنا علينا أن نبدأ.

يشكِّل اللاجئون الفلسطينيون ثلثي الفلسطينيين، وهم أكبر نسبة ممن اجتُثُّوا من أرضهم في العالم، واجتثاثهم هو جوهر النزاع مع الصهيونية. وقد دَفن اتفاقُ

أوسلو وعصبتُه وحواريُّوه لبَّ الصراع هذا. إنَّ من يتجاهلون ثلثي الفلسطينيين ليس من حقهم ولا يصح لهم أن يمثلوا الثلث الثالث. ومع ذلك فمن شأن إنشاء مجلس وطني للاجئين الفلسطينيين أن يقرَّ حق العودة ويدافع عنه ويُحِقَّه، ومن شأنه أيضًا أن يكون جزءًا لا يتجزَّأ من منظمة التحرير الفلسطينية وأن يكون كتلة سياسية داخل المجلس الوطني الفلسطيني.

من المؤسف أن المقاومة التي يبديها الفلسطينيون والقدرة على اجتياز الصعاب والتصميم الذي يتحلَّون به وقدرتهم على استيعاب الكوارث، لم تقابلها قيادة بارعة أو مقتدرة وسريعة الإنجاز أو أهل للثقة ويُرْكَنُ إليها. وقد كانت لبعض الزعماء خلال السنوات المئة الماضية واحدة أو اثنتان من هذه المناقب، ولكنْ ليس كلها، أما القيادة الحالية فلا تكاد توجد لديها أي منها. هذا هو الموضع الذي يجب أن تُولى له أسبقية التغيير.

أما الشعب العربي فقد دأب على نصرة قضية فلسطين ولا يزال حتى يومنا هذا. وأما الحكومات العربية فقد تخلفت عن إنقاذ فلسطين من الاستعمار الصهيوني وقصَّرت عن حماية نفسها من التوسع الإسرائيلي في بلدانها هي.

في الجبهة العسكرية، لا توجد دولة عربية واحدة حاربت من أجل فلسطين، باستثناء فترة وجيزة عام 1948، حين تدخلت دول عربية لإنقاذ الفلسطينيين فانتهى الأمر بفقدان فلسطين؛ إذ كانت القوات العربية متفرقة وعاجزة. فعندما دخلت فلسطين كان العرب يملكون 94 في المئة من البلاد، وعندما خرجت لم يكن قد بقي من البلاد سوى 22 في المئة. والآن، تسيطر إسرائيل على مئة في المئة من فلسطين، بالإضافة إلى هضبة الجولان السورية، وأجزاء من جنوب لبنان؛ فضلاً عن أن سيادة مصر على شبه جزيرة سيناء سيادة منقوصة.

أما في الجبهة السياسية، فقد استعاضت الحكومات العربية عن فشلها في الميدان العسكري بحماسٍ كلاميٍّ ناريٍّ، ثم سرعان ما انحسر هذا الحماس وحل محله اعتبار فلسطين عبئًا ثقيلاً. وأخيرًا، تخلَّت حكومات عربية كثيرة علنًا تقريبًا عن قضية فلسطين في الواقع، واعتبرت الفلسطينيين لديها مستفِزِّين خطرين، أو على أفضل تقدير، مصدرَ إزعاج. وقد أدى هذا حتمًا إلى إساءة معاملة

الفلسطينيين علنًا في بعض البلدان العربية، وهو ما ظهر في القيود الصارمة التي فُرضت على تنقلهم وعملهم وحظرٍ شبه تام على تنظيماتهم السياسية بل إن بعضها شارك في حصار غزة.

نخلص من هذا كله إلى أنه، بالنظر إلى أن الفلسطينيين لا يعتزمون التخلي عن بلدهم، فعليهم أن يعتمدوا على أنفسهم قبل غيرهم.

أولاً وقبل كل شيء، على الفلسطينيين أن ينتخبوا قيادة جديدة من خلال انتخاب مجلس وطني فلسطيني. ويجب أن يكون الهدفُ الأول إعادةَ بناء منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحَ بنية الشعب الفلسطيني. وهذه المهمة أهم من أي مهمة أخرى في ميدان النضال. ويجب توجيه كل الضغط العام نحو إصلاح القيادة المخطوفة، التي تتحدث بالنيابة عن كل الفلسطينيين بدون سلطة، إلى من تمثلهم، وهم أبناء الشعب الفلسطيني في كلِّ مكان. أما العراقيل التي تضمنتها خطة انتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد، حسبما اتُفق عليه في القاهرة، في مارس/آذار 2005، فلا تُغتفر. وهناك إجراء ضروري آخر يتمثل في التخلص من آثار اتفاق أوسلو الفاحش، الذي ألحق من الضرر بالشعب الفلسطيني ما يفوق ما ألحقه به وعد بلفور.

تعبئة الشباب، الذين يشكِّلون حوالي 70 في المئة من الشعب الفلسطيني، ولا سيما جيل أوسلو، هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع الجديد. ويتسم كثير من هؤلاء الشبان، وخصوصًا من يقيم منهم في الخارج، بمستوى تعليمي رفيع، وبثقة في النفس، وبالتميز، ويَصْلُحون أداة للقيادة.

دأبت الدول الاستعمارية الغربية على العمل معًا في بناء إسرائيل وهدم فلسطين. ومع ذلك، لم تدفع أبدًا ثمن تمكين إسرائيل من قتل أبنائنا وسرقة أرضنا. ولا تزال تحصل على نفط عربي وتجني مكاسب طائلة من اتِّجارها مع العرب. والرد على ذلك يكون بتوسيع حملة المقاطعة ضد إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها، لضرب إسرائيل اقتصاديًّا. ورغم أي دلائل أو توقعات، فإن تَمَكُّنَ جماعةِ الضغط الصهيوني من تجنيد ساسة لصالحها يعزى إلى عوامل مالية.

لكي نحقق هذا الغرض، علينا أن نعبِّئ ذوي المودة الصادقة في العالم لصالحنا، وهم كثر. رأينا ذلك عندما برزت صور الفظائع الإسرائيلية في غزة على شاشات التليفزيون في كل أنحاء العالم.

من المؤكد أن طلب النصرة من العالم أمر ممكن، وذلك لسببين: أولهما: شيوع احترام حقوق الإنسان في العالم على أوسع نطاق، ولا سيما بعد تسعينات القرن الماضي؛ فقد جعلت الفظائع التي ارتُكبت في البوسنة، وأوغندا، وأفغانستان، والعراق، والفظائع التي ارتكبتها إسرائيل في الفلسطينيين أينما كانوا: في جنين، وفي صبرا وشاتيلا، وفي قطاع غزة، جعلت هذه الجرائمَ مسألةً تهم عامة الناس في كل مكان.

السبب الآخر هو التقدم الهائل في الاتصالات الإلكترونية؛ فقد أحدث أثرًا بالغًا في انتشار المعلومات في الحال. لقد ولَّت الأيام التي كانت بضع وكالات أنباء تؤثِّر في فهم العالم للأمور. وولَّت كذلك أيام الاحتكار الصهيوني لوسائل الإعلام؛ لكن حملات تلطيخ سمعة من يجرؤون على التحدث ما زالت قائمة، رغم أنها آخذة في الانحسار.

خلال أحدث حرب إسرائيلية على غزة، كان هناك ألف صحفي في الميدان يعملون بدون مقابل؛ إذ يمكن لكل من لديه هاتف نقَّال أن يرسل فورًا ما يسمعه وما يشاهده يوميًّا. وكان في الإمكان مشاهدة بشاعة الجرائم الإسرائيلية وسماعها وقت حدوثها في حجرات الجلوس، فلا يمكن لأي كَمٍّ من الأكاذيب الاحترافية أن يخفيَها.

ليس هذا سوى بعض من أشياء كثيرة يمكن أن يُنجزها حُسن النية. فالناس مبدعون ويمكنهم دائمًا أن يجدوا وسائل يعبِّرون بها عمَّا في أنفسهم ويعزِّزون بها الروح الإنسانية التواقة إلى الحرية والعدالة.

على الفلسطينيين أن يكونوا في الخط الأول لهذه الجبهة، وعليهم أن يبدؤوا بترتيب أمورهم وإزالة الأنقاض الحالية بمكنسة محلية. بدون الاستخفاف بالعراقيل، لا شك عندي في أن الكفاح الفلسطيني سيثمر وأن الحرية والعدالة ستكونان الراية التي سترفع في فلسطين.

خلاصة

من شأن تلخيص مقتضبٍ لتاريخ العالم أن يقدم عرضًا تصويريًّا لمرحلة تُعَلَّمُ بها أحداثٌ وتحركاتٌ مهمة كانت ضرورية لإنشاء إسرائيل واحتلال فلسطين. وهذا يشبه إلى حدٍّ بعيدٍ تحريك القطع على لوح الشطرنج؛ حيث يكون لكل قطعة دور مهم في استراتيجية هائلة.

لقد وفَّر الحكمُ العثماني، والرغبةُ في تنحية الأتراك عن سُدَّة ذلك الحكم؛ وتاريخُ الحركة الصهيونية وتحولها من أجزاء متفرقة إلى قوة موحدة يدفعها الخوف والسعي للانعتاق من الاضطهاد؛ والحاجةُ والرغبةُ في إيجاد موطئ قدم للغرب في الشرق خدمةً لمصالح عسكرية واقتصادية واستراتيجية، وفر ذلك كله المنصة المناسبة لتحريك تلك القطع عليها. وكانت الحرب العالمية الأولى ذاتها خطوة مهمة في ذلك السبيل وكانت فلسطين هي الهدف للمصالح الاستراتيجية والأيديولوجية والقومية لكثير من أطراف النزاع. وقد أفاد تمكينُ اليهود من الهجرة ما كان يفضِّله أصحاب المصلحة الرئيسيون، ما عدا أهل البلاد، وبالتالي وقع الفلسطينيون ضحية لسلسلة من الأعمال الاستعمارية التي بيعوا فيها لصالح المنظمة الصهيونية، وهي العمليات التي كانت الحكومة البريطانية واسطة العقد فيها. وأمضى من أسهموا في جملة الأعمال تلك زمنًا يحلِّلون النصوص والمعاهدات الأربع الرئيسية التي تعلقت تكرارًا بفلسطين. وهذا أسلوب مفيد ومهم بصورة عجيبة في تعريف القارئ بأصول الاحتلال، وسبب إحداق الظلم بالفلسطينيين. وتدل الأحداث التي وقعت منذ الحرب، وحتى يومنا هذا، بوضوح على أن القانون الدولي يؤيد قيام دولة فلسطينية معترف بها وعودة اللاجئين إلى وطنهم. ومع ذلك، لا يُنْكَرُ أن أقوى قطع الشطرنج لا تزال في الجانب الإسرائيلي من لوح الشطرنج ذاك، لكن ذلك لم يمنع القطع التي تمثل فلسطين من مقاومة الهزيمة.

لقد روَّجت معظم الروايات والدراسات التاريخية عن الانتداب البريطاني لوجهة النظر الصهيونية. ويتبيَّن من دراسة الكتب البيضاء على اختلافها أنها لم

تأتِ بتاتًا على تعريف الأرض والحدود. كما لم يرد تلميح إلى وجوب اقتلاع السكان الأصليين؛ وحتى هيربرت صمويل، أول مندوب سام صهيوني لبريطانيا في فلسطين، عُيِّن عام 1920، نفى إمكانية تشريد العرب على الإطلاق، حسبما ورد في سجلات هانسارد (Hansard) البرلمانية خلال فترة إدارة هيربرت صمويل لفلسطين؛ حيث قال: "إذا ظن ظانٌّ بأن العرب الستمئة ألف سيُشرَّدون من ديارهم، فتلك إذًا سياسة خاطئة. وهناك أسباب أربعة تجعل من المستحيل تمامًا تطبيق سياسة من ذلك القبيل: أولاً: سياسة كتلك ستكون ظالمة ومخالفة لكل المبادئ التي تستند إليها الإمبراطورية البريطانية. لن يقبلها الجمهور البريطاني أبدًا، ولن يقبلها هذا البرلمان، كما لن تؤيدها أي من دول الكومنولث. ثانيًا:، من المحال تنفيذ سياسة كتلك؛ فالعرب أناس شديدو الحَمِيَّة عُرفت عنهم عزة النفس، والمتوقع أن يتعاطف العالم العربي كله مع الفلسطينيين ويناصرهم فيقاوم سياسة من ذلك القبيل. ثالثًا: لن تؤيد عصبة الأمم سياسة من ذلك النوع. رابعًا، وأخيرًا: من شأن أية سياسة كتلك أن تخزي الحركة اليهودية برمتها. وأي وطن يهودي يقوم على أساس من تلك الرُّوح، لن يكون جديرًا بالقبول به".

لذا، من المهم تسليط الضوء على الرواية التاريخية الفلسطينية، والأهم أن تُدْرَسَ هذه الرواية في الغرب. ولكي يتسنى ذلك، لا ينبغي تحريف الحقائق، بل يجب توضيحها كما هي لا أكثر ولا أقل.

ومن المهم دائمًا كذلك الاستناد إلى دروس التاريخ في ذلك السبيل. ومن سوء الطالع أن أحجية إسرائيل وفلسطين قوبلت بعكس ذلك؛ حيث أعاد التاريخ نفسه. فعلى سبيل المثال، يمكن عقد مقارنات مع ما حدث في التاريخ وحتى يومنا هذا؛ فقد أصبح الرئيس الأميركي ترومان في ذلك الوقت حليفًا في إنجاح الهدف الصهيوني بعد أن تخلّت بريطانيا عن انتدابها على فلسطين؛ وبينما كانت بريطانيا طرفًا رئيسيًّا في إنشاء دولة إسرائيل، فإن الولايات المتحدة تمد الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية أساسًا بأسباب القوة.

ثمة مثال آخر، وهو أنه إذا كان للمرء أن يُقدِّر أن اضطهاد اليهود والتحامل عليهم في أوروبا كان ذريعة لزيادة عدد المهاجرين إلى إسرائيل ولتعاطف الدول

الكبرى مع الصهيونية؛ فإن ما نشاهده في هذه الأيام هو أن انتقاد السلوك الإسرائيلي يُقابَل باتهامٍ بمعاداة اليهود كساميين. وهذا رادع شديد بصورة يستبعدها العقل، يردع عن انتقاد إسرائيل؛ لأنه ما من أحد يرغب في أن يُساوَى بينه وبين من ارتكبوا فظائع الهولوكوست أو أي اضطهاد آخر قاسى منه اليهود. ومع ذلك، لا ينبغي اتخاذ الاتهامات الزائفة والمزاعم الخسيسة وسيلة للدفاع عن انتهاكات وقحة وفظيعة تخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان.

لقد دفعت الإجراءات التي تتخذها إسرائيل والظروف التي تفرضها على الفلسطينيين في سياق احتلالها للأرض الفلسطينية بكثيرين إلى التشكيك في جدوى حل الدولتين. دولة ديمقراطية واحدة أم دولة إسرائيلية واحدة أم دولة فلسطينية واحدة؟ من المزاعم التي تساق كأسباب لأنْ يكون حل الدولتين قد عفا عليه الزمن، على ما يحتمل، هو أن من الواضح أنه لا توجد نية لدى إسرائيل للسماح بحدوث ذلك؛ فالتوسع الاستيطاني وإنشاء جدار أمني حوَّلا الضفة الغربية إلى ما يشبه سلسلة من الجزر داخل حدودها؛ بينما تعمل السياسات الاقتصادية ويعمل التعسف في استخدام القانون على تشريد الفلسطينيين ومنعهم من العودة. كذلك، فإن أية خطوة يخطوها الفلسطينيون للتأكيد على أنهم دولة معترف بها تقابلها إسرائيل برفض قاطع. أما الدولة الواحدة كما كانت الحال قبل عام 1948؛ حيث عاش العرب واليهود معًا في الأصل، فيرى كثيرون أنها يمكن أن تحل المشاكل الكثيرة القائمة حاليًّا، من قبيل الإبقاء على المستوطنات الموجودة حاليًّا، وحصول الفرد على صوت ديمقراطي، فيتساوى العرب والإسرائيليون. فضلاً عن ذلك، لن تكون هناك طرق تفصل بين اليهود والعرب كقوميتين، بينما يتشارك كل السكان في الموارد ويتمكن اللاجئون من العودة إلى وطنهم. والشيء الوحيد الذي سيتحتم التغاضي عنه هو فكرة "الدولة اليهودية".

على أية حال، لم يكن حل الدولتين إطلاقًا أعدل الحلول؛ حيث يفقد الفلسطينيون 80 في المئة من أرضهم. ومع ذلك، فثمة تيار قوي في السياسة الدولية يؤيد حل الدولتين. أما أنصار حل الدولة الواحدة فقد كَلُّوا من الحديث عن الاحتلال، على اعتبار أن الأرض المحتلة على أساس حدود عام 1967، تعتبر، نوعًا

ما، ضروريةً لاستمرار الحديث عن حل الدولتين. هذا الإجماع على حل الدولتين يثير مشكلة بالفعل ويمكِّن إسرائيل من حكم الضفة الغربية وقطاع غزة معًا، حيث يُجعل القطاعُ غير صالح للسكنى فيه.

تكتسي الأحداث التي تزامنت مع الحرب العالمية الأولى أهمية. ولا يقتصر ذلك على الفلسطينيين، بل يشمل التحشيد الدولي. يشهد على ذلك المداولات التي جرت في البرلمان البريطاني، عام 2014، بشأن الاعتراف بدولة فلسطينية. فبينما كانت إسرائيل نتاجًا لسلوك بريطاني، تبيَّن أن ذلك كان مصدر قلق وإزعاج؛ حيث راح البرلمانيون الذين أيدوا إسرائيل على مدى عقود من الزمن يحاسبونها على أخطائها وينادون بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم. ولا يقتصر هذا التحشيد والتعبئة على البرلمان، بل إن الجمهور أخذ يميل إلى اتخاذ موقف مشايع للعدالة ومؤيد لحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض عقوبات، لثني الدول عن التعامل اقتصاديًّا مع إسرائيل إلى أن تلتزم بالقانون الدولي وتعيد إلى الفلسطينيين حقوقهم، بدءاً بموضوع الدولة وانتهاءً بالاقتصاد. ومع تزايد زخم الوعي العام والالتزام، فثمة أشياء كثيرة ما زالت في حاجة إلى إنجاز. فعدد مذهل من الشبان مضلَّلُون بشأن تاريخ المنطقة وعلى التربويين أن يبذلوا من الجهد ما ينقض هذا الضلال.

لقد مرَّت 100 سنة منذ أن بدأ الاستعداد لإقامة دولة إسرائيل. وبعنادٍ مرت مئة سنة منذ أن بدأت عملية اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، لكن الفلسطينيين ما زالوا حاضرين ويزدادون عددًا؛ فقد ازدادوا من مليون إلى أكثر من 11 مليونًا، وتشبثوا جيلاً بعد جيل بالمقاومة وبالتوق للعودة إلى بلدهم. وتنص المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "من حق كل إنسان أن يكون حرًّا في التنقل والإقامة في أي مكان ضمن حدود كل دولة. ومن حق كل إنسان أن يترك أي بلد، بما في ذلك بلده، ثم يعود إليه". وقد ضُمِّنَ هذا الحقُ بالتحديد للفلسطينيين في قرار الأمم المتحدة 194؛ حيث ينص على وجوب أن "يُسمح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن". وبينما كان للحرب العالمية الأولى وقعٌ بعيدُ الغوْرِ على

فلسطين، فلا يتحدد نطاق قدرة الفلسطينيين على نقل هذا الحق من الوضع الرُّوحي إلى حيز الوجود إلا بالمداومة على المقاومة والمدافعة والتوعية بهذا التاريخ وبالظلم الذي لا يزالون يرزحون تحته.

قائمة المراجع

كتب

- Abunimah, A. *One Country: A bold proposal to end the Israeli Palestinian impasse*, (Metropolitan Books, New York, 2006).
- Ahmad, F. "The special relationship: The committee of union and progress and the Ottoman Jewish political elite, 1908-1918", in *Jews, Turks, Ottomans: a shared history, fifteenth through the twentieth century*, edited by Avigdor (Syracuse Univ. Press, Levy, Syracuse, 2002).
- Akram, S. "Do constitutions make a difference as regards the protection of fundamental human rights? Comparing the United States and Israel" in *the dynamics of constitutionalism in an age of Globalisation*, Frishman, M. and Muller, S. (eds.), (Hague Academic Press/Springer, The Hague, 2010).
- Al-Raheb, H. *The Zionist character in the English Novel*, (Zed Books, London, 1985).
- Andersen, M.S. *The eastern question 1774-1923: a study in international relations*, (Macmillan St. Martin's Press, London: 1966).
- Bass, W. *Support any friend: Kennedy's Midleeast and the making of the U.S.-Israel alliance*, (Oxford University Press, Oxford, 2003).
- Ben-Ami, S. *Scars of war, wounds of peace: the Israeli-Arab tragedy*, (Oxford University Press, 2007).
- Biger, G. *The boundaries of modern Palestine, 1840-1947*, (Routledge Curzon, London, 2004).
- Chaichian, M.A. *Empires and walls: globalization, migration and colonial domination*, (Brill, Leiden, 2014).
- Dajani, S. *Ruling Palestine, A history of the legally sanctioned Jewish-Israeli seizure of land and housing in Palestine*, (COHRE and BADIL, Geneva and Bethlehem, 2005).
- Dougdale, B.E.C. "The Balfour Declaration, its origin", in Paul Goodman (ed.), *The Jewish National Home*, (J.M. Dent, 1943).

- Dumper, M. *The future for Palestinian refugees: toward equity and peace*, (Lynne Rienner Publishers, 2007).
- Edib, H. *Turkey faces west: a Turkish view of recent changes and their origin, with a preface by Edwards Mead Earle*, (Yale Univ. Press, New Haven, 1930).
- Eliav, Mordechai, "German interests and the Jewish community in nineteenth-century Palestine", in *Studies On Palestine during the Ottoman period*, Moshe Ma'oz (ed.), (Magnes Press, 1975).
- Fischbach, M. R. *Records of dispossession: Palestinian refugee property and the Arab-Israeli conflict*, (Columbia University Press, 2003).
- Fry, M.G; Goldstein, E. and Langhorne, R. *Guide to international relations and diplomacy*, (Bloomsbury, 2004).
- Gilbert, M. *Exile and return. The emergence of Jewish statehood*, (Weidenfeld and Nicolson, London, 1978).
- Howard, H.N. *The partition of Turkey: a diplomatic history 1913-1923*, (University of Oklahoma Press, Norman, 1931).
- Huneidi, S. and K. Walid, A. *Broken Trust: Sir Herbert Samuel, Zionism and the Palestinians*, (I. B. Tauris, 2001).
- Hurewitz, J.C. *"Forward" in Palestine Boundaries*, ed. Patrice Toye, (4 vols, Archive editions, London, 1989, vol. 1).
- Jeffries, J.M.N. *Palestine: the reality*, (Longmans, Green and Co, 1939).
- Kassir, S. et Mardam-Bey, F. *Itinéraires de Paris à Jérusalem: la France et le conflit Israélo-Arabe*, 2 Tomes, (Tome I: 1917-1958), Institut des études Palestiniennes, Washington, DC, 1992).
- Kattan, V. *From Coexistence to conquest: international law and the origins of the Arab-Israeli conflict, 1891-1949*, (Pluto, London, 2009).
- Khalidi, R. *The iron cage. The story of the Palestinian struggle for statehood*, (Mass: Beacon Press, Boston, 2006).
- Khalidi, W. *Before their diaspora: A photographic history of the Palestinians, 1876-1948*, IPS, (Washington D.C, 1984).
- Khalidi, W. *All that Remains: The Palestinian villages occupied and depopulated by Israel in 1948*, IPS, (Washington D.C, 1992).
- Knox, D. E. *The making of a new eastern question: British Palestine policy and the origins of Israel, 1917-1925*, (Catholic

University of America Press, Washington, 1981).
- Laqueur, W. "The history of Zionism, Taurus Parke Paperbacks, 2003 Jon Mandaville, 'Hovevei Zio'" in *Encyclopedia of the Israeli-Palestinian conflict*, edited by Cheryl A. Rubenburg, 3 vols. (Lynne Rienner Publishers, London, 2010, volume 1).
- MacAllister, K. and Jaradat-Gassner, I. (editors), *Survey of Palestinian Refugees and Internally-Displaced Persons*, (Badil, Bethlehem, 2007).
- Marchand, S.L. *German orientalism in the age of Empire: religion, race, and scholarship*, (Cambridge University Press, Cambridge, 2009).
- Masalha, N. *A Land without a People*, (Faber and Faber, London, 1997). Masalha, N. *The Politics of Denial: Israel and the Palestinian Refugee Problem*, (Pluto Press, London, 2003).
- Mayer. J.M. et. al., Tome XI: *Libéralisme, industrialisation, expansion Européenne (1830-1914)*, (Desclée, Paris, 1995).
- Mayer, J.M. et. al., *Histoire du Christianisme des Origines à nos jours*, (14 vols. 1990-1996, Desclée, 2000).
- Morris, B. The birth of the Palestinian refugee problem, (Oxford University Press, Oxford, 1998).
- Nicosia, F. R. "Preface" in *The third Reich and the Palestine question*, (I.B. Tauris, London, 1985).
- Nordau, A. and M. *Max Nordau: a biography*, (Nordau Committee, New York, 1943).
- Oliphant, L. *Haifa or life In the Holy Land 1882-1885*, New Edition and Introduction by Rechavam Zeevy, (Canaan publishing House, Jerusalem, 1976).
- Ortayli, I. "Ottomanism and Zionism during the second constitutional period, 1908-1915", in *The Jews of the Ottoman Empire*, edited with an introduction by Avigdor Levy, (Darwin Press, Princeton, 1994).
- Palumbo, M. *The Palestinian catastrophe: the 1948 expulsion of a people from their homeland*, (Quartet, London, 1989).
- Pappe, I. *One land, two peoples*, (Cambridge University Press, Cambridge, 2006).
- Peberdy, S. "Not white like us: preserving the "original stocks" and the exclusion of Jewish immigrants', in *Selecting immigrants:*

nationalism and national identity in South Africa's immigration policies, (Wits, Johannesburg, 1910-2008).
- Rogan E. and Shlaim, A. *The war for Palestine: rewriting the history of 1948*, (Cambridge University Press, Cambridge, 2001).
- Schölch, A. *Palestine in transformation 1856-1882: studies in social, economic and political development*, translated by William C. Young and Michael C. Curry, (Institute of Palestine Studies, Washington, D.C, 1993).
- Shifman, p. *Civil marriage in Israel*, (Association for civil rights in Israel, Jerusalem, 2001).
- Stein, L. *Zionism*, (Kegan Paul, 1932).
- Stein, Leonard *The Balfour Declaration*, (Simon and Schuster, 1961).
- Steiner, N. Gibney, M. and Loescher, G. *Problems of protection: the UNHCR, refugees, and human rights*, (Routledge, 2003).
- Takkenberg, L. *The status of Palestinian refugees in international law*, (Clarendon Press, Oxford, 1998).
- Tilley, V. *The one-state solution: a breakthrough for peace in the IsraeliPalestinian deadlock*, (University of Michigan Press, 2005).
- Tuchman, B. W. *Bible and sword: England and Palestine from the bronze age to Balfour*, (Funk & Wagnalls, New York, 1956).
- Vauer, Y. *Jews for sale? Nazi-Jewish negotiations, 1933-1945*, (Yale Univ. Press, New Haven, 1994).
- Vital, D. *Zionism: the crucial phase*, (Oxford University Press, 1987).
- Weizmann, C. *Trial and error: The autobiography of Chaim Weizmann*, (Greenwood Publishing Group).

وثائق رسمية

- FO 195/1306/48. From Acting Consul John Dickson (Beyrout [sic]) to George Goshen, M.P. Constantinople.
- McMahon to Grey, Oct. 26, 1915, F.O. 371/2486, 34982/163832.
- Migdalovitz, Carol, Israeli-Palestinian peace process: The Annapolis conference, DTIC Document, 2007.
- National archives, Cabinet papers, C.P. 4 (39).
- Palestine: legal arguments likely to be advanced by Arab representatives, memorandum by the Secretary of State for Foreign

Affairs, Lord Halifax, January 1939, UK National Archives, CAB 24/282, CP 19 (39).
- Report #10: "Notes on the Zionist question". From William Yale (Cairo) to Mr. Leland Harrison, Washington, D.C., December 31, 1917. Records of the U.S. Department of State relating to World War I and its termination, 1914-1929, 763.72119/1715.
- The Russian Ministry of Foreign Affairs, Press Release regarding decision by Palestinian National Authority to postpone parliamentary elections, in Mfa Press Department (ed.), Moscow, 2005b.
- The Russian Ministry of Foreign Affairs, Statement by Russian observers concerning Palestinian legislative council elections, in Mfa Press Department (ed.)., Moscow, 2006c.
- Transcript of remarks. http://unispal.un.org/unispal.nsf/fdc5376a7a0587a4852570d000708f4b/4808d2e68a33b35385256b970062deaf?OpenDocument#sthash.CugHSFQr.dpuf
- United Nations, Security Council Demands Immediate Cessation of All Violence in Middle East; Affirms Vision of Two States, Israel and Palestine. [Online]. Available from: http://www.un.org/press/en/2002/sc7326.doc.htm [accessed 23/10 2014].

الدوريات والمجلات

- Akram, S.M. "Palestinian Refugees and their Legal Status: Rights, Politics, and Implications for a Just Solution", Journal of Palestine studies, 31/3, 2002.
- Akram S. and Rempel, T. "Temporary protection as an instrument for implementing the right of return for Palestinian refugees', 22 (1) Boston University International Law Journal, 2004.
- Akram, S. and Lynk, M. "The wall and the law: a tale of two judgements", 24 (1) Netherlands Quarterly of Human Rights, 61-106, 2006.
- Bishara, A. "4 May 1999 and Palestinian statehood: to declare or not to declare?", Journal of Palestine Studies, 1999.
- Brownfeld, Allan, "A century ago, Zionism founder Herzl Misread the meaning of the Dreyfus affair", The Washington report on Middle East affairs 25.7 (September/October 2006).

- Farsakh, Leila “Independence, Cantons, or Bantustans: whither the Palestinian State?”, The Middle East Journal, 2005.
- Ghanem, As’ad, “Founding elections in a transitional period: the first Palestinian general elections”, The Middle East Journal, 1996.
- Lagerquist, Peter, “Fencing the last sky: excavating Palestine after Israel’s “separation wall”’, Institute for Palestine Studies, 2004.
- Lambroza, Shlomo, “Pleve, Kishinev and the Jewish question: A reappraisal’, Nationalities papers, vol. 12, no. 1, 1884.
- Newsinger, John, “Churchill: myth and imperialist history’, Monthly review, January 1995.
- Polonsky, Antony, “The Dreyfus Affair and Polish-Jewish Interaction, 1890-1914”, Jewish history, vol. 11, no. 2, fall 1997.
- Schoeni, Marc, “The roots of Christian Zionism”, Theological review, vol. 26, no. 1, 2005.
- Shaath, N. “The Oslo agreement. An interview with Nabil Shaath”, Journal of Palestine studies, 1993.
- Weaver, A.P. “Remembering the Nakba in Hebrew: return visits as the performance of a binational future”, 6 Holy Land studies.

تقارير

- Al-Haq, Brief: Legal Aspects of Israel’s Attacks on the Gaza Strip during “Operation Cast Lead”, Ramallah: Al-Haq, 2009.
- Annual Commercial Report for the year ending 30 September 1880” From American Consul Elgar (Beirut) to Charles Payson, Third Assistant Secretary of State (Washington, D.C.), Beirut, 15 October 1880, T-367, vol. 14, no. 190.
- Badil, Survey of Palestinian Refugees and internally displaced persons 2008-2009, Bethlehem, Badil.
- European Commission, Country report: Palestinian Authority of the West Bank and Gaza Strip, in Eng (ed.), Brussels, 2004, pp. 6 & 16. [Online]. Available from: http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/pa_enp_country_report_2004_en.pdf, [accessed on 11/09/2013]
- David. S. Katz, Philosemitism and the readmission of the Jews to England, 1603-1655, Oxford: Clarendon Press, 1982.
- Palestine: statement of Policy, Cmd. 6019, His Majesty’s Stationery Office, 1939.

- T. Rempel, Badil Resource Center for Palestinian Residency, and Refugee Rights, The United Nations Conciliation Commission for Palestine, Protection, and a durable solution for Palestinian refugees, BADIL resource center, 2000.
- Sayigh, Shikaki, and Rocard, Strengthening Palestinian public institutions, Council on Foreign Relations, 1999.
- Sayigh & Shikaki, Reforming the Palestinian Authority: an update, Council on Foreign Relations Sayigh & Shikaki, Reforming the Palestinian Authority: concluding report, Council on Foreign Relations, 2006.
- Javier Solana, Mediating today's conflicts for tomorrow's peace, Oslo. [Online]. Available from: http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/esdp/90605.pdf, [accessed on 05/09/2013].

مواقع وصفحات الإنترنت

- Al-Fattal, Rouba, "Muted Response to Mecca Agreement", BBC News, 9 February 2007'. [Online]. Available from: http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/6345427.stm
- Bernstein, Richard, "How the little things add up to horror", book review of I will bear witness a diary of the Nazi years, 1933- 1941, by Victor Klemperer, New York: Random House, 1998, The New York Times, November 11, 1998, p. E 8.
- Blagov, Sergei, "Politics-Russia: Moscow Seeks a Role in Middle East Peace Process", Inter Press Service News Agency, 30 May 2001. [Online]. Available from: http://www.ipsnews.net/2001/05/politics-russia moscowseeks-a-role-in-middle-east-peace-process
- CNN, Palestinian Prime Minister Abbas Resigns, 6 May 2003. [Online]. Available from: http://edition.cnn.com/2003/WORLD/meast/09/06/mideast
- Gilbert, Martin Irene, and Hyman Kreitman, Annual Lecture: "Sowing the Seeds of Jewish Statehood: Britain and Palestine, 1909-1922", Ben Gurion. University of the Negev, 29-31 May 2011. Accessed 5 November 2011: http://www.youtube.com/watch?v=-kub6d-ik6w
- Labib Rizk, Yunan, "Al-Ahram: A Diwan of Contemporary Life—

no.235", Al-Ahram Weekly (Cairo), May 28, 1998.
- Saoud, Dalal, Solana: Mideast Conference Possible in July, http://www.upi.com/Business_News/SecurityIndustry/2002/05/31/SolanaMideastconference-possible-in-July/UPI-87971022857503/[accessed 31 March 2014].
- Saltanov, Alexander, Interview with the Newspaper Vremya Novostei under the title, Russia is in favor of lifting the sanctions against Iraq, http://www.mid.ru/bdomp/Brp_4.nsf/arh/B84B40E66BDE1EC343256D2E0043D4A7?OpenDocument>, accessed 20/12/2013.
- Solana, Javier, "Europe and America: Partners of Choice, Speech to the Annual Dinner of the Foreign Policy Association", New York, 7 May 2003', Źródło, 2003b, p. 4. [Online]. Available from: http://ue.eu.int.pressdata/EN/discours/75674; and Lavrov, Interview with Al-Watan Al-Arabi Weekly Newspaper.
- Solana, Javier, "Mediating Today's Conflicts for Tomorrow's Peace", Oslo Forum, 2006; and Saltanov Interview with newspaper, Vremya Novostei entitled Russia is in favor of lifting the sanctions against Iraq.
- The Jewish Agency for Israel: http://www.jewishagency.org
- The New York Times, Feb. 19, 1991 p. C15.
- The Sunday Time, "Israel's bombardment of Gaza is not self-defence-it's a war crime's", London, January 11, 2009.
- Vidal, Dominique, "Holocaust Book Sparks Controversy in France: From Mein Kampf to Auschwitz' in The Guardian Weekly/Le Monde Diplomatique, November 1998.
- Wheatcroft, Geoffrey, "Israel's uneasy state", New York Times, September14, 1997.